الجمهورية الإسلامية الموريتانية

شرف – إخاء – عدل

وزارة التشغيل و التكوين المهني و تقنيات المعلومات و الاتصال

بدعم من :

مكتب العمل الدولي

البنك الإفريقي للتنمية

الإستراتيجية الوطنية للتشغيل

2018-2030

التقرير الثاني

المحاور الاستراتيجية

وخطة العمل

نواكشوط في، 26 إبريل 201

مدخل

الإستراتيجية الوطنية للتشغيل المقترحة من طرف الجمهورية الإسلامية الموريتانية للفترة 2018-2030 تندرج في إطار توجهات إستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك (إ ن م ا م)

وتضع لنفسها هدفا عاما يتمثل في أن تضمن للأشخاص البالغين الراغبين في ذلك إمكانية مزاولة نشاط اقتصادي مدر لدخل لائق وذلك بتحسين مستوى تهذيب وتكوين السكان وتثمين الاحتياطي الاقتصادي للبلاد بتجهيزها وتنمية مستوى إنتاجية العمل في وحدات الإنتاج الأهلية والعمومية.

وتتمثل النقطة المحورية لهذا المسعى في اقتراح أهداف للإستراتيجية الوطنية للتشغيل كمكونة مندمجة في إستراتيجية النمو المتسارع والرفاهالمشترك التي هي في نفس الوقت امتداد للإطار الإستراتيجي لمحاربة الفقر وإعادة توجيه له والتشخيص الوارد فيها يتعلق بالحركية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

<u>الحركية الاجتماعية</u>

ستنتقل الساكنة الموريتانية مع معدل نمو ديموغرافي سنوي يساوي 2.7 % سنة 2013 من 3.5 إلى 5.3 مليون سنة 2030. وقد أصبحت هذه الساكنة الآن حضرية بنسبة 48.3 % ومستقرة بنسبة أكثر من 98%.

يترجم انخفاض معدل الفقر المطلق إلى 31% سنة 2014 تخفيفا نسبيا للأخطار الغذائية لكنه يطرح بحدة أكثر مشكل الدمج عن طريق التشغيل وتحسين نوعية وإنتاجية واستقرار مواطن الشغل. والمتأثر أكثر بمشاكل الشغل خاصة انعدام النشاط رغم أنف صاحبه والبطالة هم فئتي النساء والشباب.

إذا كانت المؤشرات الخاصة بالتعليم قد تحسنت بالنسبة للتعليم لكل الفئات فإن نسبة الأمية تبقى مرتفعة (36%) وفعالية النظام التعليمي والتكوين دون مستوى طموحات الساكنة والقطاعات الإنتاجية. ويبقى المعدل الخام للتمدرس في حدود 72% في الابتدائي و31% في الثانوي. ولم تكن الأعداد في التكوين المهني الأولي وفي التعليم العالي على التوالي سنة 2014 إلا 7600 و25500. ويمثل قطاع التعليم الأهلي جزءا ملموسا خاصة في مستويي الثانوي (25% و39%) وفي التكوين المهني 31%).

وتشكو الساكنة من نقص البنى التحتية في ميدان المياه الشروب (42.5% من سكان الريف ومن أنصاف المتحضرين يحصلون على هذه الخدمة)، والكهرباء (38% من العائلات يحصلون على هذه الخدمة) والصرف الصحي السائل والصلب. والنفاذ إلى خدمات الصحة ونظام الحماية الاجتماعية يجب أن يتم تحسينه وذلك بوضع نظام يستهدف المعوزين يعتمد على سجل اجتماعي.

الحركية الاقتصادية

تشير إستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك إلى أنه من 2001 إلى 2015 فإن معدل النمو المتوسط (4.5%) المعتمد أساسا على النشاطات الاستخراجية والبناء والأشغال العامة والنقل والمواصلات وعلى الخدمات يعرف تسارعا خلال الخمسية الأخيرة (5.2%) وذلك بفضل الصيد (6.3%) والأشغال العامة.

وتتمثل معوقات النمو في عدم انتظامه وعدم كفاية الطلب الخارجي وضعف مردودية قطاعات الإنتاج ونقص الادخار بالنسبة للاستثمار. كما أن تحسين مناخ الاستثمار لم يبعث بعد على الرضا رغم التقدم الحاصل في منطقة انواذيبو الحرة.

ويرصد تشخيص إستراتيجية النمو المتسارع والإزده ارالمشترك استقرارا نسبيا للعجز الخارجي (3.7% من الناتج الداخلي الخام) والسيطرة على التضخم مع تقوية النظام النقدي (إعادة رسملة المصارف) وارتفاع العائدات الضريبية مع أن خطر المديونية المفرطة يبقى قائما جراء ضعف الوعاء الضريبي وتبعية الميزانية للموارد المعدنية وبفعل صعوبات السيطرة على الإنفاق في سير المرافق العمومية (تكاليف الأجور وعمليات الدعم والتحويلات إلى المؤسسات العامة) والتجهيز (عدن فعالية الاستثمارات العمومية).

الحركية السياسية

لقد تم إرساء أو تعزيز مؤسسات دولة القانون خاصة في ميادين التشاور والحوار الاجتماعي والدفاع عن الحريات وحقوق الإنسان والحالة المدنية والتضامن الاجتماعي والعدل خلال السنوات الأخيرة.

واعتمدت الدولة استراتيجيات قطاعية على المستوى الوطني وقامت بإجراءات لتصحيح الإختلالات الإقليمية وذلك بنهج لامركزية بعض الصلاحيات لاستصلاح التراب الوطني بشكل أفضل وحماية الوسط الطبيعي.

ترجع إستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك إلى الرؤية المستقبلية المعروفة بـ" موريتانيا التي نريدها في عام 2030" المستندة على النظم المرجعية الأساسية للدولة والمستهدفة لرضا كل المواطنين وإسعادهم. ولتحقيق تلك الرؤية تم اعتماد المرتكزات الاستراتيجية التالية:

1. ترقية نمو قوي ومستدام وشامل " وذلك من خلال تحولات بنيوية للاقتصاد والمجتمع تسمح بـ : ا- ظهور وتعزيز قطاعات تخلق الثروة ومواطن الشغل ومن شأنها تيسير الاندماج الاجتماعي وترضي الطلب الداخلي وذلك من خلال المبادرة الخاصة والابتكار. ب- تحسين قدرة الدولة على التصدير وجاذبيته للمستثمرين المباشرين الأجانب"

2. تنمية رأس المال البشري والولوج إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية وذلك من خلال توسيع مستوى التمدرس[1]والنفاذ إلى خدمات الصحة والتغذية ذات النوعية الجيدة والعمل اللائق للجميع والاندماج الاجتماعي.
3. تعزيز الحكامة بجميع أبعادها من خلال تقوية دولة القانون والديمقراطية، والتماسك الإجتماعي والانصاف والآمن واحترام حقوق الانسان والفعالية في التسيير الاقتصادي والمالي والبيئي وتعميق اللامركزية.

مر إعداد الإستراتيجية الوطنية للتشغيل وخطة عملها الميدانية بمراحل أربعة :

1- قياس النواقص الكمية والكيفية للتشغيل وتحديد مواطن عدم كفاية حكامة التشغيل؛
2- وضع أهداف امتصاص النواقص الكمية والكيفية للتشغيل؛
3- تحديد قياسات إصلاح حكامة التشغيل وكذلك طبيعة وحجم برامج التشغيل النشطة الضرورية للوصول إلى تلك الأهداف؛
4- اقتراح النشاطات الميدانية للحد من مواطن الضعف الحالية لحكامة التشغيل وتحديد البرامج المزمع تنفيذها وحجمها ماديا وماليا.

يعود تشخيص وضعية التشغيل ومؤسسات وأدوات سياسة التشغيل لعام 2013. وتقييم حالة مؤسسات سياسة التشغيل وأدواتها مبني على أساس العديد من تقارير الخبراء والمعلومات التي تم تجميعها خلال عشرات المقابلات مع مسئولي مختلف الوزارات والوكالات العمومية ومع ممثلي المؤسسات والعمال.وقد اعتمد إجراء تشخيص وضعية التشغيل وتحديد تلك الأهداف على أساس أعمال المكتب الوطني للإحصاء: قواعد البيانات والتقارير التحليلية (التحقيق الوطني المرجعي حول التشغيل والقطاع غير المصنف سنة 2012 ؛ الإحصاء العام للسكان والمساكن 2013؛ التحقيق الدائم حول ظروف الحياة لدى الأسر 2014) والإسقاطات الديموغرافية.

يغطي التحليل الاستشرافي وتحديد الأهداف الكمية والكيفية لسياسة التشغيل الفترة 2018-2030. وتعيين الأهداف المحددة المتعلقة بحجم التشغيل في قطاعات النشاط الأساسية وتحديد نسبة التشغيل الإجمالية في البلد وعلى مستوى كفاءة الساكنة النشطة والدخل ومعدل ضعف الدخل كل ذلك يهدف إلى تسهيل تحديد حجم البرامج وأدوات سياسة التشغيل والسياسة الإجتماعية. كما يهدف إلى تحقيق الفائدة المثلى من الموارد المخصصة لتنمية رأس المال البشري وزيادة الأنتاجية والدمج بواسطة التشغيل والقضاء على ضعف الدخل.

[1] - ويتعلق الأمر بتوفير التعليم قبل المدرسي للأطفال ذوي السنة الخامة وتوفير التمدرس في الإبتدائي والثانوي لعموم الأطفال في أفق 2030 مع الإحتفاظ على معدل الإنتقال من السلك الأول إلى السلك الثاني الثانوي في مستواه الحالي (58.8% سنة 2013-14) وستتضاعف 3 مرات الطاقة الإستعابية للتعليم التقني والمهني(15000 مقعدا)سنة 2030 وسيضمن التكوين المستمر ل80000 عامل أوعاطل وسيصل عدد الطلاب إلى 40000 سنة 2030.

تم الاحتفاظ بسيناريوهين هما سيناريو الإتجاه ويفترض عدم تغيير يحصل في المؤسسات والسياسات الحالية، وسيناريو الآنقطاع الذي يترجم توجهات الإستراتيجية الوطنية للتشغيل. وقد تم إسقاط التوازن بين العرض والطلب لليد العاملة لكل سيناريو: ويميز لكل سنة من 2018 إلى 2030 :

أ- العرض لليد العاملة المشغولة والاحتياطية حسب فئات المستوى الدراسي؛
ب- نمو قطاعات النشاط الاقتصادي وعتبات الإنتاجية؛
ت- النقص الكمي للتشغيل.

تقترح الإستراتيجية الوطنية كهدف مركزي امتصاص النواقص الكمية والكيفية للتشغيل.

والمؤشرات المقترحة لمتابعة التقدم نحو بلوغ الأهداف هي :

✓ <u>أعداد الأشخاص التي سيعمل على تمدرسها وتكوينها</u>

- الساكنة التي تم تمدرسها في الإبتدائي ستنتقل من 611000 في سنة 2015 إلى 1183000 في سنة 2030 حسب سناريو الإنقطاع (980000 حسب الإتجاه).
- أما الساكنة التي تم تمدرسها في الثانوي وفي التكوين المهني ستنتقل من 199000 سنة 2015 إلى 739000 عام 2030 حسب سناريو الإنقطاع (632000 حسب الإتجاه).
- وأما الأعداد التي تم تمدرسها في التعليم العالي ستنتقل من 27000 سنة 2015 إلى 99000 حسب سناريو الإنقطاع (75000 حسب الإتجاه)

✓ <u>عدد وحدات الإنتاج التي سيعمل على عصرنتها والعتبة الوسطى للإنتاج الواجب بلوغها.</u>

- عدد الوحدات المعصرنة : 15000 للسنة ابتداء من 2018، ثم 20000 للسنة وحتى 2030)
- تحسين الإنتاجية المتوسطة : الإنتقال من 190 الف MRU سنة 2015 إلى 360 ألف MRU سنة 2030 حسب سناريو الإنقطاع.

✓ <u>حجم مواطن الشغل الواجب خلقها</u>

- يتعلق الأمر برفع معدل شغل الوظائف من 36% سنة 2015 إلى 52% سنة 2030. ويعني هذا الهدف مضاعفة أعداد الساكنة النشطة خلال 15 سنة (الإنتقال من 780000 شخص سنة 2015 إلى 15800000 سنة 2030).
- وسينتقل معدل النقص في التشغيل حسب سيناريو الإنقطاع من 45% سنة 2015 إلى 10% سنة 2030.

✓ <u>عدد الخدمات الموفرة للباحثين عن العمل ولغير النشطين المحبطين</u>

- العمل على خفض عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص العمالة لكل وكيل وساطة في سوق العمل من 3488 سنة 2018 إلى أقل من 500 سنة 2030. أي ضرب عدد الوكلاء الميدانيين في مصالح الوساطة في سوق التشغيل بـ 3,7.
- زيادة عدد الشباب المدمجين من طرف برامج التشغيل بنقلهم من 20000 سنة 2018 إلى 110000 سنة 2030.

أعدت خطة العمل الميدانية في مرحلة لاحقة وتعتمد كأساس على تشخيص الجهات المعنية بسياسة التشغيل وتقترح إجراءات ميدانية تتمثل أساسا في مكونتين:

1. مكونة "برامج التشغيل" وخاصة :

أ- البرامج المعدة في إطار الاتفاقيات بين الوزارية الهادفة إلى تزويد الاستراتيجيات القطاعية بمخططات تشغيل وتكوين وببرنامج دعم للتكوين الثانوي والتقني والمهني والعالي؛

ب- البرامج النشطة للتشغيل المنظمة لسوق العمل والدعم للبحث عن موطن تشغيل؛

ت- برامج الدمج المهني من خلال تدريبات التعلم ودعم إنشاء وتوسيع وعصرنة وحدات التشغيل أي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتعاضدي وذلك بتعبئة الشراكة بين القطاعين العام والأهلي وبينهما وبين التجمعات الترابية.

2. جزء الحكامة وإدارة تنفيذ السياسة الوطنية في مجال التشغيل وخاصة :

أ- الإطار المؤسسي لقيادة وتنسيق الجهود لتنفيذ السياسة الوطنية في مجال التشغيل وجهاز الشراكة لتمويل برامج التشغيل:

ب- برنامج دعم قدرات المؤسسات المنفذة لبرامج التشغيل؛

ت- جهاز الإعلام في سوق العمل ومتابعة وتقييم برامج التشغيل.

أعدت النسخة الحالية من هذا التقرير لتكون بمثابة وثيقة مرجعية. وقد تم تطويرها أساسا في إطار ورشة تشاور انعقدت في الأول والثاني من سبتمبر سنة 2016، تلكم الورشة التي في إطارها قامت لجان متخصصة بتعديل في المصفوفات المحدد لكيفية الوضع الميداني لأهداف الإستراتيجية وتكملتها. وقد تم تحديث هذه الوثيقة 2017 إبان نشر نتائج المسح الوطني حول التشغيل والقطاع غير المصنف.

تتمفصل هذه الوثيقة حول ثلاثة أجزاء :

- تشخيص حالة سوق ومؤسسات التشغيل؛
- إسقاط أهداف السياسة الوطنية للتشغيل؛
- خطة العمل الميدانية.

في الملحق توجد مصفوفة الخطة العمل الميدانية التي تحدد الأهداف الإستراتيجية والأهداف الميدانية والنتائج والنشاطات والموارد المطلوبة ومؤشرات المتابعة بالإضافة إلى المؤسسات المسئولة عن تنفيذ النشاطات ودرجة أولوية الإجراءات وجدولة تنفيذها.

I. رؤية وتوجهات استراتيجية النمو المتسارع والإزدهار المشترك فيما يخص التشغيل.

تغطي استراتيجية النمو المتسارع والإزدهارالمشترك الفترة 2016-2030 التي تقابل خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وقد تم تطويرها في إطار المشاركة الواسعة للفاعلين، وترتكز رؤيتها على تطوير دولة القانون و "نمو اقتصادي قوي وشامل ومستدام، لتلبية الاحتياجات الأساسية لجميع المواطنين وضمان سلامتهم. وتتمثل رؤية الاستراتيجية الوطنية للتشغيل في الحد من العجز الكمي والنوعي للتشغيل كما تحدد توجهات استراتيجية تسهم في تحقيق رؤية استراتيجية النمو المتسارع والإزدهار المشترك.

1- التوجهات لإستراتيجية وأهداف خطة العمل 2016- 2020 لإستراتيجية النمو المتسارع والازدهار المشترك

- اعتمدت إستراتيجية النمو المتسارع والازدهار المشترك ثلاثة اتجاهات إستراتيجية:
- - تعزيز نمو قوي ومستدام وشامل؛
- - تطوير رأس المال البشري والولوج إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية ؛
- - تعزيز الحكامة بجميع أبعادها.
- <u>سيعتمد تعزيز النمو القوي والمستدام والشامل</u> على تنمية القطاعات التي تخلق الثروة وفرص العمل التي تضمن الاندماج الاجتماعي وتلبي الطلب الداخلي، من خلال المبادرة الخاصة وتحسين مناخ الأعمال ودعم الابتكار وتعزيز قدرات التصدير للبلاد واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. وسيتم التوسع في هذا النمو من خلال إنشاء وأقطاب تكنولوجية تجريبية (إنتاج الخضروات، التربية المكثفة للماشية، تقنيات الإعلام والاتصال، الصناعات، تطوير مواد البناء المحلية) ، وبما أن الأولوية معطاة لزراعة الأرز والقمح، لتعزيز تغطية احتياجات الاستهلاك الوطني والتحول إلى التصدير، فسيستند إلى تعزيز البنى التحتية للشبكة (المكونات الهيدروليكية والطاقة والنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والمرافق الصحية).
- سيتم تحقيق هدف تطوير رأس المال البشري من خلال تحقيق الأهداف النوعية التالية:

- تحسين حظوظ الولوج إلى التعليم والتكوين المهني وتحسين نوعيتهما واستجابتهما لحاجيات سوق العمل؛
- تحسين ظروف الولوج إلى خدمات الصحة والتغذية الجيدة ؛
- ضمان التوظيف المنتج والعمل اللائق للجميع ؛
- ترقية الشباب والثقافة والرياضة ؛

- ضمان تقوية اللحمة الاجتماعية من خلال العدالة في الولوج إلى الخدمات الأساسية ذات النوعية الجيدة.

إن الهدف من تعزيز الحكامة في جميع أبعادها هو ضمان تمتع البلد ومواطنيه ،خصوصا الفئات الأكثر تضررا من الفقر والإقصاء، بالسلام والأمن في إطار دولة قانون قوية وقائمة على احترام وحماية وإنجاز حقوق البشر وكذلك ضمان حكامة اقتصادية ومالية وبيئية عادلة وناجعة للموارد العمومية.

م1- نمو قوي ومستدام وشامل

- زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من 5٪ خلال الخماسية الأولى إلى 10٪ و 12٪ إلى الخماسيتين المقبلتين؛
- مضاعفة الناتج المحلي الإجمالي للفرد (1300 دولار أمريكي 2015) وذلك في عام 2030 ؛
- زيادة نسبة العمال الفعلية بالنسبة للمستهلكين الفعليين من 45٪ إلى 48٪ (ستزيد نسبة السكان في سن العمل وستنقل نسبة الدعم الاقتصادي من 45٪ إلى 46٪ بحلول عام 2020). سيزيد سن الاعتماد الاقتصادي من 30 سنة إلى 28 سنة) ؛
- زيادة حصة دخل المرأة من إجمالي الدخل، من 27٪ في عام 2016 إلى 40٪ في عام 2030؛
- ستزداد مساهمة العالم الريفي في الثروة من 39٪ إلى 41٪.

م2- تطوير رأس المال البشري (التعليم والصحة) وغيرهما من الخدمات الاجتماعية الأساسية

- التعليم في مرحلة ما قبل المدرسة: معدل الإلتحاق الإجمالي من 9.3 ٪ عام 2014 إلى 20 ٪ عام 2030؛
- التعليم الأساسي: : معدل الإلتحاق الإجمالي من 72.4 ٪ في عام 2014 إلى 100 ٪ عام 2030 ؛
- التعليم الثانوي: سيزيد معدل الإلتحاق الإجمالي من 39٪ في عام 2014 إلى 100٪ عام 2030. وسيتم الحفاظ على معدل الانتقال بين السلك الثانوي الأول والسمك الثانوي الثاني عند مستواه الحالي (58.8٪ في 2013-14) ؛
- التعليم الفني والمهني: رفع الطاقة إلى 15000 مقعدا عام 2030 أي مضاعفتها 3 مرات.
- التكوين المستمر ل 80000 عامل أو عاطل عن العمل.
- سيتطور عدد الطلاب ليصل إلى 40000 في عام 2030 مقابل 22300 في 2013-2014.

المؤطر2 المؤشرات الكمية للأهداف النوعية المرتكز 1 و 2 لإستراتيجية النمو المتسارع والازدهار المشترك

2- مساهمة إستراتيجية النمو المتسارع والإزدهار المشترك في الإستراتيجية الوطنية للتشغيل: تأكيد الشروط المسبقة

ويشكل تحقيق الأهداف الكمية والنوعية لإستراتيجية النمو المتسارع والإزدهار المشترك الشروط المسبقة لتحقيق الهدف المركزي للإستراتيجية الوطنية للتشغيل: ألا وهو إزالة العجز الكمي والنوعي في التشغيل.

أول هذه الشروط المسبقة هو النمو الشامل والمستدام ، الذي يدفعة تحسين مستمر في الإنتاجية والمداخيل يسمح بدمج عميق للاقتصاد غير المصنف ، وهذا النمو يرتكز على ركيزتين مترابطتين عضوًا:

أ. تثمين الأراضي من خلال سياسات شاملة صلبة للأراضي والمياه والطاقة والبنية التحتية للطرق والنقل والاتصالات ، وتنفيذ خطط حضرية مستدامة وترقية المناطق الاقتصادية المجهزة تجهيزا جيدا والمستجيبة لتوجه مختلف الجهات : الصناعة، والمناجم وصيد الأسماك في الشمال؛ والخدمات والتعليم والصحة، في الوسط؛ والزراعة والصناعات الغذائية في الجنوب. ويمكن أن يكون الدافع وراء هذه السياسة هو نواة المجموعات التجارية الحالية. وهذه تلعب دور القاطرات الاقتصادية التي تشترك، بدعم من الدولة ، في المشاريع الاستباقية الهادفة إلى تحفيز الاستثمارات الوطنية والأجنبية وتثبيتها.

ب. توحيد المكونات المالية للدولة وذلك بهدف تعزيز قدرة النظام المالي، والخزينة العمومية بالدرجة الأولى، وذلك لزيادة وسائل تمويل تجهيز البلد وترقية القطاعات المنتجه. ومثل هذه السياسة يجب أن تعتمد أولاً على توسيع القاعدة الضريبية. إلا أن ذلك، لن يكون كافياً بدون مكاسب إنتاجية كبيرة وسياسة أعمال تستند إلى الرفع من المستوى الإداري لأصحاب المشاريع ، ومن مناخ الأعمال ، والتجهيزات والعلاقات السائدة في العمل.

الشرط المسبق الثاني هو حماية وتثمين الاحتياطي البشري للبلاد.

أ- **التعليم والتكوين**: والفضل يعود تحقيق الأهداف من حيث التعليم والتكوين، حيث فتحت إمكانات النمو في ميدان التشغيل. إن تحقيق أهداف التعليم لفائدة المرأة سيسهل دخول نسبة أكبر من النساء إلى سوق العمل وتوسيع قاعدة الإنتاج. وسيؤدي تحسين المستوى التعليمي إلى تحديث وحدات الإنتاج وتحقيق مكاسب في الإنتاجية وتوليد قدرة أكبر على المساهمة الضريبية. وسيمكن تحسين المالية العامة من تمويل البنية التحتية والخدمات التي من شأنها أن تحمي وتعزز الموارد البشرية الطبيعية في البلاد.

ب- **توطيد الحوار الاجتماعي** من خلال تطوير التمثيل النقابي التعاضضي للعاملين المأجورين والمستقلين ومن خلال الأدوات الفعالة للتشاور من أجل ضمان التماسك الاجتماعي وتجنب الصراعات الاجتماعية.

ت- **مكافحة الفقر على النحو الأمثل** والهدف من ذلك هو الجمع بين المشاريع التي تخلق مواطن الشغل، والتعاونيات لإدارة الحماية الاجتماعية لأسر العاملين لحسابهم الخاص أو المأجورين، والأجهزة المجتمعية التي تستهدف ذوي الفقر المدقع لإجراء التحويلات العينية والنقدية.

إن تطوير رأس المال البشري وترقية نموذج نمو مستدام وشامل لن يؤدي إلى تحقيق أهداف الإستراتيجية الوطنية للتشغيل إلا إذا كانت المشاريع الهادفة إلى تعزيز الإمكانات المعرفية للبلد وحماية موارده الطبيعية وتثمينها وصحة سكانه وتحسين إطارهم المعيشي مكثفة بما فيه الكفاية من حيث التشغيل. وهذا هو السبب في أنه في سياق لا تتقدم فيه التنمية بدون مكاسب في الإنتاجية، من الضروري إدخال أهداف استباقية لخلق مواطن الشغل من أجل تجنب آثار الإقصاء المحتمل للتنمية.

ولإعطاء النمو طبيعته الشاملة، يتعين أن يكون التحويل الاقتصادي مصحوبًا ببرامج محددة لترقية التشغيل، خاصة بالنسبة لأصحاب الشهادات والشباب والنساء والمجموعات الهشة، مع الاستخدام ، كلما كان ذلك ممكنا ، مقاربة "العمالة المكثفة" لتطوير البنية التحتية. وينبغي تأطير هذه البرامج بتحديث سياسة التشغيل، وتعزيز آليات التنسيق التابعة لها، ورفع مستوى خدمات التوظيف العمومية، وإقامة شراكة نشطة مع القطاع الخاص.

هذه الإجراءات المرتبطة بتنشيط الاستراتيجية الوطنية لتشجيع المؤسسات الصغيرة والصغيرة جدا، وتنشيط مرصد العمل، وتعزيز إحصاءات التشغيل، واستراتيجية التمويل الصغير، والتدخلات المتعددة للتمكين الاقتصادي للمرأة والشباب قد تتيح لعشرات الآلاف من الباحثين عن عمل الدخول إلى سوق العمل عن طريق التوظيف أو العمل لحسابهم الخاص. بالإضافة إلى ذلك ، سوف تلتزم الحكومة والشركات بتعزيز الوظائف الخضراء للمساعدة في مواجهة تحديات حماية البيئة والتنمية الاقتصادية والاندماج الاجتماعي.

مثل هذا الهدف سيكون في خدمته تسارع تنفيذ سياسة تهيئة المجال، والمقدمات الأكثر صرامة نحو اللامركزية، وإقامة أقطاب التنمية الاقتصادية ومبادرة أنتج في موريتانيا الآخذة بعين الاعتبار الخصوصيات الجهوية. هذه التدخلات يجب أن تنقل الإجمالي الصافي لخلق فرص العمل الإضافية خلال فترة 2016-2020 إلى أكثر من 120.000 وظيفة.

II. الإطار المنطقي للإستراتيجية الوطنية للتشغيل

1. الهدف المركزي للإستراتيجية الوطنية للتشغيل

تقترح الإستراتيجية الوطنية للتشغيل كهدف مركزي امتصاص العجز الكمي والنوعي في ميدان التشغيل.

يسهم الهدف المركزي للإستراتيجية الوطنية للتشغيل وهو الحد من العجز النوعي والكمي في ميدان التشغيل في تحقيق الهدف الرئيسي لـ إستراتيجية النمو المتسارع والازدهار المشترك ألا وهو: النمو والتوزيع العادل لثمار النمو.

أ- إن الهدف من امتصاص العجز الكمي (خلق فرص العمل الصافية) هو الحل الصحيح لنمو السكان في سن العمل (العائد الديموغرافي)؛

ب- يشير القضاء على العجز الكمي في ميدان التشغيل إلى أهداف ميدانية ترمي إلى زيادة معدلات النشاط ومعدلات توظيف النساء والشباب

ت- كما يشير إلى الأهداف الميدانية الرامية إلى الارتقاء بالمؤسسات ونمو الإنتاجية والدخل، وهما شرطان ضروريان لتحسين نوعية الأعمال وتصنيف غير المصنف منها وتوسيع القاعدة الضريبية وموارد الدولة.

ث- يعود تحديد أهداف التوظيف وأهداف الإنتاجية إلى تحديد أهداف النمو الناتج الداخلي الخام.

2. المحاور الإستراتيجية للإستراتيجية الوطنية للتشغيل

تنبع أربعة توجهات من الهدف المتمثل في امتصاص العجز الكمي والنوعي للتشغيل :

- مرافقة السياسات القطاعية من خلال سياسات التشغيل ؛
- تطوير هيكل يوفر الوساطة المحلية في سوق العمل ؛
- تنمية القوى العاملة والمهارات ؛
- تعزيز إطار حكامة التشغيل.

المخطط 5 الهدف المركزي والأهداف الخصوصية للإستراتيجية الوطنية للتشغيل

1.2- مفصلة الإستراتيجية الوطنية للتشغيل مع السياسات القطاعية

يغطي موضوع التشغيل حقيقة مزدوجة وهي توفير عمل لإنتاج سلعة أو خدمة معترف بقيمتها، وعملية توزيع لتلك القيمة والتي يعترف بقيمتها أيضا.

ستقوم سياسة التشغيل بتعبئة مواردها لدعم تحديث وحدات الإنتاج، من خلال التكوين الأولي والتكوين المستمر. ومن خلال تحفيز مكاسب الإنتاجية ، ستعمل على تسهيل انتقال وحدات الإنتاج إلى النمط المصنف من إدارة علاقات العمل.

وستتمثل الأداة الرئيسية لهذا الإجراء في تعبئة المنظمات المهنية لتحفيز الرفع من مستوى وحدات الإنتاج والشركات الرائدة من أجل اعتماد معايير جودة ومهارات وتكوين الموظفين المؤهلين لدى الشركات لاستضافة الشباب لمزاولة التدريب. ويعني الأمر هنا تنظيم انتقال حقيقي للمبادرة من خلال جعل الوحدات الإنتاجية التي غالبيتها العظمى عبارة عن مؤسسات صغيرة وصغيرة جدا فضاءات للتعلم والابتكار والتكوين.

يُطلب من المنظمات المهنية تعزيز هذه المقاربة بدعم من الآنابيج من خلال تشجيع اللجوء إلى استخدام تقنيات المعلومات، لخدمة مختلف وظائف الشركة بشكل أفضل من العرض والعلاقات مع العملاء ، إلى إدارة الموارد البشرية. وسوف يكون الأمر بالنسبة لها، على وجه الخصوص مسك سجلات منتسبيها، والسهر للحفاظ على تماسك وانخراط أعضائها ، والمشاركة مع الآنابيج في تعريف المعايير المرجعية للوظائف والحرف ولتحفيز تبني مشروع التحديث واستقبال المتدربين والمتمرنين من خلال تدريبهم على أفضل الأساليب وتقنيات الإنتاج.

الجدول1 تفاصيل الأهداف الخصوصية ونشاطات المحور الإستراتيجي الأول: مفصلة السياسة الوطنية للتشغيل والسياسات القطاعية.

○ الأهداف الخصوصية	○ النشاطات
1.1- مستوى الإقتصاد الكلي: جعل هدف التشغيل اللائق إحدى الأولويات الإقتصادية	1.1.1 دعم المنظمات المهنية من أجل أن تجعل ترقية التشغيل وعصرنته من بين مهامها
	2.1.1- وضع سياسة لتنمية الإنتاجية وإضفاء الطابع الرسمي على الإقتصاد
	3.1.1 - تعبئة الموارد الاقتصادية الرقمية لصالح الرفعمن مستوى انتاجية المؤسسات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة
2.1 - **المستوى القطاعي: تنظيم التآزر بين سياسة التشغيل والسياسات القطاعية والإقليمية**	1.2.1- وضع مخططات عمل خماسية حول التشغيل بالتشاور مع قطاعات (الزراعة والتنمية الحيوانية والصيد والمعادن والطاقة وقطاع البناء والأشغال العامة، إلخ.)
	2.2.1- وضع جهاز لمتابعة خطط العمل في ميدان التشغيل لكل قطاع
	3.2.1- وضع جهاز دعم لخلق وتنمية ريادة الأعمال
3.1- المستوى الاجتماعي : تصحيح الفوارق الإقليمية وضمان التكامل بين سياسة التشغيل وسياسة التنمية الاجتماعية.	1.3.1- تعويض معظم دعم الأسعار باتخاذ إجراءات في ميدان التشغيل خاصة ذات الكثافة العالية من حيث العمالة وتحويلات اجتماعية مباشرة.
	2.3.1- التعاون مع التجمعات الترابية من أجل تخفيف التفاوت بين الجهات فيما يخص التشغيل، وتعزيز مرافق محلية لدعم الاحتياطي البشري (التعليم والصحة والثقافة) حماية البيئة وتحسين طرق الإنتاج.

وسوف تدعم سياسة التشغيل السياسات القطاعية، وذلك بتدخلها على مستوى القطاعات والأقاليم ، بواسطة أدوات سياسة التشغيل لتلبية احتياجاتها من المهارات.

أ- من بين القطاعات الإقتصادية نميز ما يلي:

- القطاعات المصدرة النامية ذات الميزة المقارنة التي تم الكشف عنها (مصايد الأسماك والمعادن) لها احتياجات لدعم نموها والحفاظ على قدرتها التنافسية، على سبيل المثال في الإكتتاب والتكوين المستمر.
- القطاعات التي تشهد تراجعا(وذلك حال عدد من قطاعات الصناعة التقليدية) لديها احتياجات للدعم ، على سبيل المثال من حيث التحديث وإعادة التوجيه وإعادة الدمج.

- القطاعات الجديدة التي من شأنها أن توفر وظائف الغد (مثل التقنيات الجديدة والصناعات الغذائية - الزراعية والطاقات المتجددة، مواد البناء والأشغال العامة) لديها احتياجات، على سبيل المثال من حيث تكوين المكونين والتأطير الفني.

ب- أما من حيث الأقاليم ، فهناك:

- المناطق الريفية المعزولة التي تحتاج إلى الخدمات ذات الصلة بالتنمية (بما في ذلك الصيانة) من الطرق والخدمات الكهربائية والاتصالات، والخدمات المرتبطة بالمحافظة على رأس المال الطبيعي (الوقاية وعلف الماشية والمياه والصرف الصحي) والخدمات الرامية إلى تعزيز رأس المال البشري للشباب وحماية النساء والأطفال.
- مناطق ذات توجه للزراعة المكثفة وهذه لها احتياجات إنمائية مرتبطة بنمو القوى العاملة المأجورة (الإسكان ، النقل ، الحضانات ، إلخ) وإلى التكثيف الزراعي (توسيع شبكات الري والتنمية الحيوانية المكثفة والسيطرة على مختلف أنواع التلوث ومخاطر الإفراط في استغلال المياه ، وما إلى ذلك).
- مناطق الضواحي الحضرية التي تحتاج إلى تطوير الخدمات المرتبطة بالرفع من مستوى الخدمات الحضرية كخدمات نقل الأشخاص، والتكوين ودعم مزاولة الأعمال التجارية والخدمات الاجتماعية والثقافية.

ولهذه الغاية ، سيتم وضع خطط عمل في إطار تعاهدي يربط بين وزارة التشغيل والتكوين المهني وتقنيات الإعلام والإتصال وهيئة الآنابيج من جهة و وقطاعات (الزراعة والصناعة والتعليم والصحة والإسكان، والتجهيز، إلخ) من جهة أخرى.

وستتدخل سياسة التوظيف أيضا بشكل تكاملي مع السياسات الاجتماعية التي تساعد على تخفيف العبء على الدولة. وتهدف هذه السياسة إلى تعزيز الاقتصاد المحلي وتعمل وفقا لنهج لامركزي عن طريق خلق وظائف خدماتية تسمح بتنمية القدرات البشرية (التعليم والصحة)، وتحسين البيئة المعيشية (خدمات الشبكة والبنى التحتية وحماية البيئة). وعلى تحسين إمكانات وحدات الإنتاج. ويعد تعزيز الخدمات المحلية وسيلة حاسمة للتقليل من الفوارق الإقليمية، بين المناطق الريفية والحضرية وداخل المدن الكبرى وبين مختلف المناطق.

2.2 المحور الإستراتيجي 2: تقوية التنظيم والمرافق العمومية للتشغيل والدمج.

تواجه الآنابيج حالة تتسم بعجز كمي قوي في التشغيل[2]. واللجوء للآنابيج أو غيرها من الهياكل التي تقدم خدمة مماثلة ليست سوى 2.5 ٪.

[2] - ويتعلق العجز الكمي فيالتشغيل بما لا يقل عن 550 ألف شخص ، أكثر من ثلثيهم من النساء. ويشكل عدم النشاط القسري (الذي يتكون جزء منه من العاطلين عن العمل المحبطين) أكثر من 80٪ من هذا العجز.

تظهر البيانات التي قدمها المسح الوطني المرجعي حول التشغيل والقطاع غير المصنف 2017 أن نشاط استثمار الآنابيج والروابط المشابهة لها منخفض للغاية والمستفيدين منه أقل من 2500 شخص. هذا العدد يمثل عدد المستفيدين من برامج التوظيف النشطة المدعومة من طرف هذه الهياكل.

يتمثل موطن القوة الرئيسي للآنابيج في أن إطارها المؤسسي ومهماتها منصوص عليها بوضوح وهي قديمة ومعروفة في البلاد، والحاجة إلى تنفيذ مهامها معترف بها رسمياً من قبل جميع الأطراف الفاعلة السياسية في البلاد.

والمشكلة هي أن معدل تغطية السكان المستهدفين من طرف الخدمات المقدمة بالفعل من قبل الآنابيج لا يزال أقل بكثير من المطلوب. كما أن عمل هذه الهيئة يعاني من أوجه قصور تتمثل في عدم فعالية وكفاءة تدخلاتها.

لحل هذه المشاكل، من الضروري أن يسيطرعليها بشكل جيد وذلك بصياغة إستراتيجية للتدخل، الشرط الأساسي لتعبئة الوسائل السياسية والبشرية والمالية اللازمة لتنفيذ مهامها.

وستكون هذه الاستراتيجية بمثابة دعامة للدعوة التي يتعين القيام بها لدى الجهات المانحة والشركاء الموجودين والعاملين في نفس المجال. ويعني الأمر فعلا وبادئ ذي بدء، إعادة تجميع الوسائل الموجودة ومقارنتها بالاحتياجات. ثم بعد ذلك الشروع في توسيعها تدريجيا ذلك أن البرهنة على فعالية عمل المؤسسة هي الطريق الوحيد لكسب ثقة شركائها الوطنيين والدوليين. وهكذا ستنتشر آثار نجاحات ونتائج الإجراءات المؤكد منها من خلال تقييم ومتابعة قويين وموثوق بهما انتشار النار في الهشيم.

إن نظام المعلومات حول التشغيل (المرصد)، حتى ولو كان موجوداً ، يحتاج إلى إحراز تطور كبير في بيئة غير متعاونة وفي غياب إطار قانوني محفز.

سيتطلب دعم السياسات القطاعية تعزيز الأدوات الميدانية لسياسة التشغيل ويتعلق الأمر أساسا بـ:

أ. وضع نظام محلي للوساطة في سوق العمل، فعال على المدى الطويل (التعليم والتكوين) وفي المدى القصير (التقريب بين الطلب وعروض المهارات).

ب. برامج التوظيف النشطة الموجهة نحو تعزيز القابلية للتوظيف والعمل مدفوع الأجر والعمل للحساب الخاص بهدف الحصول على عمل لائق.

ويشكل الباحثون عن العمل، والمرشحون للعمل النشطون، 17٪ فقط من العجز الكمي في التوظيف. وتعتبر الوساطة غير المصنفة والاتصالات المباشرة مع أرباب العمل الطرق الرئيسية للبحث عن وظائف لأكثر من ثلاثة أرباع الباحثين عن عمل. وتبحث النساء عن الإعلانات والمسابقات أكثر من الرجال. ويلجأ هؤلاء الأخيرون إلى استخدام أكثر للوساطة غير المصنفة والبحث المباشر عن الشغل.
ولا يعني اللجوء إلى الآنابيج أو غيرها من الهياكل التي تقدم خدمة مماثلة سوى 2.5 ٪. وبالنسبة للمطالبين بالعمل لأول مرة، فإن حصة هذا اللجوء بالنسبة للنساء تبلغ 0.7 في المائة، بينما تبلغ حصة الرجال 3.4 في المائة. ولذلك فمن الواضح أن هناك مشكلة في البحث عن العمل بالنسبة نتيجة المسافة وما يتوجب القيام به من حركة متزايدة.

الجدول 13 تفاصيل الأهداف الخصوصية ونشاطات المحور الإستراتيجي الثاني : تحسين تنظيم البرامج النشطة لسوق العمل.

الأهداف الخصوصية	الأهداف الميدانية
تطوير الوساطة في سوق العمل	1.1.2- متابعة المؤسسات وتحليل اتجاهات التشغيل(الاستقرار والتحديث والترقية)
	2.1.2- تطوير وظائف الاستقبال والتوجيه للباحثين عن العمل وغير النشطين رغما عنهم.
	4.1.2- تطوير التنسيق بين الوسطاء في سوق العمل
متابعة التطور القطاعي والإقليمي من خلال برامج نشطة للتشغيل الموجه	1.2.2- دعم قابلية التشغيل
	2.2.2- دعم الأعمال المدرة للدخل والنشطات التي تتطلب كثافة عمالية عالية
	3.2.2- دعم المؤسسات الصغيرة جدا والمؤسسات المتوسطة والصغيرة
	4.2.2- دعم المؤسسات والباحثين عن عمل لاستدراك التخلف الرقمي

تتمثل الوظيفة الأولى للوساطة في سوق العمل في التقريب بين عرض المهارات و الطلب عليها. وتستمد من هذه الوظيفة مهمتان ميدانيتان.

أما المهمة الأول فهي متابعة الشركات للحصول على معرفة أفضل عن اتجاهات التشغيل للعمل من أجل تحقيق استقراره وتحديثه وترقيته. وتقوم الآنابيج بمراقبة السوق واحتياجات الشركات من حيث المهارات وكيفية تلبية هذه الاحتياجات. كما تقوم بتجميع وتأويل الاستثمار وتوظيف البيانات لتحديد ملامح ما ينقص وما يفيض كذلك. وهي مع هذه البيانات تثري نظام المعلومات الموريتاني حول التشغيل والتكوين. وهي إضافة إلى ذلك توجه الملاحظات للمؤسسات ومراكز التكوين وللجمهور.

وأما المهمة الثانية فتتمثل في استقبال وتوجيه الباحثين عن العمل والأشخاص غير النشطين رغما عنهم. وتحقيقا لهذه الغاية، يتعين على الآنابيج أن تكون لها شبكة من الشركاء من بين الهيئات الخاصة والعامة والتجمعات المحلية والمجتمع المدني مما يمكنها من تحسين تغطية الباحثين عن العمل والعارضين لفرصه. ومن أجل القيام بمهمتها كاملة، في سياق تكون المسافة الجغرافية، وعدم حركية الاقتصاد والضغوط الاجتماعية عوامل تدفع العديد من الشباب والنساء خارج سوق العمل، ويمكن للآنابيج أن تضع برنامج تعبئة لغير النشطين رغما عنهم للوصول إلى العمل بالتعاون مع روابط التنمية وينبغي توجيه هذا البرنامج تحديدًا نحو النساء اللواتي يتأثرن بشكل رئيسي بعدم النشاط القسري.

والآنابيج مخولة قانونيا لتنسيق وسطاء سوق العمل. وهذه المهمة غير معطلة حتى الآن في غياب اعتماد المرسوم المطبق لقانون مدونة العمل بشأن إنشاء مكاتب التشغيل الخاصة. هذا النقص يمهد الطريق لممارسة غير مصنفة لهذه المهنة.

وعمل الإندماج الذي يمكن أن تقوم به الآنابيج والموجه لهؤلاء الشركاء هو لحملهم على اعتماد معايير مشتركة للتشغيل والمهارات وأن يتعاونوا معا في إطار سياسات منسقة من قبل الآنابيج. وقد يسمح إنشاء منصة رقمية تعمل على توحيد أنشطة الوسطاء في سوق العمل على تحقيق قدر أكبر من الشفافية في السوق ويجعل التقاء الطلب مع العرض أكثر سهولة.

وتتمثل الوظيفة الثانية لوساطة سوق العمل في دعم التنمية القطاعية والترابية من خلال برامج التشغيل النشطة الموجهة.

تشمل هذه البرامج المهام التالية:

- دعم القابلية للتشغيل. وهي في الأساس برامج تكوين تكميلية تقدم للباحثين عن العمل لمساعدتهم على إكمال مهاراتهم الشخصية وفقاً لاحتياجات سوق العمل

- دعم الأنشطة المدرة للدخل ونشطات الكثافة العالية لليد العاملة. وهو عمل دعم وتأطير يقام به على المستوى الإقليمي في مختلفة الولايات ، مع الاستفادة من تأطير التجمعات المحلية والجهات القطاعية وتوفر الأموال لتمويل المشاريع.

- دعم المؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الترقية خلق والوساطة). ولتحقيق هذه المهمة ، أقامت الوكالة الوطنية لترقية تشغيل الشباب شراكة مع المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم والشركات الصغيرة والمتوسطة من أجل إنشائها وتحديثها وتطويرها. ويمكن أن تشجع عضويتها للمنظمات المهنية وتحديد معايير وإجراءات لاقتراح موارد لدعم المشاريع الواعدة. ويتمثل الهدف الرئيسي لهذا الإجراء في تشجيع الشركات على أن تكون جزءًا من مسار التحديث والامتثال لمعايير الإنتاج والإدارة البيئية وتسيير الموارد البشرية. هذه المهمة مستعرضة وتتطلب ممارستها ، تعاون الوكالة الوطنية لترقية تشغيل الشباب مع الإدارات الفنية المعنية. وفي نهاية المطاف ، ستتمكن الوكالة المذكورة من تقديم خدمات تكميلية للمؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر وكذلك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال:

- تشجيعها لخلق مواطن العمل بالمرافق المحلية بالتنسيق مع التجمعات المحلية والوزارات القطاعية ؛
- توفير الوساطة للأعمال التجارية المستقلة وللمستقلين لتسهيل وصولهم إلى عملائهم وتحقيقا لهذه الغاية تجري التكوينات وتوجه المهنيين للحصول على شهادات من هيئات الوصاية.
- تقديم الدعم إلى الشركات والباحثين عن العمل من أجل الاستعادة التأخر الرقمي. وفي هذا السياق ، ينبغي تحديد البرامج التي تدعم حوسبة أنشطة الإدارة والإنتاج وتعبئة الموارد لتمويل هذه الأنشطة والإشراف عليها.

3.2- المحور الاستراتيجي الثالث: توجيه رأس المال البشري وفقاً لمنطق يدور حول الطلب

يفترض هذا المحور وجود سياسة تطوعية للتعليم والتكوين يُعتقد أنها خطوة في الإندماج الاجتماعي والاستثمار في تنمية القوة الإنتاجية للبلاد.

وتفترض هذه المقاربة أيضا إرساء ممارسات للتكوين الأولي والمستمر في نهج يهدف إلى تلبية احتياجات النمو وتحديث الشركات، وفتح فرص التعلم مدى الحياة للعمال في الاقتصاد غير المصنف لغير النشطين والذين يتمتعون بالقدرة على العمل.

الجدول 3 تفاصيل نشاطات المحور الثالث: توجيه رأس المال البشري حسب منطق يدور حول الطلب

الأهداف الخصوصية	الأهداف الميدانية
1.3 - تنمية المهارات القاعدية	1.13. محاربة التسرب المدرسي في الابتدائي
	2.13 - ترقية التعليم العالي والتكوين المهني بهدف تنمية القدرة على تأطير الاقتصاد الوطني
	3.13- تحسين الانتقالات بين المدرسة والتكوين المهني (تنمية برنامج تعليم - تدريب)
2.3- عقلنة تسيير العلاقة في سوق العمل بين التشغيل ومؤسسات التعليم والتكوين	1.2.3 - تكييف عرض التكوين مع احتياجات السوق
	2.2.3- ترقية متابعة وتقييم مؤسسات وبرامج التعليم العالي والتكوين المهني
	3.2.3- تنشيط الشراكة بين مؤسسات التعليم العالي والشركات
3.3- تطوير التكوين في انتظار إضفاء الطابع الرسمي على الاقتصاد	1.3.3- بدء برنامج محو أمية وظيفي.
	2.3.3- إجراء تكوينات مستمرة لصالح المؤسسات الصغيرة جدا
	3.3.3- وضع نظام لتثمين المكتسبات بالتجربة
3.4- تحسين نظام للحماية الاجتماعية	1.4.3- الحرص على تطبيق النصوص المتعلقة بالحماية الاجتماعية.
	2.4.3- وضع أساس اجتماعي لإدخال القطاع غير المصنف.

- المحور الإستراتيجي 4: تطوير إطار حكامة سوق العمل

ويهدف المحور الرابع إلى تقوية مؤسسات الدولة المسئولة عن تنفيذ سياسة التشغيل من حيث التوجه الاستراتيجي ومراقبة الشغل متابعة وتقييم البرامج والتنسيق الميداني (الوساطة في سوق العمل على المديين القصير والطويل ودعم المؤسسات)

الجدول 4 تفصيل الأهداف الخصوصية ونشاطات المحور الاستراتيجي الرابع : تطوير إطار حكامة التشغيل

الهدف الخصوصي	الأهداف الميدانية
1.4- مفصلة أجود لسياسة التشغيل مع السياسات الأخرى	1.1.4- إنشاء هيئة بين مزارية تنسق بين سياسة التشغيل والسياسات القطاعية
	2.1.4- تأسيس هيئة استشارية متعدد الفاعلين.
	3.1.4- وضع ممثلين عن قطاع التشغيل في الوزارات القطاعية.
	4.1.4- إعداد تقرير سنوي حول آفاق سياسة التشغيل
2.4- تعزيز أدوات سياسة التشغيل	1.2.4- تعزيز القدرة على تحليل وتنسيق وبرمجة سياسة التشغيل من خلال إعادة تنظيم المرافق وجلب الموارد البشرية ووسائل الدراسات.
	2.2.4- إعادة نشر مهام استقبال وتوجيه الآنابيج مع تعزيز وسائلها وخاصة متابعة سوق التشغيل والمؤسسات.
	3.2.4- تأسيس جهاز مندمج لتمويل التشغيل بالانطلاق من ما هو موجود.
3.4- **تعزيز قاعدة معرفة سوق التشغيل**	1.3.4- تأسيس مرصد للتشغيل والتكوين
	2.3.4- إرساء استمرارية المعلومات الإحصائية المخصصة لمتابعة سياسات التشغيل في جميعالقطاعات.
	3.3.4- تطوير برنامج مسح لدى المؤسسات بالتعاون الوثيق مع هذه الأخيرة.
4.4 - **تحسين التغطية الترابية**	1.4.4- تعزيز وخلق إن اقتضى الأمر ذلك بنيات عمومية مكلفة بالتشغيل في الولايات.
	2.4.4- تأسيس مجالس للتشاور لترقية التشغيل في الولايات (القطاعان العام والخاص، نقابات، وجمعيات، ووسطاء سوق عمل)

ولكي يكون تعزيز التشغيل على مستوى التحديات التي يفرضها على الأمة ، يجب أن يتأكد كأولوية وطنية وكمقاربة مستعرضة تدعو وتحشد جميع الفاعلين. وبهذه الروح يتم اقتراح جهاز يدور حول المحاور التالية :

- وضع استراتيجية وطنية شاملة تكون بمثابة مرتكز مؤسسي قادر على الحث على انضمام جميع الفاعلين إليها وتشكل المرجع لجميع الإجراءات التي يتعين اتخاذها في مجال التشغيل. وستكون الأداة الرئيسية لهذه الاستراتيجية بمثابة مؤتمر كل ثلاث سنوات يتم فيه عرض وتقييم حالة التشغيل وبرنامجه وتقييم واعتماد

القرارات للسنوات الثلاث المقبلة. وسيكون الفاعل الرئيسي في هذه الاجتماعات التي تعقد كل ثلاث سنوات هو المجلس الأعلى لترقية التشغيل.

- إعادة تركيز مهمات البنيات الإدارية لوزارة التشغيل والتكوين المهني وتقنيات الإعلام والاتصال في اتجاه زيادة أكبر لترشيد تنظيم الإدارة المركزية لها القطاع و الهياكل التابعة له كذلك وفي إطار عملية تقييم ومتابعة. ويفترض ذلك، من بين تغييرات يتم إدخالها على المستوى المركزي خاصة: (1) تعزيز الوكالة الوطنية لترقية تشغيل الشباب لتمكينها من القيام بمهامها ، بما في ذلك استقبال وتوجيه الباحثين عن عمل ؛ (2) توسيع نطاق المعهد الوطني لترقية التكوين التقني والفني؛ و 3) تحويل مرصد التشغيل إلى هيئة قوية تنتظر لوحات القيادة فيها في مناسبة الاجتماعات السنوية لتقييم برامج التشغيل.
- إنشاء نظام تشغيل متكامل من شأنه أن يشكل آلية لتوحيد تمويل التشغيل مهمتها تعبئة الموارد اللازمة لترقية التشغيل وتمويل البرامج المدرة لفرص العمل و التشغيل الذاتي.

إضفاء الطابع الإقليمي على التشغيل من خلال إشراك الجهات الإقليمية (المرافق غير المركزية والبلدية) في البحث عن مناطق التشغيل وتنفيذ برامجه.

1.4.2. وضوح سياسة التشغيل: تقييم البرنامج وآلية التنسيق

وزارة التشغيل والتكوين المهني وتقنيات الإعلام والاتصال مسئولة عن توفير التوجيه بشأن سياسة التشغيل وتنسيق الإجراءات لتشجيع التشغيل والتكوين. وهي، بالتعاون مع جميع الجهات الحكومية الفاعلة، مسئولة عن تصميم برامج لمعالجة احتياجات التشغيل الكمية والنوعية التي لم تتم الاستجابة لها.

وتحقيقا لهذه الغاية ، تقوم الوزارة بإعداد نظام لتقييم برامج التشغيل والتكوين يكون خاتمة له اجتماع بعد كل ثلاث سنوات تُخضع فيه جميع التوجهات والإجراءات الأساسية للاختبار. ويستند هذا النظام إلى ملاحظات ومقترحات وزارة التشغيل والتكوين المهني وتقنيات الإعلام والاتصال للمجلس الأعلى لترقية التشغيل. وعلى أعمال مرصد التشغيل.

سيكون المجلس الأعلى للنهوض بالتشغيل مسئولاً بشكل خاص عن:

- التوجهات التي يتعين إعطاؤها لتحقيق أهداف الحكومة فيما يخص التشغيل ؛
- إقرار الخطط والبرامج المتعلقة بالدمج المهني والدعم لقابلية التشغيل ؛
- ضمان التكامل والتمفصل والربط المتبادل بين التعليم والتكوين التقني والمهني وأنظمة التعليم العالي والتشغيل، بحيث يكون نظام التكوين في كليته يمكن أن يلبي احتياجات التشغيل ؛
- السهر على مراعاة بُعد التشغيل على مستوى السياسات القطاعية ؛
- السهر على مراعاة العمالة في برمجة الميزانية والاستثمار العمومي ؛

- مناقشة وإقرار التقرير السنوي المقدم له من طرف اللجنة الفنية لمتابعة التشغيل حول تنفيذ السياسة الوطنية للتشغيل؛
- مناقشة جميع المسائل المتعلقة بمشكلة التشغيل المقدمة له من طرف رئيسه.

سيكون المجلس الأعلى لترقية التشغيل تحت رئاسة الوزير الأول وبعضوية ممثلي هيئات التشاور على المستوى الوطني[3] وأهم القطاعات الوزارية المعنية بمسألة التشغيل وخاصة :

- الوزير المكلف بالتشغيل والتكوين االفني والمهني والتقنيات الجديدة ،
- الوزير المكلف بالاقتصاد والمالية.
- الوزير المكلف بالتهذيب الوطني ،
- الوزير المكلف باللامركزية ،
- وزير المكلف بالوظيفة العمومية والعمل ،
- -الوزير المكلف بالزراعة ،
- الوزير المكلف بالتنمية الحيوانية
- - الوزير ا المكلف بالصيد
- - الوزير المكلف بالتخطيط والتهيئة الترابية،
- - الوزير المكلف بالتجهيز ،
- - الوزير المكلف بالطاقة والمناجم ،
- - الوزير المكلف بالصناعة ،
- - الوزير المكلف بالشؤون الاجتماعية وترقية المرأة،

-

كما سيضم المجلس الأعلى لترقية التشغيل المدير العام لصندوق الإيداعات والتنمية، وممثلًا عن كل حزب سياسي ممثل في مجلس النواب وممثلي غرف المهن والشركاء الاجتماعيين (نقابات العمال) وممثلي الشركاء الفنيين والماليين وممثل رابطة العمد في موريتانيا.

ويجوز للرئيس أن يستدعي أي شخص يعتبره مفيدًا إبان اجتماع المجلس. وهذا الأخير يجتمع اجتماعا عاديا مرة واحدة في السنة ويجتمع بشكل غير عادي ، بناء على طلب من رئيسه أو أمانته الدائمة. وستحدد التشكلة الدقيقة وإجراءات سير المجلس بموجب المرسوم المنشئ له.

[3] - على سبيل الميثال : قد يستطيع البرلمان أن يمثل فيه من طرف رئيس الفريق البرلماني المهتم بترقية التشغيل.

يساعد المجلس الأعلى لترقية التشغيل لجنة فنية لمتابعة التشغيل. وهي تتألف من ممثلين تقنيين للهياكل والمؤسسات الممثلة في المجلس الذين هم نقاط اتصال التشغيل داخل الهياكل الخاصة بكل منهم. وسيتعين على نقاط الاتصال هؤلاء تعبئة جميع مصادر البيانات الخاصة بمؤسسته وجعلها تملأ استمارة مصممة لهذا الغرض. متسمح هذه الاستمارة بالحصول على معلومات عن تحديد المشروع ، وبنية تمويله، وطبيعة مواطن الشغل التي يولدها المشروع (الوظائف حسب نوع العقد ، ومدة العمل ، وما إلى ذلك). لتشجيعهم على الالتزام بمهمتهم، يتلقى أعضاء لجنة المتابعة الفنية مكافأة مشاركة.

يترأس الجنة الفنية لمتابعة التشغيل الوزير المسئول عن التشغيل ولديه صلاحيات:

- إعداد اجتماعات المجلس الأعلى لترقية التشغيل ؛
- متابعة وضمان تنفيذ قرارات المجلس؛
- إعداد التقرير السنوي عن تنفيذ سياسة التشغيل؛
- دراسة كل المسائل التي يمكن أن تكلف بها من طرف المجلس الأعلى لترقية التشغيل.

وتتولى مديرية التشغيل الأمانة الدائمة للجنة وذلك تحت إشراف الوزير المكلف بالتشغيل.

يتم إنشاء هذه اللجنة بنفس الطريقة التي يتم بها إنشاء المجلس الأعلى لترقية التشغيل ويتم تحديد سيره أيضًا في مرسوم الإنشاء.

2.4.2- تعزيز الوكالة الوطنية لترقية تشغيل الشباب

وللتأكيد على دور الوكالة كأداة ميدانية لتنفيذ سياسة الحكومة في مجال تشغيل ولتجنب تمييع المسؤوليات في هذا المجال، من الضروري التركيز على مهامها الأساسية، الاستقبال والتوجيه والاستثمار ودعم المشاريع المهنية للباحثين عن عمل. من الضروري أن تقوم الآنابيج بتطوير إعادة تنظيمها في اتجاهات ثلاثة:

- تحديد إستراتيجية إعادة انتشار معتمدة على تحديد الاحتياجات الأهداف الميدانية التي ترمي إلى تنفيذ مهامها الأساسية، ولاسيما فيما يتعلق بالمعدات والاتصالات والاستقبال لتصبح مؤسسة مرجعية لأرباب العمل وللأشخاص ذوي الاحتياجات للدمج المهني التي لم تتم استجابة لها؛
- تنسيق أعمالها مع المؤسسات والبرامج التي تتقاطع مهامها وأهدافها مع مهامها هي وأهدافها بواسطة اتفاقيات، وذلك بهدف مركزي هو أن تتموقع كمحور لشراكة واسعة تغطي كامل التراب الوطني، للقطاعات والفئات ذات الحاجة إلى الدمج المهني التي لم تتم الاستجابة لها؛
- تعزيز مرصد التشغيل والمهارات من خلال وضع نظام معلومات متماسك وفعال لقطاع التشغيل والتكوين والتقني المهني وجعله لاعبا رئيسيا في اجتماعات الثلاثية لتقييم سياسة التشغيل.

سيكون دور الآنابيج هو تركيز جميع ملفات الباحثين عن العمل الراغبين في الاستفادة من فرص تشجيع العمل الحر، ومواكبة المتقدمين لتلك الفرص، وتحضيرهم وتمويلهم وضمان متابعتهم. على أن يجهز ملف يحتضن كافة المعلومات الضرورية هؤلاء وعملهم يحين باستمرار وسيتم تقاسمه مع المرصد.

ستواكب الوكالة المترشحين في الخطوات التي سيتعين عليهم اتخاذها للعثور على شغل. وستعمل على ترتيب هؤلاء على أساس معايير قابلية التشغيل، وستدعمهم تقنيًا لصياغة مشروعهم وفقًا للقواعد المتعارف عليها في هذا الميدان وتقدم الملفات المؤهلة للحصول على تمويل متكامل للتشغيل.

يجب أن تكون على علم بعروض العمل المتاحة ويجب أن تتعاون على أساس تعاقدي مع المكاتب وشركات التشغيل. كما يجب أن تنشئ نظامًا واضحًا للمتابعة والتقييم لجهود التشغيل باستخدام الرقم الوطني للحالة المدنية لتجنب الازدواجية المحتملة.

وللأهمية القصوى لتطوير روح المبادرة من أجل تشجيع العمل الحر والتشغيل، ستقوم الوكالة بتشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة بجعلها أحد المحاور الرئيسية لعملها.

في هذا الإطار، ينبغي أن تسعى الآنابيج إلى إنشاء نظام دعم لـ للشركات الصغيرة والمتوسطة ينسق ويوحد جهود جميع الجهات الفاعلة المشاركة في هذا المجال.

المبدأ الأساسي هو إدراك أن دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو وظيفة قطاعية وإقليمية في الوقت نفسه. فهو يتطلب تعدد الجهات الفاعلة وحتى تكرار أفعالهم، من أجل المشاريع وتقريب قادة المشاريع من الهيئات والشركات التمثيلية المهنية والمؤسسات الراسخة في السوق التي يجب أن تلعب دور الإشراف واستقبال قادة المشاريع. وعادة ما تمر هذه الفترات من خلال فترات تربص وتدريب مهني طويلة إلى حد ما ولكن في نهايتها يصبحون محترفين يتم البحث عنهم في السوق.

في عملها الجامع، ستضمن الآنابيج لرؤساء المشاريع أو المشغلين المحتملين من خلال كياناتها الخاصة وكيانات شركائها أو جمعياتها المهنية أو منظماتها العمومية أو الإنمائية الراعية للمشاريع ما يلي:

أ- تحسين الولوج إلى المعلومات والتكوين والإرشاد وخدمات المشورة؛

ب- التمويل الملائم لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

ت- تحديد المجالات الواعدة وتثمين التقنيات المناسبة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

ث- السهر والدعوة لتحسين البيئة العامة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، لا سيما من خلال تبسيط إجراءات الإنشاء.

في هذا السياق ، يمكن لـ للآنابيج تطوير شراكة مع البرنامج الوطني المتكامل لدعم المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا .

ستسهر إدارة تعزيز التمويل الأصغر والدمج المهني، والتي سيكون لها ارتباط وظيفي قوي مع الوكالة، على ضمان تنفيذ هذه الأخيرة بشكل صحيح لسياسة الدمج، لا سيما فيما يتعلق بتعزيز المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر. وهي، من ناحية أخرى، صاحبة المسئولية في متابعة وتقييم البرامج الأخرى مثل تلك المتعلقة بالتمويل الأصغر والأعمال ذات الكثافة العالية لليد العاملة.

.وفيما يتعلق ببرامج التكوين وتقوية قدرات الباحثين عن العمل، ستتعاقد الوكالة مع مؤسسات التكوين المناسبة وأرباب العمل والقطاع الخاص لتنفيذها.

وبشكل أعم ، سيكون على الوكالة بناء شراكات مع المتدخلين الرئيسيين فيما يخص بناء القدرات مثل المعهد الوطني لترقية التكوين المهني والتقني، ومراكز التدريب العامة والخاصة ، والمنظمات الاجتماعية المهنية لبناء الجسور بين هياكل التكوين التقني والمهني والمؤسسات.

3.4.2- إعادة تأكيد مهام مرصد التشغيل وتعزيز وسائله

ومن الضروري إعادة التأكيد على مهام مرصد التشغيل وتعزيز موارده الحالية ووسائله للسماح له بلعب دوره كاملا كأداة لرصد سوق التشغيل وجهاز التكوين المهني.

يعتبرالمرصد باعتباره وسيلة للتشخيص ولتحليل سوق التشغيل، أداة لا غنى عنها لتحضير عملية صنع القرار، وبالتالي لديه مهمة مستعرضة تجعله في منتصف المسافة بين الهياكل التي من المفترض أن تستخدم ما يفترض أن يقدمه هو من بيانات. ومن المستحسن ضمان تطوير المرصد بالتوازي مع إعادة انتشار الآنابيج وأن تتمتع هذه الأخيرة بكيان ينتج معلومات مرجعية ستسمح له بأن تكون لديه قدرة أكبر على المساومة لعب دوره في تنسيق الجهات الفاعلة في الوساطة في سوق التشغيل.

وسيكون من الحكمة، مع ذلك، وبمجرد تأكيد إعادة انتشار "الآنابيج"، تعزيز دور المرصد كفاعل مركزي في متابعة وتقييم سياسة التشغيل وضمان استقلاله المعنوي والمالي.

وفي ظل الظروف الحالية ، يتم تبرير ذلك المسعى من خلال: (أ) عدم وكفاية المعلومات الموثوق بها وكذا مؤشرات تحليل سوق التشغيل؛ (ب) نقص البيانات عن البرامج والمشاريع المرتكزة على التشغيل والتكوين؛ (ت)- وضرورة وضع نظام للمعلومات الإحصائية الموثوقة والمحينة بانتظام وذلك فيما يخص التشغيل والقضايا ذات الصلة.

هذا النظام ، الذي سيكون المرصد عموده الفقري، سوف يولّد أيضًا معلومات مهمة حول العمال الأجانب ذوي الوضعية النظامية والمغتربين الموريتانيين لتثمين ميزة هؤلاء وأولئك في ديناميكية التشغيل.

سيكون على المرصد أن يقوم على وجه الخصوص بما يلي:

- إنشاء وقيادة شبكة من منتجي البيانات حول التشغيل والتكوين ومستخدميها ؛
- وضع مؤشرات لقياس التشغيل والتكوين ؛
- إجراء دراسات قطاعية واستشرافية بشأن احتياجات اليد العاملة؛
- تحديد مجالات التشغيل؛
- تقييم البرامج / مشروعات التشغيل والتكوين ؛
- إجراء تحليلات مواضيعية تتعلق بالتشغيل والتكوين؛
- إعداد ونشر مذكرات حول توجهات وضع التشغيل؛
- كتابة تقرير سنوي عن التشغيل.

سيقوم المرصد، بالتعاون مع وحدة الاتصال ، باتخاذ جميع الترتيبات اللازمة لنشر المعلومات التي تم جمعها، والدراسات التي أجريت، ونتائج تقييم البرنامج والمشروعات.

وأخيرا، ستقوم الدولة بتأسيس "عقد . برنامج" مع الآنابيج على أساس وسائل وأهداف دقيقة، يمكن في النهاية من فرض للنتائج.

- 4.4.2- توسيع نطاق تدخل المعهد الوطني لترقية التدريب الفني والمهني

والمسألة بالنسبة لهذه البنية الفنية ليست أن تحل محل البنيات المنشأة لغرض التكوين، ولكن فقط لتوسيع مجال تدخلها للسيطرة على نوعية التدريب وضمان مطابقتها للبرامج المرسومة. بل إن المسألة تعني هنا الانخراط أكثر في التأطير التربوي مع الاستمرار كما كان في الماضي في ضمان إدارة البرامج المنتدبة، عند الطلب، وإدارة تنفيذ كافة التكوينات الهادفة إلى زيادة قابلية تشغيل العاطلين عن العمل والقدرة على إدارة الأعمال بالنسبة لأصحاب المشاريع الشباب. ولهذه الغاية ، سيتعين إعادة النظر في مهام المعهد لتغطية الجوانب التالية:

- تصميم برامج للتكوين الأولي والمستمر التقني والمهني؛
- تصميم ورسم جداول التوقيت والضوارب المتعلقة بالتكوين المقدم بالتعاون مع الإدارات المعنية واقتراحها للوزير.
- إعداد ونشر الإرشادات والمبادئ التوجيهية للبرامج والطرق التربوية ؛
- تنظيم وإنعاش نظام التكوين التقني والمهني ؛
- تنسيق وتأطير تكوين العمال والعمال المهرة والفنيين والحاصلين على الثانوية العامة التقنية والمهنية وكبار الفنيين والمونين ؛
- وضع معايير الجودة للتعليم التقني والمهني ؛
- مراقبة جودة خدمات مختلف المتدخلين في قطاع التكوين التقني والمهني ؛
- التقييم الدوري لسير وأداء نظام التكوين التقني والمهني.

وكما هو الحال مع الآنابيج ، فإن التعاقد مع المعهد الوطني لترقية التكوين الفني والمهني، من خلال "عقد . برنامج" ، سيكون وسيلة مناسبة للسماح للأطراف بالالتزام بأهداف أداء محددة.

5.4.2- إنشاء جهاز مندمج لتمويل التشغيل

يتميز الوضع الحالي كما نوقش أعلاه بتشتت أجهزة التمويل الموجهة لترقية التشغيل.

تسهل هذه الأجهزة الوصول إلى التمويل لأولئك الذين لا يستطيعون الوصول إلى النظام المصرفي التقليدي. وهي تمكِّن من تمويل المشاريع المدرة للشغل وللدخل لصالح الأشخاص الأكثر هشاشة وتساهم في الحد من الفقر.

حتى ولو كانت استدامة تأثيراتها مقيدة بسبب أوجه القصور في السداد، بالنسبة للعديد منها، وبسبب عدم مثابرة المستفيدين، خاصة إذا كانوا من الخريجين الشباب الذين لا يرون فيها في كثير من الأحيان أكثير من منصة وثب مؤقتة في انتظار فرص أفضل.

ولكن بعيداً عن هذه القيود، فإن تشتيت الموارد المخصصة لهذه الأجهزة يقلل إلى حد كبير من قدراتها على التدخل، بقدر ما تزيد من أعباء كل منها. ذلك أن لكل من هذه المؤسسات تكاليف التشغيل خاصة بها، وإذا ما تم دمجها، فإنها لن تحقق فقط وفورات الحجم التي من شأنها أن تسمح لها بتحرير الأموال لمهماتها الرئيسية، ولكن لها تأثير مضاعف لتعبئة التمويل ولا سيما من الشركاء الخارجيين.

وسيُنظر إلى عملية الدمج وحدها باعتبارها إشارة قوية من السلطات العمومية لتوجيه التمويل من أجل التشغيل.

ومن هذه الزاوية، يجب أن يكون المسعى هو إنشاء جهاز مندمج للتشغيل يقوم بتنسيق وتغذية الهياكل التمويلية القائمة (صندوق الآنابيج والصندوق المعروف بتفعيل صندوق إعادة التمويل وصندوق إيداع التنمية والبرنامج الوطني المندمج للمشاريع الصغيرة). وستكون هذه البنية بمثابة الهيكل التنظيمي لبرامج التدخل ودعم التشغيل والتكوين.

يجب أن ينص النموذج التنظيمي المعتمد لجهاز تمويل التشغيل على معايير الوصول إلى تمويل الصندوق وعلى شراكة مع مؤسسات التمويل الأصغر وإمكانية إنشاء صندوق ضمان لبعض الفئات المحددة (النساء ، الشباب ، السكان الفقراء ، وما إلى ذلك).

والهدف من ذلك هو إنشاء آلية جامعة لتمويل التشغيل تهدف إلى تعبئة الموارد اللازمة لترقية التشغيل وتمويل البرامج المدرة للتشغيل والعمل الحر.

قبل إنشاء جهاز التمويل هذا ، ستشير دراسة للجدوى إلى الترتيبات التي يتعين اتخاذها، والوسائل والآليات التي سيتم وضعها بحيث يتمكن هذا الجهاز من تحقيق الأهداف التي قد تناط به.

إن إنشاء جهاز تمويل للتشغيل يجب أن تؤدي إلى انطلاق دعوة موجهة إلى الدولة والجهات المانحة لضمان تمويل ذلك الجهاز، وكذلك لدى مؤسسات التمويل الصغيرة ولدى المستفيدين لحملهم على التعاون والمشاركة بفعالية ونشاط في البرامج التي يقبلون على تنفيذها.

من بين المصادر المحتملة لتمويل التشغيل التي ينبغي أن تهتم بها الدراسة، يمكن أن تذكر الموارد التي من الممكن تعبئتها لدى جاليات الشتات الموريتاني. وعادة ما يكون لهذه الأخيرة حجم ادخار مهم يمكن أن يسهم إسهاما ملموسا في تمويل التشغيل ويضمن دخولا منظّما للعملات الأجنبية. إن الدعوة لدى جاليات الشتات ، والتي قد تتضمن ضمانات من شأنها أن تعمل على طمأنة هؤلاء المدخرين، ستساعد دون شك على جعلهم أقل ثقة في المشاركة في هذا النوع من الأجهزة.

6.4.2. لا مركزية للتشغيل

في الوقت الذي يصبح فيه التشغيل أولوية وطنية، لا يمكن أن يظل حكراً على السلطات المركزية وحدها. بل لا بد من إشراك الجهات الإقليمية (المصالح الجهوية والبلديات) في البحث عن مصادر للتشغيل ويجب أن يعزز تنفيذ سياسة التشغيل بشكل ممنهج.

في هذا الصدد ، فإن الوزارة المكلفة بالتشغيل بالتعاون مع الجهات المعنية مثل وزارة الداخلية واللامركزية ، ولكن أيضا مع رابطة عمد موريتانيا، سيعملون على ما يلي:

- وضع نقطة اتصال أو ممثل "تشغيل" على مستوى كل ولاية؛ وستقوم جهة التنسيق هذه، من بين مهام أخرى، بتحديد فرص التشغيل واستكشاف مناطق الاستثمار المولدة لفرص التشغيل على مستوى ولايتها؛
- الإدخال التدريجي في الخطط التنموية البلدية لمكون هي "التشغيل" ؛
- الأخذ في عين الاعتبار للتشغيل، كجزء من البرامج المنفذه من طرف البلديات على حساب عنصر الاستثمار لصندوق التنمية الجهوية بحيث تختار البلديات المشاريع أو المعدات التي من شأنها العمل على خلق مواطن الشغل؛
- تكوين المسئولين والوكلاء البلديين على وضع وتنفيذ ومتابعة المشاريع والبرامج المحلية للتجهيز وفقاً لتقنيات الطاقة العليا لاستخدام اليد العاملة؛
- التشجيع تأطير المبادرات المحلية، ولا سيما للجماعات المحلية الساعية إلى خلق فرص عمل أو التي يساهم عملها الاجتماعي بشكل غير مباشر في خلق فرص عمل من خلال إنشاء المرافق المحلية للعمل الاجتماعي، وإنشاء مناطق حرفية ، وتأطير تعاونيات الإنتاج ، وإنشاء مراكز التدريب الحرفي، إلخ. ؛
- الدعم المباشر لإنشاء أو ترقية المؤسسات المحلية بالشراكة مع المؤسسات المتخصصة (مثل البرنامج الوطني المندمج للمؤسسات الصغيرة مثلا) ، أو المنظمات المهنية ، أو مشاريع خاصة ؛
- بنود إجتماعية في الصفقات العامومية، مثل أولوية الشركات المحلية في افتتاح عروض المناقصات (أو إلى التاشرونا) وتكييفها مع قدراتهم (حجم الأعمال، تقنيات التنفيذ، وطرق الدفع) بجودة وتكلفة قابلة للمقارنة، مع اختيار تقنيات تنفيذ قائمة على الطاقة العالية لاستخدام اليد العاملة واستخدام المواد المحلية كلما كان ذلك ممكنا؛
- تشجيع البلديات على منح أو استئجار شركات الخدمات الخاصة المختلفة مثل جمع القمامة ، وتنظيف وإدارة الأسواق، وصيانة شبكات الصرف الصحي، عند الاقتضاء ، إدارة المحطات الطرقية ، واستثمار الحدائق والأماكن العامة غير المخدومة، إلخ. ويمكن ضمان مكافآت هذه الخدمات من قبل المستخدمين وفقا لمختلف الصيغ مثل إنشاء الإتاوات التي تأخذ في الاعتبار تكلفة الخدمة واستدمتها. هذا النوع من الصيغ سيمنع البلديات من دفع رواتب موظفي الصيانة، مع خلق فرص عمل وتشجيع تطوير المبادرة الخاصة.
-

منهجة الإدارة بالأهداف سبيلا إلى مساءلة المستويات المختلفة للإدارة وإرساء ثقافة النتائج. تحسين الاتصال من أجل التشغيل من خلال إنشاء خلية إعلام واتصال مكلفة بتنفيذ سياسة الاتصالات الخاصة بالوزارة.

إنشاء جهاز وظيفي للتنسيق والقيادة أكثر بساطة مع صلاحية محددة وذلك للسماح بمتابعة منتظمة لتطور التشغيل على أعلى مستوى.

III. إطارعمل توازنات التشغيل في الأفق 2030

إن الاسقاطات المقترحة ليست توقعات بل يجب فهمها على أساس أنها رسم لملامح الممكن في ظل قيد الاتساق. هذا القيد يتم تحديده من خلال قدرات وخصائص الاقتصاد الموريتاني كما ينعكس في الإطار المؤسسي والبيانات المتاحة والمتمثلة في سلسلة الحسابات الوطنية والمسح الاستقصائي والمرجعي حول التشغيل والقطاع غير المصنف لعام 2013، والتعداد العام للسكان والمساكن لعام 2013 والمسح حول الفقر وتكلفة المعيشة 2014.

يمضي سيناريو الاتجاه، بما يتماشى مع توقعات صندوق النقد الدولي للمدى المتوسط، حيث يمد تأثير السياسات التي بدأ تنفيذها خلال العقد الماضي إلى أفق عام 2030 وذلك فيما يخص التمويلات في القطاعات المنتجة وفي قطاعي التهذيب والتكوين.

إن السيناريو الذي أطلقنا عليه سيناريو الانقطاع يدور حول الهدف المركزي المتمثل في تقليل الحاجة الكمية والنوعية غير الملباة للتشغيل والتهذيب ويقترح أهدافًا خصوصية، مع الأخذ في الاعتبار كمرجع (مرجعي) الدول المجاورة. لذلك يجب يفهم سيناريو الانقطاع هذا على أنه مجموعة من الأهداف الجماعية والممكنة والمتسقة التي تهدف إلى تعزيز سياسة التشغيل.

الجدول 5 ملخص إسقاطات أهداف تقليل الحاجة غير الملباة فيما يخص الدمج في مجال التشغيل.

(المعطيات بالآلاف)	2015	2020	2025	2030
الساكنة بين 15 و 64 سنة الجاهزة للعمل				
سيناريو الإتجاه	1203	1343	1512	1683
سيناريو الانقطاع	1203	1335	1481	1614
خزان الساكنة النشطة المشغولة				
سيناريو الإتجاه	734	802	930	1078
سيناريو الانقطاع	734	862	1126	1472
خزان الساكنة ذات الحاجة غير الملباة فيما يخص الدمج المهني				
سيناريو الإتجاه	469	541	582	605
(المعطيات بالآلاف)		24	8	5
الساكنة بين 15 و 64 سنة الجاهزة للعمل				
سيناريو الإتجاه	469	473	355	142
سيناريو الانقطاع		1	-24	-43
خزان الساكنة النشطة المشغولة				
سيناريو الإتجاه	37%	34%	34%	35%
سيناريو الانقطاع	37%	36%	42%	48%
خزان الساكنة ذات الحاجة غير الملباة فيما يخص الدمج المهني				
سيناريو الإتجاه	39%	40%	38%	36%
سيناريو الانقطاع	39%	36%	25%	10%

تتوقع الإسقاطات الخاصة بخفض الحاجة غير الملباة للتشغيل، سيناريوهين لنمو السكان الجاهزين للعمل، فوفقاً لسيناريو الاتجاه ، فإنه سيرتفع من 1.203 مليون سنة 2017 إلى 1.683 مليون في عام 2030. بينما يتوقع سيناريو الانقطاع في السنوات الوسطى والعام الأخير 2030 وجود مخزون أصغر من السكان الجاهزين للعمل: 1.614 مليون.
والفرق بين هذين السيناريوهين تفسره حقيقة أنه في سيناريو الانقطاع، فإن السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 14 و 24 سنة يصلون إلى سوق العمل بشكل أكثر تأخر. ويؤدي ارتفاع مستوى التحصيل العلمي والوصول إلى التعليم العالي والتكوين الفني والمهني إلى الحد من الميل إلى النشاط، لا سيما الفتيات في نهاية دراستهن.

تمثل إسقاطات الساكنة النشطة المشغولة الأهداف الحقيقية لتقليل الحاجة غير الملباة من حيث الدمج المهني، مستدعية تكفلا من طرف سياسات القطاعات الإنتاجية وسياسة القطاع الاجتماعي. ووفقاً لسيناريو الاتجاه، سينمو مخزون الساكنة النشطة المشغولة بمعدل 3٪ سنوياً وفي عام 2030 سيصل إلى 1.184 مليون شخص. ووفقًا لسيناريو الانقطاع، فإن هذا النمو سيكون 5.4٪ سنويًا وسيكون حجم الساكنة النشطة المشغولة 1.45 مليون.

في سيناريو الاتجاه، فإن مخزون الساكنة ذات الحاجة غير الملباة فيما يخص الدمج المهني سيعرف تفاقما في عام 2020 مع زيادة سنوية بمعدل 24000، وبعد ذلك تباطؤا بمعدل 8000 سنويا من 2020إلى 2025 و5000 بين 2025 و2030. ومع ذلك، سيرتفع معدل التشغيل من 37٪ إلى 35٪ بين عامي 2017 و 2030. وسيظل معدل الحاجة غير الملباة فيما يخص الدمج المهني مرتفعاً ، رغم انخفاضه من 39٪ إلى 36٪.

في سيناريو الانقطاع، فإن مخزون السكان ذوي الحاجة غير الملباة فيما يخص الدمج المهني سينخفض بسرعة منتقلا من 469 ألف في عام 2017 إلى 142000 في عام 2030 ، أي بعد زيادة طفيفة جدا (+1000 في المتوسط) من عام 2017 إلى عام 2020، الانخفاض متوسط السنوي مقدارة 24000 ، ثم 42000 في 2020-2025 و2025-2030. وسيرتفع معدل التشغيل من 37 ٪ في عام 2015 إلى 48 ٪ في عام 2030 وسوف ينخفض معدل الاحتياجات غير الملباة فيما يخص الدمج المهني من 39 ٪ إلى 10 ٪.

الجزء التالي يظهر جانبي عرض التشغيل والطلب عليه حسب المستوى التعليمي للسكان.

يتم إسقاط الطلب على العمل (أو قوة العمل) حسب القطاع وهو مرتبطة بأهداف النمو والإنتاجية. ويحدد تحقيق أهداف النمو في كل من السيناريوهين طاقات لتمويل التهذيب وسياسات التشغيل النشطة بما يتماشى مع مستوى الاستثمارات الممنوحة.

وأهداف مكاسب الإنتاجية تقترح في منظور تيسير المفصلة بين سياسة التشغيل والتكوين والسياسات القطاعية والاجتماعية.

1. تقدير نمو عرض طاقة العمل والحاجة إلى التشغيل

1.1 – تباطؤ نموالسكان الذين هم في سن العمل من 2015 إلى 2030

يبلغ إجمالي عدد سكان موريتانيا في عام 2013، وهو ما اسفرت عنه نتائج التعداد العام للسكان والمساكن، 3.537 مليون نسمة[4]. وهذا الرقم أقل من التقديرات التي قدمها قسم السكان بالأمم المتحدة، والتي كانت قريبة من 3.86 مليون في عام 2013.

الشكل 1 أعداد السكان المجموعات العمرية من 2000 إلى 2030(بالآلاف)

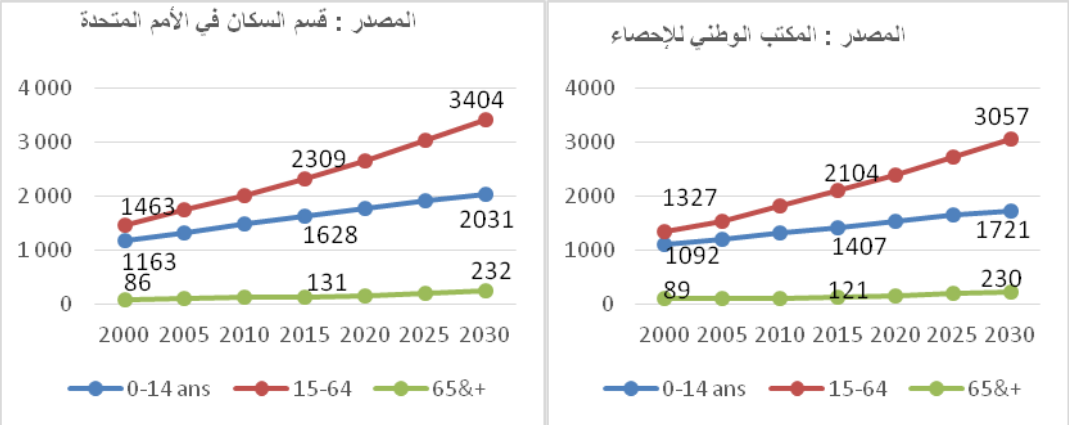

وتشير توقعات الأمم المتحدة (قسم السكان الأمم المتحدة[5])، وفقا للمتغير المتوسط، إلى أن سكان موريتانيا كانوا 2010 بمقدار 3.59 مليون ويتوقع أن يصلوا إلى 4.5 مليون عام 2020 ، ثم 5.6 مليون عام 2030. وتشير إسقاطات المكتب الوطني للإحصاء للأعوام 2010، و 2020 و2030 إلى أحجام تصل على التوالي إلى 3.2 مليون، 4.8 مليون و 5.0 مليون. وتشير التقديرات الصادرة عن قسم السكان في الأمم المتحدة إلى حدوث انخفاض في خصوبة الإناث في موريتانيا، على نحو ما لاحظه المكتب الوطني للإحصاء ولكن أسرع مما توقعته مصالح الأمم المتحدة.

السنة	2000	2005	2010	2015	2020	2025	2030
المصدر: المكتب الوطني للإحصاء	52,9%	54,0%	56,1%	57,9%	58,5%	59,7%	61,0%
المصدر: الأمم المتحدة	53,9%	55,1%	55,9%	56,8%	57,9%	59,0%	60,1%

الجدول 6 نسبة الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 64 سنة من مجموع السكان في موريتانيا من عام 2000 إلى عام 2030

- ستتمتع موريتانيا بزيادة في وزن السكان في سن العمل بين عامي 2000 و2030 وذلك أيا كان مصدر التوقعات، وهكذا ووفقًا لبيانات المكتب الوطني للإحصاء، فإن وزن السكان في سن العمل قد ازداد بسرعة من عام 2000 إلى عام 2015،

[4] - هذا العدد هو ذلك المقدم من طرف الدليل الإحصائي المنشور من طرف المكتب الوطني للإحصاء في 16 من سبتمبر 2015 ويعتمد على الإحصاء العام للسكان والمساكن لعام 2013.

[5] - الأمم المتحدة، قطاع الاقتصاد والشؤون الاجتماعية، قسم السكان (2013). توقعات سكان العالم : مراجعة 2012. وقد ثبتت النسخة المراجعة 2015 الأرقام نفسها.

أي أكثر من 5٪ من السكان. من عام 2015 إلى عام 2030 سوف يستمرون في النمو ولكن بشكل أبطأ 1.5 ٪ من السكان وبالتالي فإن الضغط الديموغرافي على سوق التشغيل سوف يستمر في االتطور إذن ولكن بقوة أقل.

- 2.1- تطور الأعداد المتمدرسة

- إن الأعداد المتمدرسة تزداد بسرعة في موريتانيا وذلك منذ عقد من الزمان.
- جدول 7 الأعداد المتمدرسة حسب بيانات تقرير الحالة حول نظام التهذيب الوطني في موريتانيا لعام 2015 والدلائل الإحصائية لأعوام 2007 و 2011 و 2015 (المكتب الوطني للإحصاء).

السنوات الدراسية	2013-14	2012-13	2011-12	2010-11	2009-10	2008-09	2007-08	2006-07	2005-06	2004-05	2003-04
العالي	25454	24668	27123	21081	20165	17214	12414	11 378	13253	12 449	11474
الفني و المهني	7602	6834	5973	5386	4396	4410	3992	3613	3270	2586	1902
الثانوي سلك ثاني	49114	47801	42175	31908	31326	25190	34852	39250	41534	37385	34336
الثانوي سلك أول	128153	123464	109279	91341	80888	79492	62041	52477	55530	55862	51307
الأساسي	592249	568953	552591	535976	531383	512998	473688	483815	465887	443615	434181
مجموع المتمدرسين	**802572**	**771720**	**737141**	**685692**	**668158**	**639304**	**586987**	**590533**	**579474**	**551897**	**533200**

المصدر: المكتب الوطني للاحصاء- الدلائل الإحصائية وتقرير الحالة حول نظام التهذيب الوطني في موريتانيا لعام 2015.

يلاحظ طغيان الأعداد المتمدرسة في المستوى الأساسي: 71 ٪ من الأعداد المتمدرسة. وتمثل هذه الأعداد على مستوى السلك الأول من الإعدادي 15٪ بينما تبلغ نسبة الطلاب في الأقسام التي يرتادها نظريا طلاب من 10 إلى 14 سنة 15٪. ويمثل الشباب في الأقسام التي يرتادها تلاميذ أوالطلاب تزيد أعمارهم عن 14 سنة 10٪ من المتمدرسين، منهم 3٪ من طلاب التعليم العالي وأقل من 1٪ من المتدربين في دورات التكوين التقني والمهني.

وقد بلغ معدل النمو في إجمالي السكان المتمدرسين 4.6٪ ، أي أقل من عدد السكان في سن العمل (5.6٪). الأرعداد الأسرع نموا هي التعليم العالي (8.3 ٪ سنويا في المتوسط من 2004 إلى 2014) والتكوين التقني والمهني (14.9 ٪ سنويا بين عامي 2004 و 2014).

وتفسر هذه التفاوتات أساسا بوجود نسبة كبيرة من الأطفال الملتحقين بالتعليم الأساسي والإعدادي والذين لا يكملون دراستهم.

ووفقاً لليونسكو، ظل عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس ثابتاً خلال العقد الماضي.

الجدول 8 – أعداد التلاميذ والمراهقين غير المتمدرسين (بالآلاف)

الجنس	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
المجموع	143451	134125	133682	155302	162775	164212	164356	174143	161159	150634
إناث	68211	6408	63067	72718	77131	76449	7615	7923	7456	6901
ذكران	7524	7035	70615	82584	85684	88763	88206	94913	86599	81624

المصدر : قاعدة البيان الإحصائية لليونسكو(IUS-UNESCO)

في عام 2014، كان أكثر من 150 ألف طفل خارج المدرسة، وقد تواصل هذا العدد في تفاقم حتى عام 2014، حيث لوحظ انخفاض في المتسربين.

الجدول 9 متوسط عدد الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة حسب الشهادة والخروج من نظام التعليم سنة 2012-2013.

	غير متمدرسين منذ أزيد من سنة	من دون دبلوم	أساسي	السلك الأول الثانوي	السلك الثاني الثانوي	العالي	دملوم مهني و آخر	مجموع جزئي	الأعداد حسب متوسط الأفواج
الأعداد	29053	28110	9803	2026	174	1604	230	41947	71000
نسبة %	%41	%40	%14	%3	%0,2	%2,3	%0,3	%59	%100

المصدر: المسح المرجعي حول التشغيل والقطاع غير المصنف-، مع تحفظ حسب إحصاء السكان والمساكن 2013وإسقاطات السكان حسب الفئات العمرية- المكتب الوطني للإحصاء.

ومن جهة أخرى لوحظ سنة 2013 أنه لكل سنة جديدة ومن كل فوج متوسط أقل من 71 ألف من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة، 41% أي 29 ألف منها خارج المدرسة لأكثر من عام. ومن بين الإثنان والأربعون المتبقية، 28 ألف ليست لديهم أي شهادة، وما يقرب من 10 آلاف لديهم شهادة تعليم أساسي، 3٪ في السلك الأول من التعليم الثانوي وحوالي 3 ٪ على دبلوم التعليم العالي أو التدريب المهني.

3.1 إسقاط الأعداد المتمدرسة

اعتمدنا فرضيتين، في الأولى، وحسب سيناريو الاتجاه، اعتبرنا أن الأعداد المتمدرسة ستستمر في النمو بحلول عام 2030 بالطريقة نفسها وسيتم الحفاظ على أعداد المتخرجين في كل دورة بنفس النسب.

الجدول 10- معدل نمو مكونات الجماعات المتوسطة بين 15-25 سنة حسب الشهادة النهائية وذلك من 2015 إلى 2030.

السناريو	بدون شهادة	شهادة التعليم الأساسي	شهادة السلك الأول والثاني من الثانوي والتكوين المهني	التعليم العالي	المجموع
الاتجاه	%2,3 -	%,3,2	%7,7	%7,0	%1,7
النقطاع	%10-	%4,5	%9,0	%9,0	%1,7

وفي فرضية ثانية، سيناريو الانقطاع، الأعداد المتمدرسة ومعدل الخريجين معدة بحيث يضمن ذلك بحلول العام 2030 ، مستوى دراسي للسكان النشطين يضاهي مثيله في البلدان المرجعية.

2. هذه الافتراضات تتم ترجمتها من طرف الزيادات السنوية في أعداد الأفواج المتوسطة للشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة حسب مستوى هاداتهم.

3. يحافظ سيناريو الاتجاه على نمو أعداد أصحاب الشهادات خريجي الدورات المختلفة. وينتج عن لذلك ، للفترة 2015-2030 وبالنسبة للشباب الذين ليس لديهم دبلوم التعليم الأساسي ، تراجع ضعيف (-2.3٪) وفقًا لسيناريو الاتجاه وقوي (-10٪ في المتوسط سنوياً) وفقا لسيناريو الانقطاع.

4. يوضح الجدول أدناه الأرقام المقابلة لهذين السيناريوهين.حيث يعتمد في كل منهما على إسقاطات السكان التي يقيمها المكتب الوطني للإحصاء حسب الفئات العمرية، و على أساس التعداد العام للسكان والمساكن لعام 2013.

5. وهكذا، تتزايد أعداد الشباب الذين يصلون سنويا إلى سن العمل حيث انتقلوا من 75047 عام 2015 إلى 96080 عام 2030.

الجدول 11- تطور أعداد الأفواج المتوسطة من 15 إلى 25 سنة وذلك حسب الشهادة النهائية من 2015 إلى 2030

السناريو	نوع الديبلوم				
السنة	بدون ديبلوم	ديبلوم التعليم الأساسي	الثانوي السلك 1و2 والتكوين المهني	التعليم العالي	المجموع
الإتجاه					
2015	47857	13175	6466	7549	75047
2020	45658	15422	9360	10588	81029
2025	40094	18053	13768	14850	86765
2030	33558	21132	20562	20827	96080
الانقطاع					
2015	48844	6112	11920	8171	75047
2020	42464	7617	18376	12572	81029
2025	29471	9492	28460	19343	86765
2030	10160	11828	44330	29762	96080

يتمثل التحدي في سياسة التعليم والتكوين المهني في تلبية الاحتياجات التكوينية المعبر عنها من طرف الأسر وأرباب العمل. ويعكس سيناريو الاتجاه الطلب الاجتماعي (للأسر) في ميدان التعليم. بينما يعكس سيناريو الانقطاع الاحتياجات في ميدان التعليم والتكوين الناتجة عن تطور جهاز الإنتاج على النحو الذي يمكن أن تحدد به بالنسبة لبلد مرجع يمكن أن تكون حالة نموه مرجعا لموريتانيا في عام 2030.

إن تحقيق سيناريو الانقطاع يتطلب اعتماد خيارات سياسية بحيث تكون- في غضون خمسة عشر عامًا من 2015 حتى 2030- أعداد من ليس لديهم شهادات تعليم أساسي البالغون في كل عام لسن العمل مقسمين تقريبا على 5، وأن تكون أعداد الشباب الذين ليس لديهم سوى دبلوم التعليم الأساسي مقسمين على 2. وبالتوازي مع ذلك سيتضاعف عدد الشباب الحاصلين على الباكلوريا أو ديبلوم تكوين مهني مرتين أو أكثر، وسيزداد عدد حاملي الشهادات الجامعية بنسبة 50٪ تقريبًا.

4.1. توقعات الحاجة فيما يخص التشغيل في العام 2030

تنبع الحاجات من حيث التشغيل من حركية السكان الجاهزين للعمل حركية السكان المشغولين. والتغيرات التي تصيبها مرتبطة بالسن (دخول الشباب وخروج كبار السن) وبالهجرة (خروج المهاجرين إلى الخارج ودخول المهجرين الوافدين).

5.1. السكان الجاهزون للعمل والحاجيات من حيث التشغيل.

الحاجة الإضافية لمواطن الشغل التي يتعين توفيرها في الفترة ما بين 2015 و2030 تتراوح بين 621085 موطن شغل حسب سيناريو الاتجاه و 758128 حسب سيناريو الانقطاع. وتتوافق هذه الأرقام مع معدل نشاط 46٪ و 56٪ على التوالي لسيناريو الاتجاه وسيناريو الانقطاع.

الجدول 12- سيناريو التوازن العام بين دخول الشباب من 15 إلى 24 سنة والخروج من سوق العمل من 2015 إلى 2030

السيناريو	سيناريو الاتجاه				سيناريو الانقطاع			
مستوى التمدرس و أسباب النقطاع	الأساسي على الأقل	الثانوي	العالي	المجموع	الأساسي على الأقل	الثانوي	العالي	المجموع
توقف التمدرس	948049	194312	210522	1352883	686131	397090	269662	1352883
سبب أسري أو اجتماعي	225024	14652	16287	255964	161089	29943	20863	211895
سن توقف العمل	115191	24720	17350	177260	115191	24720	17350	157260
الهجرة	303549	62531	77537	318573	235110	386921	136187	758218
قوة العمل الإضافية مهيأة للتشغيل	**304285**	**217453**	**99348**	**621085**	**235110**	**386921**	**386921**	**758218**

وبدون حدوث تغيير ملحوظ في اتجاه التعليم والتكوين، فإن نسبة الفرص الموجهة للشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 25 عامًا والذين يتمتعون بمستوى التعليم الابتدائي أو أدنى ستكون 49٪ ، أما نسبة الشباب الذين يتمتعون بمستوى أعلى من ذلك فستبلغ 16٪. وفي حالة تعزيز الجهود الرامية إلى مكافحة التسرب المدرسي وتعزيز التعليم العالي ، فإن نسبة الشباب الذين يتمتعون بمستوى أدنى من التعليم الثانوي ستبلغ 31٪ ونسبة الشباب ذوي مستوى أعلى ستكون 18٪.

سيكون الفارق الرئيسي بين السيناريوهين هو مستوى الشباب الذين لديهم مستوى ثانوي أو مستوى من التكوين التقني والمهني، مع 35٪ في سيناريو الاتجاه و 51٪ في سيناريو الانقطاع.

الجدول 13- آفاق تغطية الحاجيات في ميدان التشغيل من 2015 إلى 2030 حسب المستوى الدراسي والسيناريو

السيناريو	سيناريو التجاه				سيناريو الانقطاع			
مستوى التمدرس	أساسي أو أقل	ثانوي	عال	مجموع	أساسي أو أقل	ثانوي	عال	مجموع
الشغل المنشأ	272942	128170	23266	424378	27161	418153	130596	820364
توازن	31343	89282	76082	196707	36504	31232	5591	62146

في سيناريو الاتجاه، فإن الحفاظ على معدل توفير مواطن الشغل الذي تحقق خلال العقد الماضي سيترجم في خلق 424378 فرصة عمل من 2015 إلى 2030 أي ارتفاع الحاجة للدمج غير الملباة في ميدان التشغيل بنحو 196707، مع تركيز هذه الحاجة للدمج غير الملباة في ميدان التشغيل لدى الشباب ذوي المستويين الثانوي والعلي.

في سيناريو الانقطاع، سيتم تخفيض الحاجة الإجمالية إلى الدمج غير الملباة خلال الفترة 2015 - 2030، وذلك نتيجة إيقاع توفير لمواطن الشغل بنسبة 5 ٪.

ويتم احتساب هذا الإيقاع بحيث يخفض معدل الحاجة غير الملباة للدمج فيما يخص التشغيل لجميع الفئات العمرية إلى 10٪، أي خفض معدل البطالة لعام 2013 من 1٪ واستيعاب تما لمخزون من غير النشطين رغما عنهم. وبالتالي سينخفض مخزون غير النشطين رغما عنهم ضمن الفئات العمرية فوق 25 سنة بنسبة 146 62 وظيفة.

في السيناريو الانقطاع، يلاحظ وجود انخفاض معتبر للاحتياجات الدمج غير الملباة فيما يخص الدمج المهني الشباب ذوي مستوى غير العالي وتفاقم طفيف لاحتياجات غير الملباة فيما يخص الدمج المهني لدى الشباب الراغبين في وظائف المستوى الدراسي العالي.

الجدول 14 تطور الساكنة النشطة: المخزونات وزيادات تدفقات الصافي حسب المستوى الدراسي والسيناريوهات.

السيناريو	الفترة من 2015 إلى 2030				
متوسك التدفق السنوي					
نسبة النمو السنو المتوسط	بدون مستوى	أساسي	ثانوي	عال	مجموع
الاتجاه - التدفق السنوي (الأعداد)	1776	19972	8545	1551	28292
الاتجاه - نسبة النمو السنو المتوسط	%0,4	%6,9	%4,7	%3,2	%3,0
الانقطاع - التدفق السنوي (الأعداد)	14408	32515	27977	8706	28298
االانقطاع- نسبة النمو السنو المتوسط	%4,7	%9,3	%10,2	%10,4	%5,0

هناك ثلاثة اختلافات كبرى بين سيناريوهين

- ***عدد النشطين أكثر ارتفاعا في سيناريو الانقطاع؛***
- ***المستوى التعليمي للساكنة المشغولة أكبر؛***
- ***الحاجة للدمج غير الملباة في ميدان التشغيل منخفضة جدا***

2. المحتوي القطاعي للعرض من 2015 إلى 2030

لقد اسقطنا البنية السكانية النشطة وفقا لسيناريوهين سيناريو الاتجاه وسيناريو الانقطاع بدءا من عدد النشطين المشغولين المقدر لعام 2015 بنحو 760000 وبنية النشطين المشغولين الملاحظة 2013 حسب قطاع النشاط والمستوى التعليمي.

ويوضح الجدول أدناه توزيع النشطين المشغولين عام 2015 حسب قطاع النشاط ومستوى التعليم.

الجدول 15- تقدير بنية السكان النشطين المشغولين حسب قطاع النشاط ومستوى التعليم

قطاع النشاط	المستوى الدراسي				
	بدون	الابتدائي	الثانوي	العالي	المجموع
الزراعة والتنمية والغابات...	224444	68286	15222		308617
الصيد	4890	5389	7127	617	18024
المناجم	3845	3986	4321	2365	14516
الصناعة التحويلية والمياه والطاقة	26740	15320	9754	3173	54987
البناء والأشغال العامة	26568	16941	12887	1376	57772
الخدمات	131780	65526	78379	30399	306084
المجموع	418269	175447	127689	38595	760000

وانطلاقا من هذه البنية، توقعنا بنية السكان النشطين المشغولين وفقًا لسيناريو اتجاه نمو إجمالي السكان بنسبة 3٪ سنويًا. وقد أُجريت التعديلات بحيث تحترم أثر اتجاه عرض التعليم الملاحظ خلال الفترة من 2004 إلى 2014 والتغيير في البنية القطاعية للسكان النشطين المشغولين الملاحظة في الفترة من 1982 و2012.

1.2- تحديد محتوى التشغيل ومستوى التعليم في سيناريو الاتجاه

ولوضع محددات هذا التغيير، اعتمدنا على تواريخ دخول النشطين المشغولين في المهنة حسب القطاع ومستوى الدراسة الذين تمت ملاحظتهم 2012 من قبل المسح المرجعي حول التشغيل.

يحتفظ سيناريو الاتجاه لتوقعات الساكنة النشطة المشغولة بآثار السياسة التعليمية والتكوينية والتغيير الهيكلي طويلة الأجل الذي يمكن ملاحظته في عام 2014.

الجدول 16- جدول اتجاه إسقاط الساكنة النشطة المشغولة حسب قطاع النشاط والمستوى الدراسي 2030

قطاع النشاط	المستوى الدراسي				
	بدون	الابتدائي	الثانوي	العالي	المجموع
الزراعة والتنمية والغابات...	212261	209638	31988	2242	456129
الصيد	6304	14271	18251	470	39296
المناجم	3155	6356	12578	1984	24073
الصناعة التحويلية والمياه والطاقة	29336	50739	30593	19193	129861
البناء والأشغال العامة	7160	43996	25581	2134	78871
الخدمات	133313	149925	136756	35776	455770
المجموع	391528	474926	255747	61799	1184000

وهكذا يلاحظ، حسب سيناريو الاتجاه، أن هناك زيادة مطردة في التشغيل في جميع القطاعات. فقطاع الزراعة الذي يتمتع بأكبر إمكانيات للتشغيل مع نمو قدره 2.6 ٪ سنويا سيوفر أكثر من 10 آلاف فرصة عمل في المتوسط وذلك من 2015 إلى 2030، وسيواصل قطاع صيد الأسماك حركته بمعدل نمو لمواطن الشغل مقداره 5.3 ٪. وسيكون لقطاع التصنيع والمياه والطاقة أعلى معدل نمو للتشغيل بنسبة 5.9٪. أما قطاع التعدين فمع معدل نمو 3.4 ٪ سيستمر ليكون مشغل ديناميكي. وأما نمو التشغيل في قطاع البناء والأشغال العامة والخدمات فسيكون في المقابل، أخف حيث سيكون 2.1 ٪ و 6.4 ٪ سنويا على التوالي.

يرسم معدل نمو التشغيل في سيناريو الاتجاه اتجاهات نمو طويلة الأجل على مدى 30 عامًا. وهي في جوهرها متناقضة مع التطورات المتوسطة الأجل التي لوحظت في الآونة الأخيرة، حيث ترتفع نسب التشغيل في قطاعات البناء والتصنيع، والمياه والكهرباء، تتباطأ في قطاعي التعدين و الزراعة.

المخطط 2- متوسط معدل النمو السنوي لأعداد الموظفين حسب قطاع النشاط والسيناريو

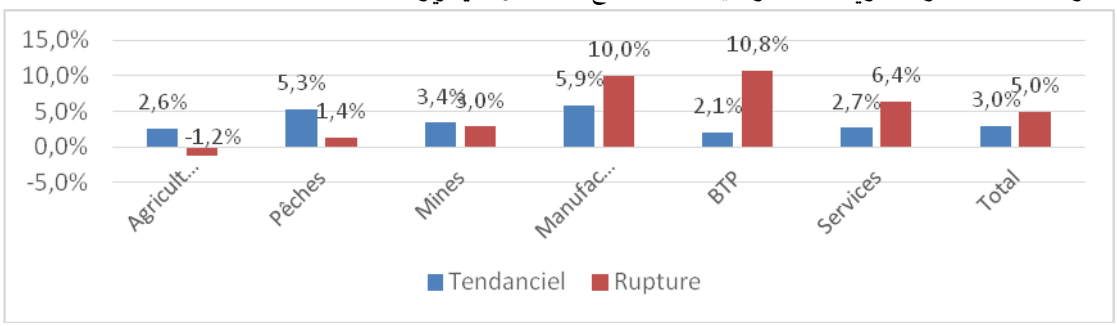

هذه التطورات الأخيرة يصعب تحديدها من خلال بيانات تمت ملاحظتها من انطلاقا من مصادر مختلفة للمسح، ويرجع ذلك أساسًا إلى مشكلات تعود إلى تصنيف الملاحظات والمواءمة بين المصادر المختلفة (المسح المرجعي حول التشغيل والقطاع غير المصنف، والإحصاء العام للسكان والمساكن، المسح الدائم حول ظروف معيشة الأسر).

2.2 - تحديد محتوى للتشغيل ومستوى التعليم في سيناريو الانقطاع

قمنا ببناء سيناريو الانقطاع على بيانات القياس معتبرين أن معدل النمو في مجموع السكان النشطين المشغولين البالغ 5 في المائة كان كافياً لتخفيض الحاجة غير الملباة فيما يخص الدمج المهني إلى مستوى مقبول، وقد وضعنا بنية قطاعية للتشغيل حسب مستوى تأهيل متوافق مع تسارع مجهود التعليم ومع ذلك التسارع في دول القياس أو المرجع.. وبعد فحص البلدان المجاورة (المغرب، مالي) والبلدان ذات الحجم المماثل (الأردن) ، اخترنا تونس بعد عام 2010.

الجدول 17- سيناريو الانقطاع : اسقاط السكان النشطين المشغولين حسب قطاع النشاط والمستوى الدراسي 2030

قطاع النشاط	المستوى الدراسي				
	بدون	الابتدائي	الثانوي	العالي	المجموع
الزراعة والتنمية والغابات، إلخ.	69977	126832	56251	3950	257011
الصيد	785	9410	9725	2222	22142
المناجم	659	5314	11348	5208	22530
الصناعة التحويلية والمياه والطاقة	34115	126308	65114	5344	230882
البناء والأشغال العامة	14393	83564	114841	54594	267392
الخدمات	82125	311643	288450	97811	780029
المجموع	202055	663072	545730	169129	1579985

ووفقا لسيناريو الانقطاع كذلك، سوف نلاحظ اتجاها نحو التناقص للساكنة النشطة في القطاع الزراعي (-1.2٪ سنويا) وذلك من 2015 إلى 2030 وتسارعا في نمو قطاعات البناء والأشغال العامة والصناعة والخدمات، مع تباطؤ طفيف في نمو التشغيل في قطاعي التعدين وصيد الأسماك.

3-2 إسقاط مكاسب الإنتاجية حسب السيناريوهين

انطلاقا من تقديرات الإنتاجية في عام 2015 وعلى أساس المحاسبة الوطنية وبيانات المسح المرجعي حول التشغيل والقطاع غير المصنف، قمنا بإسقاطات معدلات نمو الإنتاجية مع مراعاة التحسن في قدرات التأطير داخل القطاعات وفي فرص التكوين التي يمكن للتحسن في قطاعي التعليم والتكوين أن يتيحها في جميع القطاعات.

الجدول 18- سيناريو نمو الانتاجية المتوسطة للعمل حسب قطاع النشاط من 2015 إلى 2030.

السيناريو	ملاحظ	سيناريو الإتجاه		سيناريو الانقطاع	
السنة	2015	2030		2030	
قطاع النشاط الاقتصادي	الانتاجية بآلاف الأوقية الجديدة	الانتاجية بآلاف الأوقية الجديدة	متوسط النمو السنوي 2015-2030	الانتاجية بآلاف الأوقية الجديدة	متوسط النمو السنوي 2015-2030
الزراعة والتنمية والغابات...	91	106	1,0 %	189	5,0%
الصيد	145	205	2,3 %	226	3,0%
المناجم	3155	3400	0,5%	5683	4,0%
الصناعة التحويلية والمياه والطاقة	182	211	1,0%	245	2,0%
البناء والأشغال العامة	219	300	2,1%	342	3,0%
الخدمات	174	318	4,1%	313	4,0%
المجموع	**199**	**282**	**2,4%**	**363**	**4,1%**

في سيناريو الاتجاه تستمر مكاسب الإنتاجية في زيادتها بمستوى متواضع وفقًا للنموذج الإفريقي الثابت ، أي 2.4٪ سنويًا. ومكسب الإنتاجية متواضع في القطاعات الزراعية والتعدينية والصناعية، وهو أعلى من ذلك في صيد الأسماك والبناء والأشغال العامة والخدمات. في سيناريو الانقطاع، يكون النموذج الثابت هو نموذج الاقتصاديات التي تدخل وحدات الإنتاج الخاصة بها في العصر الرقمي ولديها المزيد شيئا فشيئا من العمال القادرين على تعبئة أدوات إدارة المعلومات وتنفيذ العمليات الإنتاجية والتسيير الفعال. ومكاسب الإنتاجية في سيناريو الانقطاع تدمج كذلك، تأثيرات استراتيجية التنمية في الاقتصاد الرقمي.

وقد تدر مكاسب الإنتاجية في الزراعة والصيد والبناء والأشغال العامة دخلا احتياطيا أكبر للسكان وزيادة إيرادات ضريبية معتبرة للدولة تزداد أهميتها شيئا فشيئا، وينتج عن ذلك بالنسبة للدولة والتجمعات المحلية إمكانية القيام بتمويل خدمات استباقية للبيئة والسكان وللمؤسسات التجارية في إطار جهد يبذل لتنمية مستدامة، واندماج اجتماعي، وتنمية للقدرة التنافسية. وسيصبح قطاع الخدمات أكبر مشغل، حيث يضاعف قدرته التشغيلية بمقدار مرتين ونصف. وإنتاجيته تزداد بسرعة أقل في سيناريو الانقطاع مما هي عليه في سيناريو الاتجاه، ذلك أن مهمة هذا القطاع هي في الأساس نقل مكاسب الإنتاجية الخاصة به إلى القطاعات الأخرى.

2-4 نبذة عن النمو الاقتصادي والتشغيل حسب سيناريوهي الاتجاه والانقطاع

وقد قدر الناتج المحلي الخام في عام 2015 بـ 151 مليار أوقية جديدة وكان متوسط معدل النمو السنوي الذي لوحظ خلال العقد 2004-2014 4.8 ٪ بينما كان متوسط معدل النمو السنوي الذي تمت ملاحظته بين عامي 2008 و 2014 أقل بشكل خفيف: 4.7٪.

وقد قدرنا أن سيناريو الاتجاه ، مع الأخذ في الاعتبار التغيرات في اتجاه في التشغيل ومكاسب الإنتاجية الأكثر معقولية ، ستكون بمقدار 5.4٪ وهو تقدير يتماشى مع توقعات صندوق النقد الدولي على المدى المتوسط.

الجدول 19 إسقاط الناتج الداخلي الخام بتكلفة العوامل حسب السيناريو (وبأسعار 2014)

مؤشرات	معطيات مرجعية	الناتج المحلي الخام 10^5 أوقية جديدة		نسبة النمو السنوي المتوسط			
		اتجاه	انقطاع	ملاحظ		سيناريو 2015 - 2030	
السنة	2015	2030	2030	2014 - 2004	2014 - 2008	اتجاه	انقطاع
زراعة و غابات ..	281101	482337	486668	%3,0	%1,9	%3,7	%3,7
صيد	26198	80658	50141	%5,5	%7,7	%7,8	%4,4
مناجم	446125	818645	1280327	%7,6	%1,1	%4,1	%7,3
تصنيع-ماء- طاقة	100216	274774	566329	%1,2	%4,2	%7,0	%12,2
بناء أشغال عامة	126893	236606	915018	%8,0	%11,8	%4,2	%14,1
خدمات	532632	1451734	2444540	%5,5	%6,8	%6,9	%10,7
مجموع	1513165	3344755	5743023	%4,8	%4,7	%,5	%9,3

في سيناريو الإنقطاع، سيصل معدل النمو إلى 9.3٪ سنوياً. وسيكون مرتفعا في قطاع البناء خاصة لتلبية احتياجات الإسكان والبنية التحتية واحتياجات الخدمية للسكان. وسيتم انقطاع نوعي في النمو الاقتصادي. وسوف لن تكون قطاعات الدفع قطاعات استخراج الموارد (الزراعة، والصيد والمناجم) ، ولكن ستكون القطاعات التي تسمح بتثمين منتجات هذه الأخيرة ولتلبية احتياجات السكان والمجال: أي البناء والأشغال العامة والصناعة والخدمات.

في هذا النمط من النمو سيتم إنشاء علاقات جديدة بين القطاعات. حيث سيستجيب نمو قطاع البناء والأشغال العامة لهدف تجهيز البلاد، أما قطاع التصنيع والمياه والطاقة فسيوفر دعما للقطاعات الأخرى من خلال توفير مواد البناء للبنية التحتية (البناء والأشغال العامة)، وتعزيز مدخرات المياه وترقية استخدام الطاقات المتجددة وتطويرها، وتثمين الإنتاج الزراعي والسمكي. وسيستجيب النمو النشط لقطاع الخدمات للأولوية المعطاة لتطوير الإنتاجية واقتصاد المعرفة والاندماج الاجتماعي والرفاه السكاني..

وأخيراً سيسمح مستوى النمو وكذلك مكاسب الإنتاجية، في هذه الصورة من النمو، بقدرات تمويل كبيرة للدولة وذلك بزيادة هامش الضريبة، وسيستغل هذا الهامش في تمويل الخدمات في المرافق العمومية خاصة في التعليم والتكوين والصحة والبرامج النشطة لسوق العمل.

III. خطة عمل جاهزة

1. الوظيفة التعاقدية في خطة العمل الجاهزة والإستراتيجية الوطنية للشغل

إن خطة العمل الجاهزة للإستراتيجية الوطنية للتشغيل هي أداة تقديرية تقترح على المدى الطويل جملة أهداف إستراتيجية مع معايير للوسائل أو أهداف عملية تسمح بتحقيق تلك الأهداف الإستراتيجية .

إن تحقيق الأهداف الإستراتيجية يتوقف على عوامل خارجية مثل المناخ وأسعار المواد الأولية على المستوى العالمي والاستثمار الخارجي المباشر، هذه العوامل خارجة تماما عن إرادة أصحاب القرار العموميين الوطنيين ويتم تحديدها بمؤشرات قياس الأثر التي تترجم تأثير الأنشطة الإرادية والعوامل الخارجية.

ترتبط الأهداف الجاهزة بمؤشرات للنتائج ويتم تحقيق النتائج من خلال أنشطة ترتبط بها مؤشرات للوسائل وجدولة زمنية.

تضم خطة العمل الجاهزة أهدافا للأنشطة تعين مصادر يتعين على القطاعين العمومي والخاص أن يستثمراها لتسيير الأنشطة الاقتصادية من جهة وفي مجال العروض من خدمات التكوين والتشغيل وخدمات الحكامة في إطار تنفيذ سياسة وبرامج التكوين والتشغيل.

من المزمع إنشاء أربع مجموعات من الأنشطة:

1. استثمارات القطاعات المنتجة والاجتماعية ويتعلق الأمر بالاستثمار من أجل توسيع قاعدة الجهاز المنتج ومن أجل عصرنته.

2. تنمية رأس المال البشري وتتعلق بالتكوين الأساسي والتكوين الثانوي والمهني والتعليم العالي والبحث.

3. مصالح التشغيل: يتعلق الأمر بالمصالح الوسيطة لسوق العمل التي يتمثل دورها في مواكبة المؤسسات التي تعرض فرصا للتشغيل والباحثين عن الشغل وإعطائهم خدمة استقبال عن قرب ومواقع وبرامج للدمج المهني.

4. مصالح حكامة التشغيل: تتعلق هذه المصالح بمراقبة سوق العمل والاحتياجات من التكوين والتخطيط والمتابعة والتقييم لبرامج التشغيل وكذا المشاورات.

المجموعتان الأوليان(الاستثماراِت المنتجة والتهذيب) تخرجان في جزء كبير منهما عن حقل صلاحيات وزارة التشغيل والتكوين المهني وتقنيات الإعلام والاتصال مع العلم أن الوزارة مكلفة بترقية الاقتصاد الرقمي والتكوين المهني الأصلي

والمجوعتان المواليتان تدخل ضم الصلاحيات الخاصة ولكن لا يمكن تحقيقها دون التعاون مع المصالح المكلفة بالاقتصاد والمالية والإحصاء.

على غرار إستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك، تشتمل الإستراتيجية الوطنية للتشغيل على بعد تعاقدي يجمع على صعيد العمل بين الشركاء العموميين والخصوصيين الذين شاركوا في إعداد الإستراتيجية ويقترح نتائج عملية ف أفق ثلاث خطط خمسية ويمر تجسيد هذه النتائج بتحديد برامج خمسية تعكس بدورها برامج سنوية مسجلة في قانون المالية.

خطة العمل الجاهزة للإستراتيجية الوطنية للتشغيل تلزم الشركاء الاجتماعيين: الحكومة وممثلي المؤسسات والعمال وهي المرجع في التعاون مع الشركاء الفنيين والماليين.

من وجهة نظر الحكومة، تعتبر خطة العمل الجاهزة للإستراتيجية الوطنية للتشغيل من اختصاص الوزارة المكلفة بالتشغيل والتكوين المهني وتقنيات الإعلام والاتصال وتحدد الخطة الأنشطة التي يتعين إنجازها في مجال صلاحيتها الخاصة وأنشطة يتعين الشروع فيها على أساس الاتفاقيات مع الشركاء الحكوميين الآخرين والجماعات الإقليمية والشركاء الاجتماعيين.

2. الأهداف المركزية للإستراتيجية الوطنية للتشغيل والأهداف المشتركة مع استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك.

تسعى الإستراتيجية الوطنية لتشغيل إلى أن تحقق في إطار سيناريو القطيعة معدل نمو للسكان النشطين المشتغلين يصل 5% أي مضاعفة عدد المشتغلين مرتين خلال 15 سنة وتقليص النسبة لم تتم تلبيتها من الدمج في التشغيل إلى 10% من السكان القابلين للتشغيل.

ومن أجل تغطية الحاجة التي لم يتم امتصاصها من الدمج المهني، سيتعلق الأمر، خلال الفترة 2018-2030 بضمان خلق 800.000 منصب شغل بمضاعفة عدد السكان المشتغلين سنة 2018 أي بالحصول على عدد من الأشخاص الحاصلين على منصب شغل يصل 60.000 شخص في المتوسط.

هذا الكم المتوسط من مناصب الشغل الذي يتم فتحه سنويا مضافا إلى (10.000) من الذين يغادرون بسبب السن والهجرة (13.000) والأسباب العائلية (13.000) يفوق أعداد الشباب الذين ينزلون كل سنة إلى سوق العمل (86.000) وسيمكن سنويا من تقليص 10.000 من الكم الذي لم تتم تغطيته من حاجة الدمج المهني.

وقد تم اقتراح عتبات للإنتاجية ستعجل إنشاء الشركات مغريا بالنسبة لعدد متزايد من حملة الشهادات بطريقة تسمح بإقامة شركات وطنية جديدة التأطير معتمدة على قاعدة من التقدم التقني، ويتعلق الأمر برفع مستوى الدخل المتوسط

الذي يدره الشغل في كافة القطاعات عبر تحسين التكوين والصحة وطرق العمل والتجهيزات الاجتماعية والإنتاجية بنسبة 4% مطابقة مع توقعات النمو في إستراتيجية النمو المتسارع.

يقتضي تحقيق مثل هذا الهدف اعتماد سياسة للاقتصاد الكلي هادفة لحشد إمكانات الاستثمار لصالح تكوين المصادر البشرية والتنمية الاجتماعية باستبدال تحويلات المصادر العينية أو النقدية بأنشطة ترمى إلى دعم قدرات الأفراد وإنتاجية نشاطهم .

2. أهداف عصرنة الشركات في إطار تنسيق سياسة التشغيل والسياسات القطاعية:

فيما يخص المؤسسات الصغرى والصغيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يتم التكفل بهذا الهدف في مشروع التدريب الذي يتضمن تكوين مدربين ومكونين ومشاريع عصرنة الوحدات التي ترغب في استقبال المتدربين.

ستتم معالجة هذا الهدف في إطار الاتفاقيات وأعمال اللجان التي يشترك فيها ممثلو وزارة التشغيل ووكالة ترقية تشغيل الشباب والفاعلون من القطاعات الوزارية والمهنيون والفاعلون الإقليميون المسؤولون عن القطاعات الاقتصادية.

2.2 أهداف تحسين رأس المال البشري:

إن الأهداف المرتبطة بتنمية المصادر البشرية (تحسين المستوى الدراسي والمهني للسكان النشطين) ينبع بوضوح للقطاعات المكلفة بالتعليم الذي بدونه لن تنجح،لا إستراتيجية التكوين المهني ولا تحسين مستوى المؤسسات.

الجدول 20: تطور أعداد الدفعات المتوسطة من 15 -25 سنة حسب الدبلوم النهائي من 2015-2030

السيناريو	مستوى الدبلوم				
السنوات	بدون دبلوم	دبلوم من الابتدائي	إعدادي وثانوي وتكوين مهني	تعليم عالي	المجموع
الاتجاه					
2015	47857	13.175	6466	7549	75047
2030	33558	21132	20562	20827	96080
قطيعة					
2015	48844	6112	11920	8171	75047
2030	10160	11828	44330	29762	96080

تقترح الإستراتيجية الوطنية، بالتطابق مع توجهات إستراتيجية النمو المتسارع، تسريع تحسين المستوى التعليمي للشباب النازلين إلى سوق العمل وهكذا سيوفر عدد الشباب الحاملين لشهادات التعليم الثانوي والتكوين المهني زيادة بالضعف مقارنة مع الاتجاهات الحالية وسيزيد عدد الشباب الحاملين لشهادات التعليم العالي زيادة تقارب 50% مع الاتجاهات الحالية.

النفقات في تنمية رأس المال البشري ناتجة ميكانيكيا من إسقاطات الاحتياجات في مختلف فئات القوة العاملة حسب المستوى الدراسي مع تطبيق التكاليف بالمفرد الملاحظة سنة 2015 (تقرير RESEN)

الجدول 21: ميزنة النفقات العمومية المطلوبة لتنمية التكوين المهني

	الأعداد		تكلفة المفرد (ملايين أوقية جديدة في السنة		الميزانية (103) أوقية جديدة	
	2017	2030	2017	2030	2017	2030
مستوى ابتدائي	667447	1182847	6263	6597	41805	78032
ثانوي وتكوين مهني	236106	738831	14345	18557	33871	137108
مستوى عالي	32359	99206	37838	489476	12244	48559

قد يبقى حجم نفقات التعليم، أخذا في الحسبان لاسقاطات الناتج الداخلي الخام، أقل من 4% من الناتج الداخلي الخام حسب سيناريو القطيعة.

الجدول 22: التكلفة الإجمالية للتعليم حسب سيناريو الاتجاه والقطيعة (ب 103 أوقية جديدة)

	سيناريو الاتجاه					سيناريو القطيعة				
السنوات	في% ن دخ	ابتدائي	إعدادي ثانوي + مهني	عال	مجموع	3% من ن د خ	ابتدائي	إعدادي ثانوي + مهني	عال	مجموع
2015	%.4	37826	26856	9711	74394	%.4.9	37826	26856	9711	74394
2020	%4.9	44278	38877	13620	96776	%4.7	48281	46625	16827	111733
2025	%5.0	51831	57184	19103	128118	%4.6	61380	79725	28585	169690
2030	%5.2	60672	85404	26793	172869	% 4.6	78032	137108	48559	263700

3. البرنامج الجاهز لوزارة التشغيل ووكالة ترقية تشغيل الشباب

تم تحديد الأهداف الجاهزة بصفة مستقلة عن المصادر الميزانوية، فقد تم تحديدها على أساس إسقاطات عدد المستفيدين المحتملين من خدمات التشغيل:الشباب المتسرب من المدارس بصفة مبكرة إلى حد ما، الناجحون في دورات التكوين من مختلف المستويات، العاطلون القادمون إلى سوق العمل، فئات مجبرة على عدم النشاط، فئات غير نشطة لأسباب هيكلية مع وجود آفاق للتشغيل و ناشطون في أشغال غير مرضية، ...الخ.

بإمكان الخدمات المعروضة أن توجه آمال الباحثين عن التشغيل من الأكثر نشاطا إلى الأكثر خمولا.

فالأمل في الحصول على منصب شغل في القطاع العمومي لا يمكن أن يتحقق للجميع، فمن المهم إجراء الإعلام والتكوين حول الفرص الحقيقية التي تقدمها سوق العمل للشباب.

1.3 برنامج تنمية وكالة تشغيل الشباب باعتبارها وكالة عمومية وسيطة في موريتانيا

هو أبرز برامج الاستقبال والتوظيف لدى الوكالة وهو العمود الفقري لبرنامج التنمية العشرية لديها ويتطلب توسيع شبكة الوكالة واكتتاب عمال إضافيين ووضع برنامج للتكوين الداخلي ومنتدى للمعلوماتية ، ويقتضي كذلك تزويد الوكالة بوسائل لوجستية تسمح لوكلائها بتغطية التراب الوطني بالعمال في فروع الولايات وتشكيل فرق متنقلة تقترحها منظمات المجتمع المدني تؤدي زيارات دورية للأماكن المستهدفة.

يشتمل البرنامج على سبع مكونات:

أ. الاستقبال وتحديد مواصفات الكفاءات لدى طالبي الشغل (العاطلين)

ب. توجيه طالبي الشغل حسب الفرص المتاحة للدمج نحو:

1.أماكن متاحة (نشاط للتوظيف)

2. برنامج للتدريب

3. برنامج لإنشاء مؤسسات

4. برنامج لإنشاء مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي التضامني.

ج. فرز وتسجيل المقاولين (أرباب العمل والمستقلين) ليصبحوا بعد ذلك مستفيدين من عمليات التوظيف لدى الوكالة؛

د. تنظيم المهن من أجل:

1.المصادقة على مشروع للعصرنة وتحديد جهات التوجيه للتشغيل و جهات توجيه الكفاءات المناسبة؛

2.التحسيس حول فرص استقبال المتدربين.

هـ التعرف على الوسطاء الخصوصيين المصنفين وغير المصنفين العاملين في اكتتاب أو في الوساطة للشغل و جعلهم ضمن شبكة حول الوكالة في إطار تفاهم حول المعاملة وتبادل البيانات المتعلقة بالتشغيل التي تتعين مركزتها في إطار مرصد التشغيل لدى الوكالة؛

و. تحديد مشروع بوابة الكترونية موريتانية للتشغيل ستكون هذه البوابة تطورية ومخصصة لجمع أنشطة وسطاء التشغيل وتكون مفتوحة على طلبات وعروض الكفاءات الموجهة لطالبي التشغيل أو للمؤسسات العامل في موريتانيا وستعمل هذه البواب بالارتباط مع الشركاء الدوليين لوكالة تشغيل الشباب.

ز. نشر جدول بياني منتظم كل ستة أشهر حول وضعية سوق العمل يمثل هذا الجدول البياني هيكلة نشاط الاتصال لدى الوكالة مع كافة شركائها ويعده داخليا مرصد التشغيل لدى الوكالة ويتم عرضه على لجنة فنية لدى المرصد مشكلة

من شركائه العموميين و ضمنهم المكتب الوطني للإحصاء بالإضافة إلى الشركاء الاجتماعيين و يشتمل هذا الجدول على عدة جوانب:

1. وضعية سوق التشغيل من وجهة نظر أرباب العمل وطالبي التشغيل.
2. مستوى تقدم مشروع إعادة تنظيم وتنمية وكالة ترقية تشغيل الشباب
3. متابعة البرامج النشطة للتشغيل
4. متابعة اتفاقيات الشراكة

تشكل وزارة التشغيل والإدارة العامة لوكالة تشغيل الشباب لجنة للمناسبة من أجل دراسة وتحديد مشروع إعادة تنظيم الوكالة من أجل ضمان مقترحاتها وتسجيلها في مشروع قانون المالية لسنة 2018.

تعتبر إعادة نشر سياسة تشغيل مرهونة بإعادة تنظيم وتنمية مهمة الاستقبال والتوظيف لدى وكالة التشغيل ومن اللازم أن يحقق مشروع إعادة تنظيم الوكالة تقدما بسرعة تتناسب مع فترات الأنشطة الإستراتيجية المحددة في إستراتجية النمو المتسارع و الرفاه المشترك.

2.3 برنامج التحسيس والتعبئة لغير النشطين:

إن برنامج التحسيس والتعبئة لغير النشطين القسريين هو رد على مشكلة عدم النشاط القسري و هو موجه في النهاية للاندماج مع برنامج استقبال طالبي العمل.

يعني هذا البرنامج، بصفة خاصة النساء حديثات السن المحبطات اتجاه البحث عن الشغل و/أو مجبرات على عدم النشاط في سن أقل من 40 سنة مع وجود قابلية مؤكدة للإنتاج والتكوين غير مستغلة، وسيتم تنفيذ البرنامج بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني حسب حضورها في الميدان.

يتضمن هذا البرنامج جانبا للتوجيه يتم إما في اتجاه دعم الكفاءات الأساسية (محو الأمية الابجدي أو الوظيفي)، تكوينات مهنية أولية أو تدريب، و إما أن يتوجه إلى إنشاء مؤسسات للاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

تتولى لجنة إطلاق هذا البرنامج بإشراف القطاعات الحكومية المعنية (وزارة التشغيل، الداخلية، الزراعة، السياحة، الصناعة، المياه ...)، وكالة ترقية تشغيل الشباب، الجماعات الإقليمية، منظمات المجتمع المدني وتطور هذه اللجنة الإطار المنطقي للبرنامج و تبين مكوناته حسب الأنشطة و الميزانيات الخمسية والسنوية.

يتم تقديم البرنامج الخمسي الأول للحكومة من أجل إدراجه في مشروع قانون المالية لسنة 2019 ويقدم للمولين من أجل الحصول على تعليقاتهم وإظهار اهتمامهم بالمشاركة فيه.

3.3 برنامج التكوين عبر التدريب:

يتوجه هذا البرنامج نحو توسيع طلب القوة العاملة ويخاطب الشباب الباحثين عن الشغل المحبطين أو المجبرين على عدم النشاط لأسباب مختلفة الذين يرغبون في الحصول على منصب شغل، قاعدة هذا البرنامج هي نسيج الشركات الموجودة ومشاريع العصرنة الموجودة لدى مختلف القطاعات الفنية (الزراعة، التنمية الحيوانية، الصيد، الصناعة، المباني والأشغال العمومية، النقل، المواصلات، التجارة، المطاعم والفنادق، المياه الطاقة، التجارة، الإصلاح وإعادة التأهيل، التعليم والتكوين، الصحة الثقافة، أنشطة الترفيه والرياضة، الخدمات المالية والتأمين، العدل، خدمات المنازل، الإدارة العمومية و الخصوصية). يستمد هذا البرنامج جوهره من الإعداد الجماعي لمقاربة لتنمية معايير إنتاج واستهلاك هذه السلع والخدمات و في مشروع رفع المستوى المهني لجميع وحدات الإنتاج وسيتم هذا التجديد عبر التكوين المستمر للمهنيين العاملين وعبر التكوين والتأطير والاكتتاب للشباب المتدربين. يشتمل برنامج التكوين عبر التدريب على أربع مكونات:

أ. **حكامة البرنامج** تتم هذه بتعاون وثيق مع المعهد الوطني لترقية التكوين الفني والمهني عبر المهام الآتية:

1. التخطيط للتوسعة (خارطة التكوين عبر التدريب) و إقامة شُعب للتكوين عبر التدريب .
2. إعداد مقررات للتكوين على يد المستفيدين (تكوين مكونين، مكونين، متدربين ومعاونين).
3. استقبال المعاونين والمتدربين للتكوينات الإضافية و/أو بالتناوب في مراكز التكوين عبر التدريب وتكوين المكونين.
4. التشاور مع المنظمات المهنية ومنح الشهادات للمتدربين.

ب.**تكوي مشرفين على التدريب** (و في الواقع تأهيل المؤسسات والعمال المستقلين من مختلف القطاعات)، ويعتبر هذا النشاط عنصرا رئيسيا في نجاح برنامج التكوين عبر التدريب. يتعلق الأمر بتحسين مستوى المشرفين على التدريب والمساهمة في عصرنة نسيج المؤسسات عبر التكوين المستمر للمهنيين الذين سيتلقون الاعتماد ليستقبلوا متدربين أو باحثين عن التكوين بالتناوب.

ج. **استقبال وتوجيه طالبي التشغيل من مختلف** المستويات نحو التدريبات والتكوينات ويشتمل هذا التوجيه على حلول متنوعة؛

1.عقود تدريبات فردية

2. عقود اكتتاب جماعي مشروطة بتكوين مسبق حسب الخريطة (بالنسبة للمشاريع الكبرى)

3. تكوينات إضافية غير تعاقدية للمتدربين الذين يواجهون صعوبات في الدمج.

د.تشكيل وصيانة شبكة للمشرفين على التدريب، حسب منطق تطوري يقوم على إدخال عناصر تحفيزية تساوي تكلفتها تكلفة التكوين بهدف تشجيع المشرفين على استقبال المتدربين. تتولى انطلاقة هذا البرنامج لجنة مشتركة من المعهد الوطني لترقية التكوين الفني والمهني والمنظمات المهنية وتطور هذه اللجنة إطارا منطقيا للبرنامج وتحدد مكوناته من الأنشطة والميزانية الخمسية والسنوية.

يتم تقديم البرنامج إلى الحكومة وتسجيله في مشروع قانون المالية لسنة 2018 ويتم تقديم البرنامج الخمسي إلى الممولين للحصول على تعليقاتهم وإظهار اهتمامهم للمشاركة فيه.

4.3 برنامج مواكبة مشاريع المقاولة

1.4.3 البرنامج الفرعي لدعم المقاولات الصغرى والصغيرة

يتوجه هذا البرنامج إلى المتخرجين من التعليم الثانوي والعالي و يشتمل على جانب تكوين وجانب مواكبة وجانب للدعم المالي وجانب للدعم من أجل الحصول على القرض و يدمج البرنامج البرامج الموجودة في الولايات والقطاعات لدى مختلف الفاعلين.

يقدم الدعم للمشاريع ذات الامكانات القوية من التطور ويدرس شروط العرض(جودة المنتجات والخدمات المعروضة) وشروط الطلب (دراسة الصفقة و الوسائل المالية للطلب)

يتم منح مساعدات للإنشاء (تمويل المحلات بالتجهيزات) ومبلغ للانطلاقة بعد التأكد من إمكانية حصول مناصب شغل مستدامة في المشروع ويتم وضع هيئات جهوية توجهها وكالة تشغيل الشباب وتضم مختلف الفاعلين في الدعم والإدارة العمومية والمنظمات غير الحكومية وهيئات التمويل.

انطلاقة البرنامج تتطلب في المسبق:

- تجميع كافة أصحاب مشاريع إنشاء المقاولات الصغرى والصغيرة والمقاولات المتوسطة والصغيرة؛
- دمج تجربتها في شكل دليل للإجراءات؛
- المصادقة على مراحل الاستشارات لإعداد خارطة للتدخل (نقاط تركيز المجموعات حسب الولايات و الشُّعب)
- المصادقة على برنامج التدخل الإقليمي في شكل عرض استدراج مشاريع أو توجيه أصحاب المشاريع نحو اللجان الجهوية للدعم من أجل إنشاء المقاولات الصغرى والصغيرة و المقاولات الصغيرة والمتوسطة.

يتم تشكيل لجنة بمبادرة م الوزارات المعنية (وزارة التشغيل، الداخلية واللامركزية، القطاعات الفنية) ومن صندوق الإيداع والتنمية ووكالة تشغيل الشباب و مشروع PNIM و البرنامج الوطني المندمج للتنمية المستدامة المحلية والبرامج الأخرى من أجل دراسة معايير التسيير و إجراءات تمويل البرامج وتطور هذه اللجنة إطارا منطقيا للبرنامج و تعرض مكوناته في أنشطة وميزانية خمسية وسنوية.

يقدم البرنامج إلى الحكومة ويسجل في مشروع قانون المالية لسنة 2018، يتم تقديم البرنامج الخمسي للمولين من أجل الحصول على تعليقاتهم وإظهار اهتمامهم بالمشاركة فيه.

2.4.3 البرنامج الفرعي لتنمية مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

يستهدف برنامج تنمية مؤسسات ا والاجتماعي والتضامني جمهورا تكون مستوياته الدراسية ووسائله المالية محدودة ولكنه يتوفر على تجربة في الميدان وروح للمقاولة وقدرات قوية على التكيف.

يمكن نشاط تحسيس غير النشطين القسريين ونشاط الاستقبال في الفروع الدائمة أو المتنقل لوكالة تشغيل الشباب من التعرف على الأشخاص ذوي الحاجات التي لم تحصل على المطلوب في مجال الدمج المهني القادرين على تطوير مؤسسات للاقتصاد الاجتماعي والتضامني جديدة أو الاندماج في أنشطة كانت موجودة مدرة للدخل.

يتمثل برنامج تنمية مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في اقتراح:

أ.بعض التأطير من أجل تحفيز ودعم المبادرات؛

ب. بعض التكوينات التي سيتم تقديمها وتنظيمها حسب الحاجات الخاصة لأصحاب مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

ج. دعم مادي في شكل تمويل للتجهيزات أو للأشغال أو الحصول على القرض.

تمكن أعمال عديدة مثل تقرير إستراتجية المشروع الوطني المندمج للتنمية المستدامة المحلية، و الدراسات حول فرص التشغيل الموصوفة بالخضراء لدى مكتب الشغل الدولي، و برنامج PECOBAT، العديد من المجالات التي من شأنها استقبال أصحاب مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتقوم هذه المجالات بتثمين المصادر الطبيعية(الزراعية، الحيوانية، مواد البناء) للعرض من الخدمات الفردية والجماعية.

تكون كافة هذه الأنشطة موضوع طلب فعلي (قابل للتمويل) أو محتمل و يعلق البرنامج أهمية خاصة على المستوى الإقليمي على رفع العراقيل التي تعترض عرض المنتجات أو الخدمات) مثلا (نقص الكفاءات، نقص تمويل التجهيزات، أو

مبلغ الانطلاقة) أو طلب المنتجات أو الخدمات(ضعف القدرة الشرائية للأسر أو ضعف مصادر التسيير والتجهيز لدى البلديات) .

في هذا الإطار ترمي لجنة التأطير التي يقترحها البرنامج إلى تنظيم حوار اجتماعي إقليمي لتخفيف تأثير العقبات التي تحد من تنمية مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

يتوجه برنامج تنمية مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بصفة قوية نحو ترقية الخدمات عن قرب وإقامة شكل من التعاون والشراكة بين القطاعين العام والخاص على عدة مستويات مع إشراك طالبي التشغيل من ذوي الكفاءات المختلفة وتعبئة منظومات التمويل التي تشرك الجماعات الإقليمية باعتبارها جهة طالبة للخدمات الجماعية والأشخاص الخصوصيين المستعدين للمساهمة في التمويل.

4. الأهداف الكمية وميزنة مصالح حكامة التشغيل

1.4 برامج التنمية الوسيطة للعمل والتوظيف

إن أول تحديات وكالة تشغيل الشباب هو تنظيم التأطير للسكان عن قرب حول الحاجات التي لم تتم تلبيتها في مجال الدمج المهني فعمال الوكالة سنة 2017 لم يكن عددهم يتجاوز المائة.

الجدول 23: الأهداف الجاهزة ومؤشرات البرنامج الوسيط للتشغيل

	الحاجة الناقصة من الدمج المهني (بالآلاف)			معدلات التأطير		
السنوات	عاطلون عن العمل	غير نشطين قسريين	المجموع	عاطلون عن العمل	غير نشطين	المجموع
2018	133	399	531	1348	7387	3488
2020	167	311	478	620	2186	1161
2025	222	148	370	600	1950	830
2030	139	35	174	400	1950	476

يتعلق الأمر بوضع شبكة واسعة لتأطير السكان في مجال الحاجات الناقصة من الدمج المهني مكونة من العاطلين عن العمل والنشطاء القسريين و يتركز العاطلون عن العمل إلى حد ما في المناطق الحضرية(80%) وفي المنطقة البحرية (66%)، ويقيم بعض العاطلين عن العمل في الولايات ذات المناطق الساحلية.
المقترح لتأطير هؤلاء السكان هو تطوير برنامجين اثنين: برنامج لتنمية وكالة تشغيل الشباب وبرنامج لتحسيس وتوجيه غير النشطين القسريين .

يعتمد البرنامج الأول على الوكلاء الدائمين في وكالة تشغيل الشباب ويشتمل على مكونة متحركة تتوجه في نفس الوقت إلى وكلاء وكالة التشغيل وإلى طالبي العمل ، ويقدم البرنامج الثاني مكونة خاصة رئيسية ويرمي إلى التعرف على الأشخاص الذين يعانون عدم النشاط القسري ويحدد إجراءات دمجهم في إطار مشاريع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، ويحدد ذلك بصفة لا مركزية وفي إطار تنمية الخدمات عن قرب. سيتولى تنفيذ البرنامج شركاء وكالة التشغيل المنظمين على المستوى المحلي: هيئات الدعم على مستوى الولايات وتشترك فيها الجماعات المحلية والمصالح اللامركزية للدولة و المنعشون الاقتصاديون و الاجتماعيون من منظمات المجتمع المدني.

يتطابق مضمون عمل هذين البرنامجين مع المضامين المحددة في مختلف البرامج الموجودة وتلك المحددة حسب التجارب النموذجية.

الجدول 24: تأطير الجاهزية لطالبي التشغيل وللمؤسسات

	مؤشر: عدد الوكلاء			الميزانية (ملايين أوقية جديدة)		
السنوات	البرنامج 1	البرنامج 2	المجموع	البرنامج 1	البرنامج 2	المجموع
2018	98	205	303	76	159	234
2020	249	159	409	193	123	316
2025	370	76	446	286	59	345
2030	348	18	366	269	14	283

ستكون سنة 2018 بالنسبة لوكالة ترقية تشغيل الشباب سنة تحضيرية لتنمية الوكالة، حيث يتعين أن يتضاعف عدد الوكلاء العاملين (دائمين وشركاء من المجتمع المدني ومن الجماعات المحلة) أربع مرات في الوكالة في حدود 2025 وسيتم تكريس النشاط الأهم في المقر وفي عواصم الولايات و يكرس لتخطيط تنمية البرامج الرامية إلى دمج الشباب والدعم من أجل إنشاء المؤسسات الصغرى والصغيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و لمقاولات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

من المزمع بالنسبة لسنة 2018 رفع سريع لتأطير البرنامج الخاص بالتحسيس وتوجيه غير النشطين القسريين إلى عدد 205 من الوكلاء الجاهزين وسيعرف هذا التأطير انخفاضا مستمرا مع زيادة السكان النشطين وتراجع عدم النشاط القسري، سيتم دمج وكلاء البرنامج الثاني بالتدريج على مستوى الوكالة في البرنامج الأول وسيدعمون تغطية البلاد بخدمات وكالة التشغيل وستستمر زيادة أعداد الوكلاء الجاهزين في الوكالة لغاية 2025 لتتراجع مع تحسن التحويل إلى شبه ثلاثة أضعاف في حدود سنة 2020.

ستبلغ ميزانية انطلاقة برامج دعم شبكة وكالة التشغيل 0.23 مليار أوقية جديدة وستصل هذه الميزانية 0.31 مليار أوقية جديدة سنة 2020 ثم 0.34 مليار سنة 2025 لتتقلص بعد ذلك سنة 2030 إلى 0.28 مليار أوقية جديدة مع انخفاض أعداد وكلاء وكالة تشغيل الشباب وتراجع عدم النشاط القسري و البطالة.

2.4 برامج الدمج المهني.

ترتكز برامج الدمج المهني على نشاط الوساطة البينية لشبكة وكالة تشغيل الشباب، حيث يرتبط وكلاء الوكالة بعلاقات وثيقة مع الباحثين عن التشغيل الموجودين والمحتملين ومع المؤسسات ووحدات التشغيل (مؤسسات، جهات مستقلة وعمليات الاستغلال العائلي) التي يستكشف الوكلاء حاجاتها من الاكتتاب وتحسين الخبرة.

ستنشر الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب منظومة لوجستيكية واسعة للتوجيه نحو برامج المؤسسات والجهات المستقلة وكذا نحو الباحثين عن التشغيل وستستهدف الوكالة عبر برامجها كل سنة دمج زهاء 20.000 شاب سنة 2018 و 30.000 شاب سنة 2020 و63.000 سنة 2025 و 112.000 سنة 2030 .

سيتم الدمج المهني من خلال ثلاثة برامج كل واحد منها يستهدف نموذجا خاصا بالدمج: نظام الأجور (برنامج تدريب وتحسين خبرة لوحدات الإنتاج المستقبلة للمتدربين)، إنشاء مؤسسات القطاع الخاص (مقاولات صغرى وصغيرة ومقاولات صغيرة ومتوسطة) وإنشاء مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي التضامني الموجهة لتنظيم سلاسل القيمة في القطاعات الإنتاجية وللاستجابة للحاجات من الخدمات الجماعية الاجتماعية الموجودة أساسا لدى الجماعات الإقليمية.

الجدول 25: الأعداد التي يتعين دمجها وطريقة الدمج

السنة	تقديرات الزيادة السنوية للسكان النشطين المشتغلين	حصة طرق الدمج			مجموع المدمجين
		الأجور	م ص ص و م ص م	م ا ا ت	
2018	20414	%56	%10	%25	%91
2020	30424	%60	%12	%20	%92
2025	62888	%63	%15	%15	%93
2030	111581	%68	%15	%10	%93

1.2.4 برنامج التدريب وتحسين المستوى

يتوجه هذا البرنامج إلى أصحاب الأجور ويتركز على الحصول على التدريبات ودورات التكوين ودعم قابلية التشغيل لدى طالبي العمل وسيمثل 56% سنة 2018 من الأعداد التي يتعين دمجها وستستمر زيادة وزن هذه الفئة والبرنامج هو في نفس الوقت برنامج لتحسين مستوى وحدات الإنتاج التي يتعين إنشاؤها.

يشتمل هذا البرنامج على ثلاث مكونات:

- تكوين المشرفين على التدريب، زهاء 15.000 في السنة فور 2018، ثم 20.000 في السنة على امتداد السنوات الموالية لغاية 2030؛
- تكوين المتدربين بعدد 11.000 مع الزيادة لغاية 2030؛
- تعويض تأطير المتدربين في شكل إعانة من أجل التجهيز و اقتناء المواد الأولية وتعويض فترة تأطير المتدربين، وسيتم تقدير التعويض بالنظر إلى عدد المتدربين.

الجدول 26: مؤشرات و ميزانية برنامج تدريب وتحسين مستوى وحدات الإنتاج.

السنة	الأعداد بالآلاف			الميزانية (ملايين أوقية جديدة)			
	مشرفون	متدربون	تحفيزات	تكوين مشرفين	تكوين متدربين	تحفيزات	مجموع
2018	15	11	15	96	92	46	234
2020	20	12	20	128	98	49	275
2025	20	13	20	128	102	51	281
2030	20	14	20	128	110	55	294

2.2.4 برنامج إنشاء المقاولة

يشتمل برنامج إنشاء المقاولة بالنسبة لبرنامجيه الفرعيين، على جانب للتكوين والتأطير وجانب للتحفيز.

جدول 27: مؤسسات الدعم التي تقدم الفرق

السنة	الأعداد بالآلاف			الميزانية (ملايين أوقية جديدة)		
	مؤسسات صغرى وصغيرة	مؤسسات اقتصاد اجتماعي تضامني	مجموع	مؤسسات صغرى وصغيرة	مؤسسات اقتصاد اجتماعي تضامني	مجموع
2018	757	3210	3967	68	289	357
2020	1257	3989	5246	113	359	472
2025	2956	6478	9433	266	583	849
2030	5083	7769	12852	458	699	1157

من المقرر بالنسبة لجانب التحفيز تقديم دعم في شكل مساهمة بنسبة 15% مخصصة لمشاريع المقاولات الصغيرة والمتوسطة والصغرى والصغيرة و مساهمة بنسبة 45% لمؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ويقدم برنامج التشغيل جزءا من التمويل ويتولى أصحاب المشاريع والآخرون مساهمات أخرى .

بالنسبة لسنة 2018 تبلغ ميزانية الدعم 0.36 مليار أوقية جديدة وستستمر في الزيادة لتصل 1.16 مليار أوقية جديدة سنة 2030.

يشمل دعم مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أكبر حصة للدعم بسبب كثافة التشغيل الموجودة فيه ومساهمته في تقليص حالات التفاوت بين المناطق.

وسيشتمل برنامج تكوين أصحاب مشاريع المقاولات على عدد مرتفع من ساعات التكوين: 1.6 مليون سنة 2018 ستستفيد مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من أربعة أخماس هذا العدد.

جدول 28: التكوين في دعم إنشاء المؤسسات و لمؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

السنة	مؤشر: عدد الساعات			الميزانية (ملايين أوقية جديدة)		
	مؤسسة صغرى وصغيرة	وحدات اقتصاد اجتماعي وتضامني	مجموع	مؤسسة صغرى وصغيرة	وحدات اقتصاد اجتماعي وتضامني	مجموع
2018	302912	1264073	1586985	19	51	70

2020	502964	1595633	2098597	30	64	94
2025	1182208	2591089	3773297	71	104	175
2030	2033162	3107792	5140953	122	124	246

ستبلغ ميزانية التكوين في دعم إنشاء المقاولات 70 مليون أوقية جديدة سنة 2018 وستبلغ 0.24 مليار أوقية جديدة سنة 2030.

3.4 الحكامة:

بالنسبة للحاجات من حكامة سوق العمل يتعين تخصيص أربع فئات من النفقات:

1- نظام للإعلام حول التشغيل والتكوين ويعتمد هذا النظام على وضع نظام مراقبة يقوم على مسوح وعلى المعلومات القادمة أساسا من المرصد التابع لوكالة ترقية تشغيل الشباب وتكون نتائج هذا النشاط في قواعد بيانات وجداول تعدها الوكالة الوطنية لترقية تشغيل الشباب.

2- المركز الثاني هو نشاط التحليل والتخطيط الذي يقع ضمن مسؤولية وحدة للمتابعة والتقييم ولمصلحة حكومية مكلفة بتحليل السياسات وإعداد الميزانيات.المركز الثالث من النفقات يتعلق بالتشاور والحوار الاجتماعي حول التشغيل.

3- المركز الثالث يتعلق بتسيير ومتابعة برامج التشغيل .

4. المركز الرابع يتعلق بتقييم برامج التشغيل و التشاور والحوار الاجتماعي حول التشغيل .

ستبلغ الميزانية المخصصة لدعم إطار الحكامة وتسيير ومتابعة وتقييم المشاريع 0.19 مليار أوقية جديدة سنة 2018 لتنتقل إلى 0.4 مليار أوقية جديدة سنة 2030.

4.4 ميزانية جاهزية الإستراتيجية الوطنية للتشغيل وطرق التمويل

1.4.4 ملخص

ستنطلق ميزانية جاهزية الإستراتيجية الوطنية للتشغيل في سنة 2018 بمبلغ سنوي قدره 0.89 مليار أوقية جديدة .

الجدول 29: الميزانية العامة للجاهزية والمتابعة والتقييم – بيانات سنوية

سنوات	برامج جاهزية (80%)	حكامة (20%)	مجموع عام
2018	895	179	1037
2020	1157	231	1388
2025	1649	330	1979
2030	1980	396	2376

ستبلغ ميزانية الانطلاقة 1.07 مليار سنة 2018 لتصل 2.37 مليار أوقية جديدة سنة 2030.

2.4.4 طرق التمويل تمويل برامج التشغيل، سواء تعلق بالتدريب أو بإنشاء المقاولات يتقاطع بشكل وثيق مع عدة برامج قطاعية .

جدول 30: الميزانية المطلوبة في إطار إستراتيجية النمو المتسارع من مختلف القطاعات بالنسبة للخمسية 2016-2021

القطاعات	الفترة 2017-2021	المعدل السنوي
الزراعة	736	1.9
التنمية الحيوانية	12.2	3.05
الصيد	49.6	12.4
المعادن	0.26	0.07
الصناعة	0.7	0.18
السياحة	0.3	0.08
مناخ الأعمال	1.28	0.32
الشراكة بين القطاعين العام والخاص	23.2	5.8
المالية	1.73	0.43
استثمارات خارجية	1.28	0.32
إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة	1.3	0.33
الطاقة	43.2	10.8
النقل	119.4	29.85
المياه	35	8.75
التجديد وتقنيات الإعلام والاتصال	5.6	1.4
التهذيب	18.2	4.55
الصحة	24.5	6.13
التشغيل	7.4	1.85
الشباب والرياضة	4.3	1.08
الحماية الاجتماعية	1.7	0.43
المجموع	358.75	89.69

يظهر الملحق المتعلق ببرامج إستراتيجية النمو المتسارع المرفق مع هذا التقرير تقديرات للحاجة من التمويل تجعل من المعقول تماما طلب ميزانية سنوية قدرها مليار أوقية جديدة علما أن هذه الميزانية تأتي تكملة للميزانيات الخمسية التي طلبتها مختلف القطاعات.

ستتم تغذية مصادر تمويل البرامج النشطة للتشغيل من مصدر تمويل ثابت مثل المحاصيل الجمركية.

لقد خصصت وثيقة إستراتيجية النمو المتسارع لسياسة التشغيل بالنسبة للخمسية الأولى ميزانية قدرها 7.4 مليار أوقية جديدة، أي بمعدل سنوي من مبلغ 1.85 مليار أوقية جديدة.

وبهذا التزايد بلغت المحاصيل الجمركية 18 مليار أوقية جديدة سنة 2017 .

إن تخصيص 3% من هذه المحاصيل لتمويل سياسة التشغيل سيضمن مصدرا ثابتا يزيد على 0.5 مليار أوقية جديدة وسيقابل نصف المليار هذا 7% من نفقات التحويلات والإعانات التي أجرتها الدولة سنة 2014 و1.15% من مجموع المحاصيل العمومية لسنة 2014.

يقابل هذا المبلغ 0.33% من الناتج الداخلي الخام وهو ينقص كثيرا عن معيار 1% من الناتج الداخلي الخام الذي تخصصه بلدان عديدة لتمويل البرامج النشطة للتكوين.

ويمكن إكمال هذا المصدر باللجوء إلى مصادر تمويل أخرى تبدو في الوقت الحالي مستعدة جدا لدعم ترقية التشغيل في موريتانيا وستمثل مساهمة قدرها 0.5 مليا أوقية جديدة 10% فقط من حجم الاستثمارات ذات التمويل الخارجي.

مصفوفة خطة العمل:

المحور الإستراتيجي 1- محورة السياسة الاقتصادية الوطنية والسياسات القطاعية حول التشغيل

محور إستراتيجي	هدف خاص	نشاط	نتائج	شركاء
1.1 تمفصل سياسة التشغيل مع السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية	1.1 مستوى اقتصادي كلي: وضع سياسة التشغيل في مركز التوجهات الاقتصادية والاجتماعية	1.1.1 دعم المنظمات المهنية لكي تؤدي من بين مهامها مهمة ترقية التشغيل	جعل المنظمات المهنية لترقية التشغيل في إطار إستراتيجية التشغيل (تحسين مستوى الوحدات، تنظيم تكوينات بالتدريب- جميع المستويات)	وزارة التشغيل والتكوين الفني والمهني و تقنيات الإعلام والاتصال ، الجمعيات المهنية
		2.1.1 وضع سياسة لتنمية الإنتاجية وتصنيف الاقتصاد	وضع سياسة لتنمية الإنتاجية وتصنيف الاقتصاد	الجمعيات المهنية، الوزارات القطاعية
		3.1.1 حشد مصادر الاقتصاد الرقمي لصالح رفع المستوى الإنتاجي للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	وضع أنظمة معلوماتية للتسيير تحسن الإنتاجية في متناول الجمعيات المهنية لفروع الأنشطة ، حيث توجد مؤسسات صغرى وصغيرة ومتوسطة	الجماعات الإقليمية، وزارة التشغيل، المعهد الوطني لترقية التكوين الفني والمهني، الوكالة الوطنية لترقية تشغيل الشباب
	2.1 مستوى قطاعي: تنظيم التنسيق بين سياسة التشغيل والسياسات القطاعية والإقليمية	1.2.1 إعداد خطط عمل خمسية للتشغيل بالتشاور مع القطاعات (زراعة، تنمية حيوانية، صيد، معادن، طاقة، بناء وأشغال عامة، الخ...	إعداد وتنفيذ خطط العمل الخمسية	وزارة التشغيل والوزارات القطاعية المعنية
		2.2.1 وضع منظومة متابعة لخطط عمل التشغيل حسب كل قطاع	وضع منظومة لمتابعة خطط عمل التشغيل	وزارة التشغيل والوزارات القطاعية

			حسب كل قطاع .	
		3.2.1 وضع منظومة دعم لإنشاء وتنمية المقاولات	وضع منظومات جهوية لدعم إنشاء وتنمية المقاولات	وزارة التشغيل، المعهد الوطني لترقية التكوين الفني والمهني، الوزارات القطاعية المعنية.
	3.1 مستوى اجتماعي: ضمان التكامل الفعال بين سياسة التشغيل وسياسة التنمية الاجتماعية	1.3.1 استبدال أغلب عمليات دعم الأسعار بإجراءات لترقية التشغيل والتحويلات الاجتماعية المباشرة	إدخال مجموعة شروط لأعضاء الأسر المستحقة للتحويلات النقدية، كالمشاركة في التكوين وورشات الأعمال ذات النفع العام و السن وحالة النشاط	
		2.3.1 القيام بالمناصرة الضرورية لمنح الأولوية للاستثمار في القدرات البشرية والتعليم والصحة ومن أجل تصحيح الفروق بين القطاعات والمناطق عبر توجيه الاستثمارات الرامية إلى تقليص الفروق في الإنتاجية	القيام بالمناصرة الضرورية .	وزارة التشغيل، الوزارات القطاعية، الجماعات المحلية

المحور الإستراتيجي 2- دعم المصالح العمومية للتشغيل والدمج

محور إستراتيجي	هدف خاص	أهداف عملية	نتائج / أنشطة	شركاء
2. تطوير هيئة للتأطير عن قرب: دور التنسيق و تنشيط وكالة تشغيل الشباب.	1.2 تنمية الوساطة البينية لسوق العمل	1.1.2 متابعة المؤسسات وتحليل اتجاهات التشغيل (تثبيت، عصرنة وترقية)	وكالة تشغيل الشباب تقوم بعمل مراقبة السوق واحتياجات المؤسسات من الكفاءات و طرق تلبية هذه الاحتياجات، تجمع وتفسر البيانات المتعلقة بالتوظيف والاكتتاب من أجل تحديد الكفاءات النادرة والكفاءات الفائضة و تثري بهذه البيانات النظام الموريتاني للمعلومات حول التشغيل وتوجه ملاحظات إلى المقاولات ومؤسسات التكوين وإلى الجمهور.	الوكالة الوطنية لترقية تشغيل الشباب، النظام الموريتاني للمعلومات حول التشغيل (م و ت م)، الغرف المهنية، اتحاديات أرباب العمل، نقابات العمال، المكتب الوطني للإحصاء.
		2.1.2 تنمية وظائف استقبال وتوجيه الباحثين عن التشغيل وغير النشطين القسريين	ووكالة تشغيل الشباب تتوفر على نسيج من الشركاء من بين الهيئات الخصوصية والهيئات العمومية والجماعات الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني يسمح لها بتحسين تغطية الباحثين عن التشغيل وأصحاب عروض التشغيل.	وكالة تشغيل الشباب، الجماعات المحلية ، جمعيات التنمية، دُور الشباب.
			وكالة تشغيل الشباب تطور برنامجا لتعبئة غير النشطين القسريين من أجل الحصول على التشغيل بالتعاون مع جمعيات التنمية.	
		3.1.2 تنمية تنسيق وسطاء سوق العمل	المصادقة على مرسوم تطبيق القانون المتضمن مدونة الشغل المتعلق بفتح مكاتب خصوصية للتوظيف.	وزارة التشغيل/ وكالة تشغيل الشاب، الوسطاء البينيين لسوق العمل.
			توفر وسطاء سوق العمل على نظام توجيهي مشترك للتشغيل والكفاءات وتعاونهم في إطار الاتفاقيات التي تنسقها وكالة تشغيل الشباب.	

			إنشاء منتدى رقمي يضم نشاط وسطاء سوق العمل يتوفر على نظام لتسيير المعلومات مندمج ومفصل يضم كافة الشركاء .	
	2.2 مواكبة التنمية القطاعية والإقليمية ببرامج نشطة موجهة للتشغيل	1.2.2 دعم قابلية التشغيل	تقديم برامج تكوين تكميلية للباحثين عن التشغيل لمساعدتهم على إكمال كفاءاتهم حسب احتياجات سوق العمل.	وكالة تشغيل الشباب/ المعهد الوطني لترقية التكوين الفني والمهني، مكاتب الدراسات، المنظمات غير الحكومية
		2.2.2 دعم الأنشطة المدرة للدخل والأنشطة ذات الكثافة العالية من اليد العاملة	تطوير برامج دعم وتأطير للأنشطة المدرة للدخل والأنشطة ذات الكثافة العالية من اليد العاملة في مختلف الولايات مع استفادة تأطير الوزارات القطاعية و توفر التمويل للمشاريع	وزارة التشغيل/ وكالة تشغيل الشباب/ مؤسسات التمويلات الصغيرة، الوزارات القطاعية، الجماعات الإقليمية/ المجتمع المدني/ اتحاد أرباب العمل.
		3.2.2 دعم المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة (تحسين مستوى، إنشاء و وساطة بينية)	إعداد وكالة التشغيل لشراكة مع المقاولات الصغرى والصغيرة والمتوسطة من أجل إنشاءها وعصرنتها وتنميتها والوكالة تشجع انضمام المقاولات إلى المنظمات المهنية وتقترح مصادر لدعم المشاريع الواعدة وتحفز المؤسسات على الاندماج في خطة تحديث واحترام لمعايير الإنتاج والتسيير البيئي وتسيير المصادر البشرية وتتعاون من أجل ذلك مع القطاعات الفنية المعنية.	وزارة التشغيل/ وكالة تشغيل الشباب/ مؤسسات التمويلات الصغيرة، الوزارات القطاعية، الجماعات الإقليمية/ المجتمع المدني/ اتحاد أرباب العمل.
			الوكالة تدعم التنسيق مع الجماعات الإقليمية والوزارات القطاعية لترقية الخدمات عن قرب .	

			وكالـة تشـغيل الشـباب تقـوم بالوسـاطة البينيـة لصـالح المقاولات الذاتية و المستقلين من أجل الحصول على الزبائن وتقوم لهذا الغرض بتكوين وتوجيه المهنيين من أجل الحصول على التصديقات لدى هيئات الوصاية.	
		4.2.2 دعم المؤسسات و الباحثين عن التشغيل من أجل تدارك التأخر الرقمي	وضع برامج لدعم إدخال المعلوماتية في التسيير وفي أنشطة الإنتاج وتوفر الإجراءات و التمويلات.	

المحورالإستراتيجي 3- توجيه تنمية رأس المال البشري حسب منطق متمحورحول الطلب

محورإستراتيجي	هدف خاص	أهداف عملية	نتائج / أنشطة	شركاء
3. دعم تنمية رأس المال البشري .	1.3 تنمية الكفاءات الأساسية	1.1.3 محاربة التسرب المدرسي من الابتدائية	وضع برنامج للتحويلات بشروط لصالح الأسر المحتاجة ويلعب دور وقائي من المغادرة المبكرة للدراسة.	وزارة التشغيل، القطاع المكلف بالتهذيب الوطني، وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة الوظيفة العمومية والعمل، المنتخبون المحليون، منتدى بلانتريم، المجتمع المدني، التحويلات النقدية، وكالة التقدم، الطقاع المكلف بالتعليم العالي
		2.1.3 ترقية التعليم العالي والتكوين المهني بهدف تنمية قدرات التأطير للاقتصاد الوطني	الشروع في استثمار طموح في التعليم العالي والتكوين المهني بهدف الاستجابة للحاجات المستقبلية لاقتصاد موريتاني منتج وتنافسي.	
		3.1.3 تحسين عمليات الانتقال بين المدرسة والتكوين المهني (تنمية برنامج للتعليم والتدريب)		وزارة التشغيل والوزارات القطاعية المكلفة بالتعليم الأساسي والثانوي والعالي و الجمعيات المهنية.
	3.2 عقلنة تسيير العلاقة مع سوق العمل و مؤسسات التعليم	1.2.3 الملاءمة بين العرض من التكوين	إطلاق برنامج طموح للتدريب مرتكز على خطة تشاركية لتحسين مستوى الوحدات والمشرفين على التدريب يسهل	وزارة التشغيل والتكوين المهني، القطاع المكلف

	والتكوين	وحاجات السوق .	الـدمج المهني ويعتمـد على جسـور ومنظومـة للتوجيـه بـين مؤسسـات التكـوين الإعداديـة و الثانويـة و المهنيـة والعاليـة والجمعيات المهنية.	بالتعليم العالي
		2.2.3 ترقيــة متابعــة وتقيــيم مؤسســات وبرامج التعليم العالي والتكوين المهني.	تكييف التكوينات مع الحاجات المعبر عنها في	
		3.2.3 تنشــيط الشــراكة بــين مؤسســات التعليم العالي والمقاولات	إعـداد اتفاقيـات بـين المقـاولات و مؤسسـات التعليـم العـالي والتكوين المهني من أجل تسهيل حصول الطلاب على التدريب التطبيقي الإجباري.	وزارة التشــغيل والتكــوين المهني، المعهد الـوطني لترقيـة التكــوين الفنــي والمهنــي، القطاعان العام والخاص
	3.3 تنمية التكوين المستمر في أفق تصنيف الاقتصاد	1.3.3 الشروع في برنامج لمحو الأمية الوظيفي	وضع برامج لمحـو الأميـة الـوظيفي تفتح الطريق نحـو التكوين الفني والتسيير وكذا أنشطة تكوين لرؤساء المقاولات وعمالهم في مختلـف القطاعـات بهـدف مسـاعدة وحـدات الإنتـاج على تحسين المستوى وخول النظام المصنف	الـوزارة المكلفـة بالتشـغيل، القطاعــات الخاصــة،وزارة الشـؤون الاجتماعيـة، وزارة الشـؤون الإسلامية، المجتمع المـدني، مكاتـب الدراسـات المكلفة بالتكوين
		2.3.3 وضع تكوينات مستمرة لصالح المؤسسات الصغرى.		
		3.3.3 وضع نظام لتثمين المكتسبات من التجارب	إنجاز الإطار الوطني للتصديق . وضع نظام لتصديق المكتسبات من التجارب والإجراءات.	
	4.3 تحسين نظام الحماية الاجتماعية	1.4.3 السهر على تطبيق النصوص المتعلقة بالحماية الاجتماعية.	تحسيس أرباب العمل حول تطبيق النصوص من أجل ضمان التغطية الاجتماعية للعمال.	وزارة التشغيل والتكوين المهني/ وزارة الوظيفة العمومية والعمل/ أرباب العمل/ النقابات/ المجتمع المدني
		2.4.3 وضع قاعدة اجتماعية لدمج الاقتصاد	اتخـاذ مبـادرة و/ أو مراجعــة النصــوص التي ســتأخذ في	

		غير المصنف.	الحسبان الاقتصاد غير المصنف.	

المحور الإستراتيجي 4- تطوير إطار حكامة التشغيل

محور إستراتيجي	هدف خاص	أهداف عملية	النتائج	الشركاء
4. تنمية إطار الحكامة	1.4 محورة أحسن لسياسة التشغيل مع السياسات الأخرى	1.1.4 وضع هيئة وزارية بينية تنسق سياسة التشغيل والسياسات الأخرى.	إنشاء لجنة وزارية تنسق بين سياسة التشغيل والسياسات الأخرى.	الحكومة والوزارة الأولى
		2.1.4 وضع هيئة استشارية متعددة الفاعلين	إنشاء مجلس عالي لترقية التشغيل وكذا هيئة فنية للتنفيذ: لجنة فنية لمتابعة التشغيل.	
		3.1.4 تحديد نقاط اتصال للتشغيل في القطاعات	اهتمام كافة القطاعات بفرص خلق التشغيل و تحفيز طلب العمل لدى المؤسسات الخصوصية واحتياجات ترقية قابلية التشغيل والشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل منح وظائف إنتاجية للمقاولات الصغيرة والمتوسطة والمقاولات الصغرى حسب صيغ مختلفة(تسيير بالانتداب، إيجار الأرض)	وزارة التشغيل، الوزارات القطاعية
		4.1.4 إعداد تقرير سنوي حول سياسة التشغيل	إعداد جميع الولايات والوزارات القطاعية لتقارير حول آفاق عرض وطلب العمل ومساهمتها عبر هذه التقارير في إعداد التقرير السنوي حول سياسة التشغيل.	وزارة التشغيل ، الوزارات القطاعية، المصالح الجهوية.
	2.4 دعم أدوات سياسة التشغيل	1.2.4 دعم قدرات التحليل والتنسيق وبرمجة سياسة التشغيل عبر إعادة تنظيم المصالح وتقديم مصادر بشرية ووسائل للدراسات.	التجهيز القوي للإدارات المركزية من أجل تصور وتحليل سياسات التشغيل: اكتتاب أطر من أجل: - تنظيم وتنفيذ النظام الموريتاني للمعلومات حول التشغيل.	وزارة التشغيل، قوانين المالية

			- خطـط عمـل للقطاعـات ولجان التشغيل في الولايات . - تـولي سكرتيريا المجلس العـالي لترقية التشغيل.	
		2.2.4 إعادة نشر بعثات الاستقبال والتوجيه لـدى وكالـة تشـغيل الشـباب بـدعم وسـائلها خاصة متابعة سوق العمل والمقاولات .	إعـادة تنظـيم وكالـة ترقيـة تشـغيل الشـباب وإعـادة تقيـيم شـروط ممارسـة المهام وحشد وسائل لبدء عملها انطلاقا مـن سـنة 2020 لتغطيـة الخمسـيتين المواليتين.	وزارة التشغيل، وكالة ترقية تشغيل الشباب
		3.2.4 وضع منظومة مدمجة لتمويل التشغيل.	وضـع عمليـة لنقـل المعلومـات المرتبطـة ببرامج التشـغيل على المسـتويين الترابي والقطـــاعي واســـتقبال وزارة الماليـــة للمعلومـــات الضـــرورية لتخصـــيص ميزانيات دعم التشغيل وإنشاء منظومة تمويل التشغيل و جعلها جاهزة.	وزارة التشغيل ، القطاع المكلف بالمالية.
	3.4 دعم قاعدة المعرفة	1.3.4 إقامة مرصد للتشغيل والتكوين.	الصيغ المتتالية للمسح الوطني المرجعي حول التشـغيل في القطاع غير المصنف تسـمح بتـوفر معلومـات دقيقـة حـول الحاجـات الكميـة والكيفيـة لتنميـة التشـغيل و تحديد أرقام حجم المصادر التي يتعين تخصيصها للبرامج النشـطة المستهدفة للتشغيل.	وزارة التشغيل، المرصد الوطني للتشغيل، المكتب الوطني للإحصاء
		2.3.4 إقامة استمرارية المعلومات الإحصائية الأساسية عبر وضع تطبيق إحصائي خاص بمتابعـة سياسـات التشـغيل فـي جميـع القطاعات.	وضع فرق عمل لتثمين قواعد البيانات المنبثقة عن العمليات الإحصائية (مسح وإحصـاء) التي لهـا تـأثير على معرفـة التشغيل لضمان التناسق بين الهيكلات	وزارة التشغيل، المكتب الوطني للإحصاء

			وطرق التصنيف وطرق المطابقة وإتاحة المقارنة بين بيانات مختلف المصادر.	
		3.3.4 تطوير برامج للمسح لدى المقاولات بالتعاون الوثيق معها .	وضع برنامج منسق للمسوح حول المقاولات بطريقة تغطي بالتدريج كافة القطاعات بهدف قياس الاحتياجات من التشغيل وتمييز مستوى وديناميكية الإنتاجية في مختلف القطاعات.	وزارة التشغيل، المكتب الوطني للإحصاء.
	4.4 تحسين التغطية الترابية	1.4.4 إنشاء هيئات عمومية مكلفة بترقية التشغيل في الولايات.	وضع هيئات عمومية على مستوى الولايات تحلل الحاجات من خلق التشغيل وتحدد مشاريع تنمية الخدمات العمومية وفرص تثمين المصادر القاعدية في شُعب الزراعة والصيد والمعادن وتعد المشاريع وتقيم الكفاءات البشرية والمالية الضرورية لتنفيذها وتحدد أولويات العمل على مستوى الولايات .	وزارة التشغيل، المصالح الإدارية الجهوية.
		2.4.4 إقامة مجالس للتشاور من أجل ترقية التشغيل في الولايات (القطاعان العام والخاص، النقابات، الجمعيات والوسطاء البينيين في سوق العمل)	وضع إطار للشراكة بين القطاعين العام والخاص على مستوى الولايات لترقية التشغيل من أجل الوقاية من مشاكل التشغيل ومواكبة المبادرات الرامية إلى ترقية التشغيل على المستوى الإقليمي	وزارة التشغيل، المصالح الإدارية الجهوية، الجماعات المحلية، جمعيات المجتمع المدني.

المراجع البيبليوغرافية

<u>نصوص قوانين ونُظم:</u>

- القانون التوجيهي المتعلق بالإستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك 2018-2030 .
- القانون رقم 2004/017 بتاريخ: 06 يوليو 2004 المتضمن مدونة الشغل؛
- المرسوم رقم 2005/002 و و ع ت المتضمن لإنشاء الوكالة الوطنية لترقية تشغيل الشباب والمحدد لقواعد تنظيمها وعملها؛
- المرسوم رقم 2005/045 بتاريخ: 19 مايو 2005 المحدد لقواعد تنظيم وتسيير وعمل صندوق الوكالة الوطنية لترقية تشغيل الشباب؛
- المرسوم رقم 2013/6/193 بتاريخ 29 اكتوبر 2013 المحدد لصلاحيات وزير التشغيل والدمج والوظيفة العمومية وتنظيم الإدارة المركزية لقطاعه .
- المرسوم رقم 2002/053/ وأ: وت و المتضمن إنشاء المعهد الوطني لترقية الفني والمهني .

<u>دراسات ومنشورات:</u>

المكتب الوطني للإحصاء:

- الإحصاء العام للسكان والمساكن (2000)
- الإحصاء العام للسكان والمساكن سنة (2013)
- المسح الوطني حول التشغيل والقطاع غير المصنف سنة 2017
- المسح الوطني المرجعي حول التشغيل والقطاع غير المصنف سنة 2012
- مواصفات الفقر في موريتانيا سنة 2014
- مواصفات الفقر في موريتانيا سنة 2008
- جدول مصادر التشغيل سنة 2013 بالأسعار الجارية والثابتة
- سلسلة بيانات حول الناتج الداخلي الخام من سنة 2000 إلى سنة 2015
- الدلائل الإحصائية لموريتانيا سنوات 2011، 2014،2015 و2016
- الإسقاطات الديمغرافية

وزارة الاقتصاد والمالية:

- إستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك 2018-2030
- الإطار الإستراتيجي لمحاربة الفقر 2011-2015
- تقرير الدولة حول نظام التهذيب الوطني 2015

وزارة التشغيل والتكوين المهني والتقنيات الجديدة للإعلام والاتصال

- الإستراتيجية الوطنية للتشغيل وخطة عمل 2009-2013
- الإستراتيجية الوطنية لتنمية التكوين الفني والمهني 2010-2020

المركز الموريتاني لتحليل السياسات:

- دراسة حول الملاءمة بين الهيئات المكلفة بالتشغيل 2013
- تقييم للسياسات والبرامج والإجراءات المتخذة لصالح تشغيل الشباب في موريتانيا 2012 .

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

- الآلية العملية للتنسيق بين المؤسسات المكلفة بمسائل التشغيل والتكوين 2010

الوكالة الوطنية لترقية تشغيل الشباب

- دراسة استشرافية حول نمو السكان وانعكاساته على تشغيل الشباب والنساء 2010

الصندوق الوطني للإيداع والتنمية

- تقرير الأنشطة لسنة 2015

البنك الإفريقي للتنمية

- مشروع الدعم للتكوين ولترقية الشباب، تقرير التقييم سنة 2014

مكتب العمل الدولي:

- برنامج الدولة لترقية العمل اللائق في موريتانيا 2012-2015
- المعهد الوطني لدعم ترقية التكوين الفني والمهني
- تقرير صياغة لدراسة الدمج 2015
- تقديم البرنامج الوطني لدعم تنمية التكوين عبر التدريب

قطاع الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة قسم السكان 2013

- آفاق سكان العالم سنة 2012

لائحة الأشخاص المقابَلين

الاسم الكامل	المسؤولية
وزارة التشغيل والتكوين المهني وتقنيات الإعلام والاتصال	
معالي السيد سيدنا عالي ولد محمد خونا	وزير
السيد محمد ولد هيبه	أمين عام
السيد محمد سليمان ولد حيبلا	مكلف بمهمة
الدكتور عبد الله ولد أواه	مستشار فني
السيد محمد الشيخ سيدي لحبيب	مدير التشغيل
السيد سيدي المختار ولد أحمد الهادي	مدير الدراسات والبرمجة والتعاون
سيد أحمد إيوه	مدير التكوين الفني والمهني
حمدي ولد البكاي	مدير ترقية التمويلات الصغيرة والدمج المهني
وزارة الاقتصاد والمالية	
السيد سيدي محمد ولد زنفور	مدير تنسيق إستراتيجية النمو المتسارع
وزارة الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي	
السيد سيدي عبد الله سيد محمد لعزيز	مدير الدراسات والبرمجة والتعاون
المعهد الوطني لترقية التكوين الفني والمهني	
السيد محمد الأمين سيد	المدير العام
السيد أحمدو ماني	رئيس قطاع الهندسة التربوية
الوكالة الوطنية لترقية تشغيل الشباب	
السيد بيت الله ولد أحمد لسود	المدير العام
السيد عبد الفتاح ولد عبد الفتاح	مدير عام مساعد
السيد سيدي ولد محمد	مدير التوظيف
السيد محمدو ولد عبد الله	مدير مرصد التشغيل
السيد البشير ولد بد الرزاق	مدير تنمية الكفاءات
السيد محمد الراظي ولد سيد المختار	مستشار مكلف بالمتابعة والتقييم
السيدة فاطمة منت المعيوف	مستشارة
السيدة مريم منت سيدي محمد	مستشارة قانونية
المكتب الوطني للإحصاء	
السيد محمد المختار ولد أحمد سيدي	المدير العام
السيد الطالب عبد الرحمن المحجوب	مدير عام مساعد

السيد با عمر خاليدو	مدير الإحصاءات الاقتصادية والحسابات الوطنية
الاتحاد الوطني لأرباب العمل الموريتانيين	
السيد حمود ولد أعثيمين	الأمين العام لاتحادية الصناعة والمعادن
السيد أحمد ولد خيرو	الأمين العام لاتحادية الزراعة
السيد محمد الأمين ولد محمد محفوظ (ميني)	خبير في تنمية المقاولة
صندوق الإيداع والتنمية	
السيد الشيخ عبد الله ولد الشيخ عبد الله	المستشار المكلف بالدراسات الاقتصادية
اتحاد العمال الموريتانيين	
السيد محمود خيرو	الأمين التنفيذي المكلف بالعلاقات الخارجية
السيد بو مدين أحمد سالم	الأمين التنفيذي المكلف بالتنظيم والإدارة
السيد با ممدو حمادي	الأمين التنفيذي المكلف بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية
مكتب الشغل الدولي في نواكشوط	
السيد فريدريكو	منسق المكتب في نواكشوط
السيد سيدي محمد ولد الشيخ	منسق مشروع PECABAT المكلف بالإستراتيجية الوطنية للتشغيل والنظام الموريتاني لمعلومات التشغيل
السيدة ابتسام سيدي ابراهيم سيدات	استشارية مشروع النظام الموريتاني للمعلومات حول التشغيل والتكوين
السيد اسلمو ولد محمد	استشاري النظام الموريتاني للمعلومات حول التشغيل والتكوين

الملحق الأول: تفاصيل تقديرات الحاجة من التشغيل

1. تقديرات الأعداد المتوسطة للأفواج المطرودة أو الخارجة من الجهاز التربوي

يشتمل جهاز التهذيب والتكوين على عدد هام من المطرودين الذين لم يتمكنوا من إكمال المرحلة الابتدائية ولم يحصلوا على شهادة الختم الدروس الابتدائية.

الملحق الأول: - جدول 1 تقديرات عدد الشباب الخارجين سنويا من مختلف مراحل الدراسة نحو 2012.

المرحلة المنتهية بشهادة	الأساسي	الإعدادي	الثانوي	الفني والمهني	العالي	المجموع
متمدرسون من 15 إلى 24 سنة	533680	31617	86115	4891	20623	676925
المتخرجون سنويا	11505	895	1899	1197	5716	38821
% من المتخرجين سنويا	%2.2	%2.8	%2.2	%24.5	%27.7	%5.7

المصدر: تقديرات المسح الوطني المرجعي حول التشغيل في القطاع غير المصنف 2017

نلاحظ على أساس مسح التشغيل في القطاع غير المصنف لسنة 2012 أن من بين المتمدرسين توجد نسبة 2% تغادر في المرحلة الأساسية و 2.8% تغادر في المرحلة الإعدادية و24.5% يغادرون في المرحلة الفنية والمهنية و27.7% يغادرون في مرحلة التعليم العالي و تشتمل هذه الأعداد على حملة شهادات وكذلك طلاب تركوا الدراسة.

انطلاقا من هذه البيانات وعلى أساس تقديرات أعداد المتمدرسين اعتبرنا سيناريوهين اثنين: سيناريو الاتجاه الذي ينتج معدلات متوسطة للخارجين من الجهاز التربوي حسب ملاحظات 2010-2011 وسيناريو القطيعة الذي يستخلص نسب للخارجين تتوافق مع مستوى تمدرس السكان في أفق 2030.

الملحق الأول – الجدول 2 معدلات المتخرجين من مراحل الجهاز التربوي

السيناريو	الابتدائي	الإعدادي والثانوي والتكوين المهني	العالي
الاتجاه	%2.2	%3.3	%27.7
القطيعة	%1.0	%6.0	%30.0

في سيناريو القطيعة يكون مستوى الدراسة أعلى منه في سيناريو الاتجاه ومعدل الخروج في المرحلة الابتدائية أقل في هذا السيناريو وتكون نسب الخروج أكبر في مراحل الثانوي والتكوين المهني وكذا في مرحلة التعليم العالي.

ويترتب على هذه الفرضيات وعلى أساس تقديرات أعداد المتمدرسين الموجودة في الفقرة 1.3 وجود أعداد من الشباب يحتمل نزولهم إلى سوق العمل. يقدم الجدول التالي هذه الأعداد في أفق 2030.

السنوات	سيناريو الاتجاه				سيناريو القطيعة			
	ابتدائي أو دونه	ثانوي ومهني	عالي	مجموع	ابتدائي أو	ثانوي ومهني	عالي	مجموع
2015	61032	6466	7549	75047	54956	11920	8171	75047
2016	61242	6953	8077	76272	54372	12994	8906	76272
2017	61340	7483	8643	77465	53591	14166	9708	77465
2018	61356	8057	9248	78661	52632	15447	10581	78661
2019	61282	8682	9895	79859	51478	16847	11534	79859
2020	61081	9360	10588	81029	50081	18376	12572	81029
2021	60794	10099	11329	82222	48470	20048	13703	82222
2022	60373	10902	12122	83397	46584	21877	14936	83397
2023	59813	11777	12970	84561	44403	23876	16281	84561
2024	59068	12730	13878	85676	41865	26065	17746	85676
2025	58147	13768	14850	86765	38962	28460	19343	86765
2026	57878	14900	15889	88668	36502	31082	21084	88668
2027	57421	16135	17001	90558	33622	33954	22982	90558
2028	56721	17483	18192	92396	30246	37100	25050	92396
2029	55810	18955	19465	94230	26377	40549	27304	94230
2030	54690	20562	20827	96080	21988	44330	29762	96080
خريحون 2030-2015	**948049**	**194312**	**210522**	**1352883**	**686131**	**397090**	**269662**	**1352883**

حجم دفعات الشباب البالغين سن العمل هو نفسه بالنسبة لسيناريوهين وما تغير هو أعداد الخارجين من كل مستوى مدرسي وهكذا بالنسبة لمجموع الفترة 2015-2030 سيكون عدد الخارجين من المرحلتين الثانوية والمهنية يبلغ 194312 حسب سيناريو الاتجاه مقابل 397090 في سيناريو القطيعة، أما الخارجون من التعليم العالي فسيبلغون 210522 في سيناريو الاتجاه مقابل 269662 في سيناريو القطيعة.

الرقم 2 تقديرات أعداد غير النشطين البنيويين من بين الأفواج البالغة سن العمل .

كل المطرودين والخارجين من الجهاز التربوي والتكوين لا يتوجهون إلى سوق العمل ويصبح عدد منهم في حالة عدم النشاط البنيوي.

الملحق الأول: جدول 4 تقديرات معدلات عدم النشاط بسبب اجتماعي حسب مستوى الدراسة من 15 إلى 24 سنة.

	بدون	ابتدائي	ثانوي	عالي
% لأعداد الخارجين من الجهاز التربوي	%22.8	%26.0	%7.5	%7.7

المصدر: المسح حول التشغيل في القطاع غير المصنف 2012

من أجل تقدير أعداد غير النشطين البنيويين الموجودين في الأفواج السنوية المتوسطة للشباب في سن 15-24 سنة ، اعتمدنا على الخارجين من الجهاز التربوي وعلى سلوك الدخول في عدم النشاط بالنسبة للشباب في سن 15-24 سنة حسب الملاحظ في المسح حول التشغيل في القطاع غير المصنف خلال 2012-2013 .

الملحق الأول: جدول 5 أعداد غير النشطين البنيويين من 15 إلى 24 سنة حسب المستوى الدراسي وسيناريو الاتجاه للفترة 2015 إلى 2030.

السنة	سيناريو الاتجاه				سيناريو القطعية			
المستوى الدراسي	ابتدائي أو دونه	ثانوي ومهني	عالي	مجموع	ابتدائي أو دونه	ثانوي ومهني	عالي	مجموع
2015	14355	488	584	15426	12745	899	632	14276
2016	14416	524	625	15565	12621	980	689	14290
2017	14452	564	669	15685	12451	1068	751	14271
2018	14470	608	715	15793	12242	1165	819	14225
2019	14467	655	766	15888	11988	1270	892	14151
2020	14436	706	819	15961	11679	1386	973	14037
2021	14386	762	876	16024	11322	1512	1060	13894
2022	14306	822	938	16066	10902	1650	1156	13707
2023	14195	888	1003	16086	10416	1800	1260	13476
2024	14041	960	1074	16075	9848	1965	1373	13187
2025	13849	1038	1149	16036	9198	2146	1496	12840
2026	13805	1124	1229	16158	8649	2344	1631	12624
2027	13720	1217	1315	16252	8005	2560	1778	12344

11984	1938	2798	7249	16305	1407	1318	13579	2028
11550	2112	3058	6380	16326	1506	1429	13391	2029
11039	2303	3343	5394	16317	1611	1551	13156	2030
211895	20863	29943	161089	255964	16287	14652	225024	المجموع للفترة 2015-30

اعتبرنا أن هذا السلوك سيبقى ثابتا من 2015-2030 إلا أنه بما أن معدلات عدم النشاط تتناقص مع مستوى الدراسة فإنه يترتب على ذلك تحسن في المستوى الدراسي في الشباب سيؤدي إلى تقليص حصة غير النشطاء البنيويين في أفواج الشباب من 15 إلى 24 سنة.

وهكذا خلال الفترة 2015-2030، حسب سيناريو الاتجاه فإن زيادة عدد غير النشطاء البنيويين ستبلغ 256.000 مقابل 212.000 فقط بالنسبة لسيناريو القطيعة.

وستكون حصة الأعداد ذات المستوى الأدنى من مستوى الإعدادية 88% في سيناريو الاتجاه و 76% في سيناريو القطيعة وسيكون حجم المستويات الثانوية والمهنية وعلى مستوى التعليم العالي في سيناريو الاتجاه على التوالي 5.7% و 6.4% ستكون هذه النسب في سيناريو القطيعة على التوالي 14.1% و 9.8% .

3. تقديرات الخارجين من سوق العمل بسبب السن

من أجل تقدير عدد الخارجين من سوق العمل بين 2015 و2030 اعتمدنا على السن بالنسبة للأفواج القادمة على سوق العمل حسب ما هو ملاحظ سنة 2016 في مسح التشغيل في القطاع غير المصنف سنة 2017.

و ينتج من ذلك أن عدد الخارجين من سوق العمل بسبب التقدم في السن يبلغ 157260 شخص على امتداد الفترة من 2015 إلى 2030 وتبدأ الأعداد السنوية سنة 2015 من 6238 وتنتهي سنة 2030 عند 15265.

ستكون حصة الأشخاص المنسحبين من سوق العمل دون مستوى دراسي 56% وحصة المستويين الابتدائي والثانوي هي على التوالي 17% و 16% وستكون حصة الأشخاص ذوي المستوى العالي 11%.

الملحق الأول: جدول 6 تقديرات عدد الخارجين من سوق العمل بسبب السن (60 سنة وزيادة) حسب الشهادة.

	المستوى الدراسي				
السنوات	بدون	ابتدائي	ثانوي	عال	مجموع
2015	4776	486	945	52	6258
2016	4694	617	943	110	6364
2017	4613	783	942	233	6572
2018	4534	995	941	494	6963

2019	4456	1264	939	1045	7704
2020	4379	1605	938	2211	9133
2021	4635	1648	1030	1963	9277
2022	4906	1693	1132	1743	9474
2023	5192	1738	1243	1548	9722
2024	5496	1785	1366	1375	10021
2025	5817	1833	1500	1221	10371
2026	6180	2012	1776	1168	11136
2027	6567	2209	2102	1117	11995
2028	6978	2425	2489	1069	12960
2029	7414	2662	2946	1022	14044
2030	7878	2922	3488	978	15265
المتخرجون بين 2015-2030	88515	26676	24720	17350	157260

4. تقديرات أثر الهجرات على تطور السكان المهيئين للتشغيل

نستخدم في هذه الوثيقة، فيما يتعلق بأعداد السكان، التقديرات الحديثة المنشورة في موقع المكتب الوطني للإحصاء وفي المقابل سنستخدم بيانات الأمم المتحدة فيما يخص الهجرات الدولية مع دعم تلك البيانات عند الحاجة بنتائج الإحصاء العام للسكان والمساكن سنة 2013.

حسب مواصفات الهجرة التي حددها صندوق اليونيسيف بالنسبة لموريتانيا، فإن مخزون المهاجرين الذين غادروا موريتانيا قد يصل سنة 2013 عدد 116673 شخص من بينهم 50.05% في إفريقيا وأساسا في السنغال 40955) ونيجيريا (34196) وفي مالي (14488) ويشمل المواطنون المستقرون في فرنسا (16380) وفي اسبانيا (10654) بالنسبة لـ 23% من المهاجرين الموريتانيين، يقدر مخزون المهاجرين الذين دخلوا موريتانيا سنة 2013 بعدد 75291 من بينهم 45775 قادمون من السنغال و 16338 من مالي و 6635 من غينيا و 3505 من الجزائر و 3018 من فرنسا .

الملحق الثالث: الجدول 7 النمو الطبيعي وأعداد المهاجرين حسب قطاع السكان في الأمم المتحدة .

مؤشرات	1985-90	1995-00	2005-10	2010-15
معدل النمو السنوي المتوسط (%)	2,72	2,97	2,75	2,45
المعدل السنوي للنمو الطبيعي (بالنسبة لـ 1000 ساكن)	30,32	28,86	26,84	25,53
المعدل الإجمالي للهجرة الصافية (بالنسبة لـ 1000 ساكن)	-3,20	0,79	0,59	-1,04
مجموع الهجرة الصافية (الأعداد بالآلاف)	-30	10	10	-20

المصدر: اليونيسيف- مواصفات الهجرة في موريتانيا

حسب تقديرات قطاع السكان في الأمم المتحدة، عرفت موريتانيا فترة هجرة صافية بين 1985 و 1990 مع معدل خروج من 30.000 مهاجر في السنة تلتها عشرية من الهجرة الصافية الإيجابية مع رصيد متوسط للدخول من 10.000 شخص في السنة وخلال الخمسية 2010-2015 عاد التوازن لصالح الهجرة مع رصيد سنوي صافي للخروج بلغ 20.000 شخص.

لقد أعدنا استخدام النسب التصاعدية والتقديرات الثابتة على هذا المسار ووزعناها على أساس البنيات حسب الجنس و المستوى الدراسي في بيانات الإحصاء العام للسكان والمساكن سنة 2013.

المربع 2: الهجرة حسب الإحصاء العام للسكان والمساكن 2013

ليس لمفهوم الاغتراب و الهجرة من معنى إلا من حيث عدد المهاجرين ما دام الأمر يتعلق بتحديد المخزون فإن المعيار الوحيد غير القابل للنقاش هو معيار الولادة على أرض خارجية .

وأيضا نجد فروقا بينة في تطور أعداد المهاجرين بين مختلف المصادر .

حسب الإحصاء العام للسكان والمساكن 2013 كان عدد المهاجرين الدوليين يقدر بأكثر من 704 آلاف شخص. على خلاف المهاجرين من جنسية أجنبية (63%) الذين يستقرون في الوسط الريفي والمهاجرين من جنسية موريتانية الذين يستقر أغلبهم (90%) في المدن. فقد استقبلت نواكشوط 449.000 مهاجر بما أن الأغلبية من جنسية موريتانية

مخزونات المهاجرين الدوليين حسب الجنسية والجنس والوسط حسب الإحصاء العام للسكان والمساكن 2013

الجنسية	مجموع			النسبة المئوية للريفيين		
	رجل	امرأة	مجموع	رجل	امرأة	مجموع
موريتانية	342 335	280 382	622 717	9,6	10,4	10,0
أجنبية و غير محددة	44 708	36 909	81 617	57,0	70,4	63,0
مجموع المهاجرين	387 043	317 291	704 334	15,1	17,4	16,1

المصدر: الإحصاء العام للسكان والمساكن 2013، الباب 6

الهجرة الأجنبية للاستقرار في الوسط الحضري هي هجرة بسبب فرص الاستفادة من المؤهلات في حين أنها في الوسط الريفي من المناسب ربطها بالبحث عن وسائل العيش.

87% من هجرة الجنسية الموريتانية هم من دول إفريقية خاصة من مالي والسنغال وتمثل الهجرة القادمة من الدول العربية المرتبة العاشرة وتلك القادمة من الدول الأوربية نحو 3% .

وتتعلق الهجرة التي يقل تاريخها عن سنة واحدة بنحو 91.8 ألف شخص من بينهم 68.000 في الوسط الحضري والهجرة في الوسط الريفي هي ظاهرة حديثة: 58% من الأشخاص هاجروا منذ أقل من 4 سنوات في حين لا تبلغ هذه النسبة في الوسط الحضري سوى 31.2% وفي المجموع فإن 15% فقط من المهاجرين قد هاجروا منذ أقل من سنة واحدة.

المهاجرون نحو موريتانيا (موريتانيون وأجانب)

	2001-1991	2002-2007	2008-2012	2013
تقديرات الأعداد د السنوية المتوسطة	16006	24870	63168	91829
% من النساء	45,8%	43,9%	43,4%	41,1%
% مستقرو ن في الوسط الحضري	94%	92%	75%	74%

المصدر: الإحصاء العام للسكان والمساكن 2013- الجدول 6 ب 1.7 – ص 64، الباب 6

يستنتج من ذلك بالنسبة لسنة 2012 خروج 47182 شخص ودخول 28556 وتتألف النسبة الأكبر من الخارجين من الرجال بأغلبية (87%) و من هم بدون مستوى دراسي (6.5%) ونسبة ملحوظة (14.4%) من الأشخاص ذوي المستوى الدراسي العالي.

الملحق الأول: - الجدول 8 تقديرات الأعداد السنوية للهجرة الصافية في موريتانيا من 15-64 سنة (دخول وخروج)

المستوى الدراسي	الاغتراب سنة 2012			الهجرة سنة I2012		
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
بدون مستوى	28 996	3 793	32 789	6714	6670	13 384
ابتدائي	4 032	564	4 596	3893	3461	7 354
ثانوي	2 514	484	2 998	3680	2380	6 060
عالي	5 792	1 007	6 799	1353	405	1 758
المجموع	41 334	5 848	47 182	15 641	12 915	28 556

تدفق المهاجرين المقدر في 28556، هو أكثر توازنا بين الجنسين (54% من الرجال) مع نسب أكثر انخفاضا من الأشخاص بدون مستوى تعليمي (46.9) و أكثر ارتفاعا بالنسبة لنسب المستوى الابتدائي (25.8%) أو الثانوي (21.2%) .

لقد قمنا بتقدير تدفق المهاجرين بناء على السيناريوهين سيناريو الاتجاه وسيناريو القطيعة معتمدين على آثار التغير في المستوى الدراسي للسكان في حالة سيناريو القطيعة وبالنسبة لسيناريو الاتجاه الذي استخدمناه أساسا للتقدير، اخترنا نسبة نمو موحدة لتدفق المهاجرين الصافي من 0.85% من 2015 إلى 2030 واعتبرنا أن سيناريو الاتجاه يعكس أثر رقابة أكبر للدولة الموريتانية على الحدود.

الملحق الأول جدول 9: تقديرات التدفق السنوي الصافي للمهاجرين من 15 إلى 64 سنة خلال 2015 إلى 2030.

سيناريو	سيناريو الاتجاه				سيناريو القطيعة			
مستوى دراسي/ سنة	2015	2020	2025	2030	2015	2020	2025	2030
بدون مستوى	19405	20244	21119	22032	19405	1344	10833	7391
ابتدائي	-2758	-2877	-3002	-3131	-2758	-2907	-3341	-4039
ثانوي	-3062	-3194	-3332	-3476	-3062	-1547	-2811	-2947
عالي	5041	5259	5486	5723	5041	6208	7436	8908
المجموع	**18626**	**19431**	**20271**	**21147**	**18626**	**1721**	**14142**	**1134**

هكذا تبعا للتقديرات، اخترنا بالنسبة لسيناريو الاتجاه تدفقا صافيا للمهاجرين ينتقل من 18626 سنة 2015 إلى 21147 سنة 2030 ويمتاز هذا السيناريو بدخول صافي للأشخاص في سن العمل الذين لديهم مستوى دراسي ابتدائي وثانوي و خروج صافي للأشخاص بدون مستوى والأشخاص الذين لديهم مستوى دراسي عالي.

يعزز سيناريو القطيعة تطورات سيناريو الاتجاه بين 2015 و 2030 ويتناقص تدفق المهاجرين بدون مستوى دراسي بالثلثين و أصحاب المستوى العالي يزيدون في المقابل بنسبة 55.7%. وتزيد هجرة الأشخاص ذوي المستوى الابتدائي بنسبة 30% وهجرة ذوي المستوى الثانوي تنقص بنسبة 15.2%.

الملحق الثاني: مقارنة بين ضبط تقديرات التشغيل في إستراتيجية النمو المتسارع و إستراتيجية التشغيل.

تناول الضبط الاقتصادي الكلي للتشغيل في وثيقة إستراتيجية النمو المتسارع بصفة أساسية الطلب على القوة العاملة أي التشغيل الذي يدره جهاز الإنتاج.

تقديرات عمليات إنشاء التشغيل مستنتجة من مرونة نمو التشغيل بالمقارنة مع مرونة الناتج الداخلي الخام لمجموع البلد.

المتغيرات الثلاثة المستخدمة لهذا الغرض هي حجم السكان المشتغلين و معدل نمو الناتج الداخلي الخام ومرونة التشغيل بالمقارنة مع النمو.

إستيراتيجية النمو المتسارع تستخدم رقما دون مستوى التقديرات يتعلق بالسكان النشطين المشتغلين.

تحيل تقديرات السكان النشطين المعتمدة في إستراتيجية النمو المتسارع إلى تقديرات السكان النشطين المشتغلين التي تم إعدادها انطلاقا من البيانات الخام للإحصاء العام للسكان والمساكن سنة 2013 و قد تمت مراجعة ملاحظات سنة 2013 من أجل تقدير حجم السكان النشطين المشتغلين سنة 2015.

أعداد السكان النشطين المشتغلين التي اعتمدتها إستراتيجية النمو المتسارع (610.000) هي أقل من الأعداد التي حصل عليها مسح التشغيل في القطاع غير المصنف و المسح الدائم حول ظروف المعيشة فالمسح الدائم حول ظروف المعيشة 2014 و المسح المرجعي حول التشغيل في القطاع غير المصنف 2017 يستخدمان نفس الأسئلة للتعرف على النشطاء المشتغلين و قد استخدم المسح المرجعي حول التشغيل في القطاع غير المصنف سنة 2013 معاملات للتعميم ترتكز على الإحصاء العام للسكان والمساكن سنة 2000.

في حسن استخدم المسح الدائم حول ظروف الحياة 2014 معاملات للتعميم تعتمد على الإحصاء العام للسكان والمساكن سنة 2013، فأعداد السكان النشطين المشتغلين سنة 2015 بالاعتماد على الملاحظة الواردة في المسح الدائم حول ظروف المعيشة 2014 هي 766.000.

مؤشرات التشغيل في المسح الدائم حول ظروف المعيشة 2014 (معدل النشاط ومعدل البطالة) المستخدمة في تشخيص إستراتيجية النمو المتسارع، مطبقة على سكان 2014، تعطي رقما للسكان النشطين المستغلين سنة 2014 يناهز 760.000.

تقديرات نمو السكان النشطين معمدة على إسقاطات النمو في الناتج الداخلي الخام و على الثوابت الخاصة لمرونة التشغيل بالمقارنة مع الناتج الداخلي الخام.

أهداف النمو المعتمدة في السيناريو المعتمد في إستراتيجية النمو المتسارع هي 5% كنسبة نمو للناتج الداخلي الخام في الخمسية الأولى ثم على التوالي 10% و12% في الخمسيتين المواليتين وقيمة مرونة التشغيل للنمو المعتمدة بالنسبة للفترة 2016-2020 هي في المتوسط 0.84 هذا الثابت يعني أن معدل نمو التشغيل سيكون مساويا لـ 84% من معدل نمو الناتج الداخلي الخام.

تترجم هذه الثوابت في أعداد مناصب شغل ناتجة عن النمو .

مبادئ تحديد الأهداف في إستراتيجية النمو المتسارع والإستراتيجية الوطنية للشتغيل مختلفة فبالنسبة لإستراتيجية النمو المتسارع حجم التشغيل ليس هدفا في حد ذاته ولكنه إحدى نتائج النمو، أما بالنسبة للإستراتيجية الوطنية للتشغيل فالأهداف هي رفع نسبة نمو التشغيل والإنتاجية ومعدل النمو فيها يعتبر إحدى النتائج.

أهدف نمو التشغيل والإنتاجية المقترحة في الإستراتيجية الوطنية للتشغيل

	الاتجاه			القطيعة		
القطاعات	التشغيل	الإنتاجية	ناتج داخلي خام	التشغيل	الإنتاجية	ناتج داخلي خام
الزراعة، الغابات، الخ.	3%	1%	4%	-1%	5%	4%
الصيد	5%	2%	8%	1%	3%	4%
المعادن	3%	1%	4%	3%	4%	7%
التصنيع، الماء والطاقة	6%	1%	7%	10%	2%	12%
البناء والأشغال العامة	2%	2%	4%	11%	3%	14%
الخدمات	3%	4%	7%	6%	4%	10%
المجموع	3%	**2%**	5%	5%	**4%**	9%

مقارنة سيناريوهات نمو التشغيل حسب إستراتيجية النمو المتسارع وةالإستراتيجية الوطنية للشتغيل

سيناريوهات	2015	2020	2025	2030
المرجعة: استراتجية النمو المتسارع مخزونات النشطين المشتغلين بالآلاف الزيادة السنوية المتوسطة (النشطين المشتغلين بالآلاف)	642	724 16	ND	ND
الاتجاه الإرادي في استراتجية النمو المتسارع مخزونات النشطين المشتغلين بالآلاف الزيادة السنوية المتوسطة (النشطين المشتغلين بالآلاف)	642	755 23	907 30	1091 37
المرجعة: الاستراتجية الوطنية للتشغيل مخزونات النشطين المشتغلين بالآلاف الزيادة السنوية المتوسطة (النشطين المشتغلين بالآلاف)	760	881 24	1021 28	1184 33
القطيعة : الاستراتجية الوطنية للتشغيل مخزونات النشطين المشتغلين بالآلاف الزيادة السنوية المتوسطة (النشطين المشتغلين بالآلاف)	760	970 42	1238 54	1580 68
المرجعة: استراتجية النمو المتسارع (أساس الاستراتجية الوطنية حالة أساس (مخزونات النشطاء المشتغلين) التغير السنوي للتشغيل	760	857 19	ND	ND
الاتجاه الإرادي: استراتجية النمو المتسارع (أساس الاستراتجية سيناريو قطيعة (مخزونات النشطين المشتغلين) التغير السنوي للتشغيل	760	893 27	1073 36	1291 44

لم يتم حساب نمو التشغيل بالأرقام في أفق 2030 إلا بالنسبة لسيناريو الاتجاه الإرادي والرقم المقترح 09،1 مليون هو دون المستوى ولكنه قريب من رقم سيناريو الاتجاه في الإستراتيجية الوطنية للتشغيل (1.18 مليون شغل جديد) تم خلقه من 2015 إلى 2030. ويكون هدف نمو التشغيل المعتمد في سيناريو القطيعة بصفة تنقل الحاجة الناقصة من الدمج المهني إلى 10% سنة 2030 يفوق 1.6 مليون شغل جديد خلال 15 سنة.

كثافة التشغيل في النمو (مناصب الشغل في السنة بالنسبة لكل نقطة من الناتج الداخلي الخام)

الاستراتجيات/ السيناريوهات	2020	2025	2030
استراتجية النمو المتسارع:			
- سيناريو المرجع	3216	غ م	غ م
- سيناريو الاتجاه الإرادي	4414	3039	3073
- سيناريو الاتجاه الإرادي المعدل	5226	3598	3638
الاستراتجية الوطنية للتشغيل			
- سيناريو الاتجاه	4747	2807	2711
- سيناريو القطيعة	8234	5360	5700

عندما نقارن كثافة النمو من التشغيل نحصل على هذه الوضعية الوسيطة لسيناريو اتجاه الإرادة في إستراتيجية النمو المتسارع بين سيناريوهين في الاتجاه وفي القطيعة للإستراتيجية الوطنية للتشغيل.

في الخلاصة، من المناسب أن نشير إلى أن الفرق الأساسي بين النوعين من التقديرات يأتي من كون الإستراتيجية الوطنية للتشغيل تضع نم التشغيل في سيناريو القطيعة كأحد الأهداف المعيارية الرامية إلى امتصاص الحاجة الناقصة من الدمج المهني. وبالنسبة لإستراتيجية النمو المتسارع فإن الحاجة الناقة من الدمج المهني ليست هي المرجع والهدف هو معدل النمو والتشغيل ليس إلا إحدى النتائج التقريبية.

الملحق الثالث: الأهداف القطاعية المعتمدة في إستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك.

المرتكز 1 – ورشة إستراتيجية لترقية نمو أكثر تنوعا للقطاعات الواعدة

أولا: هدف القطاع الزراعي في سنة 2020

الأداء من الإنتاج:

- المساحات المروية: 84352 هكتار سنة 2020 (من الأرز 68.804 هكتار بدلا من 55087 هكتار، اليوم)

المردودية:

- الأرز: 5.32 ط / هك، 366.000 طن
- القمح 2.64 ط / هك، 18975 طن
- الخضروات: 20 ط/ هك، 107581 طن
- الحبوب المطرية: 147906 طن

معدل تغطية الحاجات المحلية

- الأرز: 114%، تصدير: 27582 طن
- القمح 6% بالنسبة للقمح
- الخضروات: 42%

التمويل: 192 مليار أوقية قديمة

- 76 مليار متوفرة
- 116 مليار يتعين البحث عنها

ثانيا: أهداف قطاع التنمية الحيوانية بالنسبة لسنة 2020

الأداء من الإنتاج:

- 300.000 طن من اللحوم الحمراء
- 20.000 طن من اللحوم البيضاء
- 586.000 من اللبن
- 6.5 مليون قطعة جلد وجلد مدبوغ

الأداء الاقتصادي

- الحصة في الناتج الداخلي الخام الحقيقي: 20%
- المساهمة في خلق مناصب التشغيل: 220.000 شغل

الحاجة من التمويل: 122 مليار أوقية قديمة:

- 49 مليار متوفرة
- 73 مليار يتعين البحث عنها

ثالثا: أهداف قطاع الصيد

الأداء من الإنتاج سنة 2020

- الكميات المفرغة: 700.000 طن (مقابل 300.000 طن سنة 2015
- الكميات المصنعة 500.000 طن، مقابل 250.000 طن سنة 2015

الأداء الاقتصادي:

- الحصة من القيمة المضافة: 10% (بدلا من 5% سنة 2015)
- الحصة من الناتج الداخلي الخام الحقيقي: (4% سنة 2020) (3.1% سنة 2015)

التمويل: 496 مليار أوقية قديمة

- 30 مليار متوفرة
- 466 مليار يتعين البحث عنها

رابعا: أهداف القطاع المعدني سنة 2025

الأداء من الإنتاج: 40 مليون طن

التمويل: 2.62 مليار أوقية قديمة (حسب خطة عمل الوزارة 2015-2020)

- 0.97 مليار متوفرة
- 1.65 مليار يتعين البحث عنها

خامسا: أهداف القطاع الصناعي في سنة 2030

الأداء من الإنتاج:

- إنشاء 250 مؤسسة صغيرة ومتوسطة وصناعة صغيرة ومتوسطة

الأداء الاقتصادي

- الحصة من الناتج الداخلي الخام 10% (6.5% سنة 2015)

التمويل:

- 7 مليارات أوقية قديمة يتعين البحث عنها

سادسا: أهداف قطاع السياحة سنة 2020

الأداء من الإنتاج:

- عدد الأسرة 10.000 سرير

الأداء الاقتصادي:

- القيمة المضافة الحقيقية: 5%
- عدد مناصب الشغل: 4500

التمويل: 3 مليارات أوقية قديمة يتعين البحث عنها

سابعا: أهداف قطاع الصناعة التقليدية

الأداء الاقتصادي والسياحي غير مخصص

التمويل: 1.5 مليار أوقية قديمة يتعين البحث عنها

ثامنا: أهداف مشروع تحسين مناخ الأعمال

الأداء من الإنتاجية غير مخصص

التمويل: 12.772 مليار أوقية قديمة

تاسعا: أهداف الشراكة بني القطاعين العام والخاص

الأداء من الإنتاج غير مخصص

التمويل: 231.9 مليار أوقية قديمة يتعين البحث عنها

عاشرا: أهداف قطاع المالية في سنة 2020

الأداء من الإنتاج:

- معدل النشاط الوسيط المصرفي: 50% (25% سنة 2015)
- معدل النشاط المصرفي: 40% (10%) سنة 2015
- التمويل: 17.43 مليار أوقية قديمة

حادي عشر: أهداف تنمية الاستثمار الخاص والاستثمارات الأجنبية المباشرة

الأداء من الإنتاج: زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 10% في السنة وعدد المقاولات الخصوصية.

التشغيل: غير مخصص

التمويل: 12.772 مليار أوقية قديمة يتعين البحث عنها

ثاني عشر: أهداف ترقية إنشاء المقاولات الصغيرة والمتوسطة

الأداء من الإنتاج: تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتمويلات الصغيرة في الإستراتيجية الوطنية لترقية المقاولات الصغرى والصغيرة والمشروع 2 لدعم قدرات الفاعلين في التمويلات الصغيرة.

التمويل: 13 مليار أوقية قديمة يتعين البحث عنها

ثالث عشر: أهداف قطاع الطاقة

الأداء من الإنتاج سنة 2020: الحصة القابلة للتجديد 35%، الكهرباء الحضرية 2015: 38.8%، 2030: 50%، الكهرباء الريفية في سنة 2030: 40%.

التمويل: 413 مليار أوقية قديمة، 260 مليار منها متوفرة و153 مليار يتعين البحث عنها.

رابع عشر: أهداف البنى التحتية للنقل

الأداء من الإنتاج:

- المشاريع الجارية: فك العزلة (1200 كلم) من 2009 إلى 2019، ميناء الصيد في تانيت، التسليم 2013، مدارج الهبوط في بئر أم أكرين وتيارت الواسعة، أمن المطارات.
- صندوق أمن وصيانة الطرق، 8 محطات لوزن السيارات الثقيلة (التسليم 2020) رصيف خاص بالحاويات في ميناء نواكشوط ميناء الصداقة، طريق وحيد الاتجاه نواكشوط بوتلميت اكتمال الأشغال 2020.
- الميناء اللوجستي في انجاكو – اكتمال الأشغال 2020، جسر روصو اكتمال الأشغال 2019 .
- مشاريع يتعين إطلاقها: ميناء المياه العميقة في نواذيبو، ميناء الفرنانة عند الكلم 28 جنوب نواكشوط، فك العزلة (2000 كلم)، فضاء جوي في أم التونسي، عصرنة المطارات.

التمويل: 1194 مليار أوقية قديمة من بينها 296 موجودة

خامس عشر: أهداف قطاع المياه

الأداء من الإنتاج:

- الحصول على الماء: تغطية نسبة 80% من حاجات السكان من الماء في البلدات التي يزيد عدد سكانها على 150 نسمة بدلا من نسبة 77%، إيصال نسبة الربط إلى 80% بدلا من 73%، إيصال نسبة التوصيلات إلى 60% بدلا من 39% .
- الحصول على الصرف الصحي: في الحضر، الربط بشبكة تجميع المياه المستخدمة و مياه الأمطار بنسبة 50%، معالجة 50% من المياه المستخدمة في نواكشوط ونواذيبو قصد إعادة استخدامها.

التمويل: 350 مليار أوقية قديمة منها 135 مليار موجودة

سادس عشر: أهداف الترقية والتجديد و تقنيات الإعلام والاتصال

الأداء من الإنتاج: تعميم النفاذ إلى مستوى عالي من الانترنت والثقافة الرقمية، إطلاق المستوى العالي جدا من الربط.

- مشاريع جارية: مشروع الربط الوطني الشبكة الوطنية للألياف البصرية، الإطار التنظيمي، مرصد تقنيات الإعلام والاتصال.

- مشاريع يتعين إطلاقها: إدخال المعلوماتية إلى بعض القطاعات، نشر عمليات التجديد.

التمويل: 56 مليار أوقية قديمة من بينها 10 مليارات موجودة

ورشة المرتكز 2: تنمية رأس المال البشري و النفاذ إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية.

أولا: أهداف التهذيب -2020

الأداء من الإنتاج:

- ما قبل المدرسي: نقل المعدل الخام للتمدرس إلى 100% في الابتدائي، ومعدل الانتقال من الأساسي إلى الثانوي: من 55% إلى 60%؛
- الثانوي: نقل معدل الانتقال بين الإعدادي والثانوي من 55% إلى 49% ، معدل النجاح في شهادة ختم الدروس الإعدادية من 29% إلى 40%، معدل النجاح في الباكولوريا: 12% سنة 2015، 18%، سنة 2020، 30% سنة 2030، الشُعب العلمية (70% سنة 2015، 75% سنة 2030)؛
- التعليم العالي:

6. 1. عدد الطلاب بالنسبة لـ 100.000 ساكن: 572 سنة 2015، 700 سنة 2020، 1500 سنة 2030، من بينهم 80% في الشُّعب العلمية و المهنية والفنية؛

7. 2. المعدل الخام للتمدرس: 9% سنة 2015، 11% سنة 2020، حصة التعليم الحر: 4% سنة 2015، 17% سنة 2020، الطلاب الممنوحين في الخارج: 12% سنة 2015، 6% سنة 2020؛

8. 3. مضاعفة حصة الشُّعب المهنية (15% سنة 2020)، ماستر: 10.8% سنة 2015، 15% سنة 2030 .

9. 4. الدكتوراه: 1.87% سنة 2015، 3% سنة 2030

- التعليم الفني والمهني: التكوين الأولي: 5000 مقعد إلى 8000 مقعد، تطوير عرض من التكوين المهيأ للعمل لصالح 30.000 مستفيد، تحسين حصة الفنيين العالين في العرض التي تنتقل إلى 10% (بدلا من 30%) ومعدل دمج الخارجين يكون من 60% إلى 70% .

- محاربة الأمية: تقليص معدل الأمية بنحو 180600 في نهاية سنة 2001.

- التعليم الأصلي: التكامل مع أسلاك التعليم الأخرى – القناطر.

التمويل:

- ما قبل المدرسي و الأساسي: 22 مليار أوقية قديمة من بينها 12 مليار يتعين البحث عنها .
- الثانوي: 22 مليار أوقية قديمة من بينها 12 مليار يتعين البحث عنها .
- التعليم العالي: 43 مليار أوقية قديمة من بينها 3 مليارات موجودة
- الفني والمهني: 80 مليار أوقية قديمة من بينها 12 موجودة
- محاربة الأمية: 3 مليارات أوقية قديمة من بينها 68 مليون أوقية موجودة في السنة
- التعليم الأصلي/ 8 مليارات أوقية قديمة سنة 2017 إلى 2021، من بينها 110 ملايين أوقية موجودة في السنة.

ثانيا: أهداف الصحة

الأداء من الإنتاج

- تحسين الحكامة
- تقديم خدمات الصحة:

10. 1. صحة الأمة والطفل: انتشار تنظيم الأسرة من 17.8% سنة 2015، 50% سنة 2030، استشارات ما قبل الولادة (4 زيارات): 60% سنة 2030، تقليص معدل وفيات الأمهات (عدد وفيات الأمهات بالنسبة لـ 100.000 ولادة حية) من 582 إلى 70، معدل وفيات الأطفال وصغار السن من 115 في الألف إلى 25 في الألف؛

11. 2. رقابة الأمراض المنتقلة وغير المنتقلة، التغطية بالتطعيم: 100%، توفر الأدوية: 100%، 20 مهني صحة لكل 10.000 ساكن .

التمويل:

- الحكامة: 22.4 مليار أوقية قديمة من بينها 18.3 مليار أوقية قديمة موجودة .
- خدمات الصحة: 222.6 مليار أوقية قديمة من بينها 68% موجودة.

ثالثا: أهداف التشغيل

الأداء:

- تقليص البطالة والشغل غير المناسب خاصة لدى النساء والشباب وحملة الشهادات، تنوي فرص التشغيل عبر إنشاء 8000 مؤسسة صغيرة وصغرى ومؤسسة صغيرة ومتوسطة، دعم قابلية التشغيل لدى طالبي التشغيل عبر التدريبات التحضيرية للتشغيل بالنسبة لأكثر من 100.000 مستفيد.

التمويل: 74.78 مليار أوقية قديمة يتعين البحث عنها

رابعا: أهداف الشباب والرياضة

الأداء من الإنتاج:

- الشباب: مراكز المهن الواعدة بالتشغيل في هيئات الشباب من أجل استقطاب الشباب الخارج من نظام التعليم .
- الرياضة: بناء قاعة من 3000 مقعد وملعب 30.000 مقعد

التمويل: 43 مليار أوقية قديمة منها 3 مليارات موجودة

خامسا: أهداف الحماية الاجتماعية والمساواة في النوع

الأداء من الإنتاج:

- الأمن الغذائي: انتشار سوء التغذية لدى الأطفال في سن دون خمس سنوات: 10.1% سنة 2015، 7% سنة 2020، انتشار انعدام الأمن الغذائي: 22.4% سنة 2015، 17% سنة 2030.
- الحماية الاجتماعية: التكفل بجميع المرضى الفقراء، أصحاب الأمراض المزمنة، الأشخاص المسنين، المعوقين، النزاعات العائلية.

التمويل: 17 مليار أوقية قديمة من بينها 6.5 مليارات موجودة

الملحق الرابع: توصيات تتعلق بقاعدة المعلومات الإحصائية من أجل تقييم سياسة التشغيل.

يتعلق هذا الملحق بمعالجة وتحديث البيانات الإحصائية المرتبطة بالتشغيل من أجل بناء قاعدة معلومات من شأنها تحسين جودة تقديرات أهداف التشغيل والإسناد الفعال لممارسة عملية المتابعة والتقييم للإستراتيجية الوطنية للتشغيل.

أولا: وضع المشكلة

يتطلب هذا الهدف الحصول على بيانات تتعلق بالإنتاج والقيمة المضافة والسلاسل المتعلقة بالتشغيل.

لقد لاحظ تقرير النظام الموريتاني لمعلومات التشغيل نقاط الضعف الآتية التي تؤثر على البيانات الإحصائية: عدم انتظام السلاسل، ضعف القدرة على إعداد المؤشرات الأساسية لسوق العمل، (عدم الاستقرار، عدم الاستمرار، عدم الانتظام في جمع البيانات) لاحظ التقرير أيضا ضعف تحليل ونشر البيانات الموجودة. " البيانات المنشورة ضعيفة التوافق ما دامت تختلف في الغالب عن بيانات المصدر الآخر وهي بذلك تجعل المقارنات عرضية و اتخذا القرارات على هذه الأسس يمثل مجازفة و هي معلومات قليلة الانتشار وبالتالي مستخدمة إذا حصل ذلك في دوائر محدودة (الإدارات المتخصصة، الشركاء الفنيين والماليين) وفي ظروف خاصة (إعداد وثائق التخطيط مثل الإطار الإستراتيجي لمحاربة الفقر وإستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك)" .

لوحظ كذلك وجود ضرورة لإعداد الأدوات الأساسية الضرورية لإعداد إحصائيات سوق العمل (مفاهيم، تعريفات و تبويب مستخدم، وقائمة المهن، الخ) .

يتعلق الأمر في هذا الملحق بالتوصية بإتباع سبل للحلول من أجل تجاوز المشاكل الماثلة أمام تشخيص وضعية التشغيل وإعداد تقديرات وتحديد أهداف واقتراح مؤشرات سيعتمد عليها كمرجعية لتقييم سياسة وبرامج التشغيل.

ثانيا: حالة البيانات المستخدمة

تم جمع البيانات المتعلقة بالتشغيل في إطار عمليات إحصاء وفي إطار مسوح ذات أهداف متنوعة (الفقر ومستوى المعيشة، بصفة خاصة).

المسح المرجعي حول التشغيل والقطاع غير المصنف قد مكن من إضافة عناصر جديدة حول بنيات التشغيل.

وقد رجعت المؤشرات المحسوبة إلى مفاهيم النشاط و الاشتغال والبطالة المعتمدة دوليا.

نشرة المسح الأولى تعود إلى سنة 2012 ونشرته الثانية التي كانت مقررة سنة 2016 لم تر النور حتى الآن.

مع ذلك، توجد حالات عدم استمرار في المؤشرات التي خرجت بها مختلف المسوح سواء تعلقت هذه المؤشرات بالمفاهيم الأساسية مثل معدل البطالة وتوزيع النشطين المشتغلين حسب التصنيفات الجارية المستخدمة لوصف واقع التشغيل مثل المهنة أو فرع النشاط.

فمثلا معدل البطالة الذي استنتجه المسح الدائم حول ظروف المعيشة سنة 2008 كان 31.5%، 23.9% بالنسبة للرجال و 44% بالنسبة للنساء وقد تفاجأ المراقبون حين لاحظوا أن التقرير الذي يستغل المسح المرجعي حول التشغيل في القطاع غير المصنف كان قد حدد معدلا للبطالة قدره 10.1% بالنسبة لسنة 2012، وقد أعاد الدليل الإحصائي لسنة 2015 استخدام هذا المؤشر ويعطي نفس الدليل بالنسبة لسنة 2014 معدل بطالة قدره 12.5% تم إعداده انطلاقا من المسح الدائم حول ظروف المعيشة سنة 2014، وقد جرى تقدير هذا المعدل بـ XX%M في الإحصاء العام للسكان والمساكن 2013.

لقد تراجع تقرير تحليل الإحصاء العام للسكان والمساكن 2013 عن استخدام مؤشر معدل البطالة ولم يحسب سوى معدل الاشتغال.

ومع ذلك فإن تحليلات الإحصاء العام للسكان والمساكن (التقرير 9 حول الاقتصاد تنبه: "كما تمت الإشارة له سابقا، فإن معدلات النشاط أو الاشتغال المحسوبة انطلاقا من بيانات الإحصاء يجب أخذها بكثير من الحيطة لأنها لا تحترم التعريفات المعتمدة لدى المكتب الدولي للشغل أو لدى المؤتمر الدولي الثالث عشر للإحصائيين المختصين في الشغل.".

كما ينتهي هذا التقرير بالتوصية الآتية: " الإحصاء وهو عملية على النطاق الوطني، يتعين استخدامه كأداة لتصديق بيانات مسوح التشغيل أو المسح العام حول ظروف المعيشة وسيكون من الضروري إذا ملاءمة نمط

التشغيل في الإحصاء العام للسكان والمساكن مع الأنماط الموجودة في المسوح الدائمة حول السكان والمساكن أو المسح حول التشغيل من أجل متابعة أفضل لمسألة التشغيل في موريتانيا والواقع أن الإطار الإستراتيجي لمحاربة الفقر يضع التشغيل في قلب انشغالات السلطات العمومية باعتباره أحد المرتكزات من أجل محاربة الفقر".

فيما يتعلق بالبيانات حول التشغيل القطاعي فإن الجدول الذي تم إعداده من نتائج الإحصاء العام للسكان والمساكن سنة 2000 و2013 قد عبرت عن مشكل عدم الاستمرارية المرتبط بمشكل التصنيف والتقنين.

أعداد العمل حسب النشاط الأساسي في الإحصاءين العامين للسكان والمساكن 2000 و 2013

المجموع		
2013	**2000**	**نشاط رئيسي**
60322	219017	**الزراعة**
88484	65585	**التنمية الحيوانية**
339	2397	**أنشطة ملحقة**
39	12066	**القنص**
1286	5438	**زراعة المراعي**
20166	29523	**الصيد**
15559	2589	**الصناعة الاستخراجية**
41394	14935	**الصناعة التحويلية**
6014	16771	**الماء، الغاز، الكهرباء**
46524	104430	**البناء والأشغال العامة**
158031	34791	**التجارة**
33168	50668	**النقل والاتصالات**
3468	4122	**البنوك والتأمينات**
135556	61121	**الإدارة والخدمات الاجتماعية**
75		**غ؟ م**
610425	**623454**	**المجموع**

اللافت هو انخفاض أعداد النشطين المشتغلين في الزراعة وفي التنمية الحيوانية. والنشاطان مرتبطان جدا في الممارسة بالنسبة لأغلبية المزارعين والمنمين، فالمنمون غير المزارعين أقلية وبيانات المسح المرجعي حول التشغيل في القطاع غير المصنف تسمح بتأكيد ذلك.

إلا أن المسح المرجعي حول التشغيل في القطاع غير المصنف نفسه لا يسمح بتسوية مشاكل التصنيف.

ثالثا: توصيات

من أجل الحصول على سلاسل سليمة ومفيدة حسب السياق الموريتاني، من الضروري تطوير مفاهيم تتعلق بنشاط السكان والمفاهيم الجارية للسكان غير النشطين والسكان النشطين الباحثين عن التشغيل والسكان النشطين المشتغلين هي مفاهيم غير كافية.

لقد أكد المؤتمر 19 الدولي للإحصائيين حول العمل المنعقد في جنيف من 2 إلى 11 أكتوبر 2013 على كون مؤشر 1 لا يمكن أن يستوعب كافة أشكال الحاجة الناقصة من العمل مقابل أحد الأجور أو إحدى الفوائد كما لا يمكن أن يستخدم وحده كمؤشر شامل للأداء في سوق العمل.

لقد أوصى هذا المؤتمر بإكمال معدل البطالة بقياسات تبين حالات الامتصاص غير الكافية لليد العاملة من الأشخاص بالتشغيل وتلك الخارجة عن اليد العاملة.

يتعين إدخال مفاهيم الحاجة من العمل وعدم النشاط القسري بصفة رسمية من أجل إعطاء صبغة قانونية لتوجيهات الإستراتيجية الوطنية للشتغيل قصد تأسيس مؤشرات الأداء لسياسة التشغيل ومن أجل وضع منظومة لتقييم برامج التشغيل ومنظومة لتقدير حجم التشغيل تتناسب مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي للبلد.

في هذا السياق يتعين تذكر 4 توصيات لضمان هذه الأهداف:

- تنظيم ملتقى حول وضعية إحصاءات التشغيل تشمل الفاعلين في سياسة التشغيل والوكالة الوطنية لترقية تشغيل الشباب و المصالح المعنية في المكتب الوطني للإحصاء و الخبراء الموريتانيين الاختصاصيين في المسألة وسيتم في هذا الملتقى فحص البيانات الموجودة حل التشغيل والفروق الملاحظة انطلاقا من مختلف المصادر و تحديد المهام التي يتعين القيام بها لتمكين الدول من التوفر على سلاسل للتشغيل حسب المهن وفروع النشاط الضروري لتقييم سياسة التشغيل.
- إعداد برنامج من أجل وضع هيكلة لتبويب الوظائف و المهن وفروع النشاط بالتعاون الوثيق مع وكالة تشغيل الشباب والمنظمات المهنية.
- تشكيل " فريق عمل " لمعالجة قاعدة المعلومات المتوفرة لدى المكتب الوطني للإحصاء، بصفة خاصة سلسلة المسوح الدائمة حول ظروف المعيشة و الإحصاءات العامة حول السكان والمساكن 1988،

2000 و2013 والمسحيين المرجعيين حول التشغيل في القطاع غير المصنف سنة 2012 و2017 من أجل استخلاص سلاسل ثابتة تتعلق بالتشغيل في مختلف الفروع. " فريق عمل " هذا يمكن أن يعمل على تقنين الملاحظات الواردة في الاستمارات وتحدد مصادر الأخطاء في الترتيب وتعد طرق لتصحيح أخطاء الترتيب.

- إعداد نموذج لتقديرات التشغيل يعتمد على استخدام جداول مصادر التشغيل وعلى سلاسل التشغيل حسب كل فرع للنشاط.

تكملة: - مقترحات لإكمال استمارة "الأفراد" في المسح المرجعي حول التشغيل والقطاع غير المصنف 2016.

التعديلات المقترحة هي على الخصوص توزيع السؤال AP2 ، إدخال وحدة حول الزراعة والتنمية الحيوانية و توسيع وحدة البطالة لتشمل غير النشطين المكرهين، ستمكن هذه التعديلات سمن إعطاء فكرة أكثر وضوحا حول وضعية التشغيل والحاجة الناقصة من التشغيل وسيصبح من السهل تحديد ملاءمة بعض سياسات التشغيل خاصة تجاه غير النشطين.

السؤال M8- وحدة الخصائص الاجتماعية والديمغرافية

من المقترح إدخال تاريخ، حدث بارز معروف لدى الجميع (انتخابات الرئيس مثلا) من أجل تحديد تاريخ آخر استقرار بعدد السنوات. والأهم هو الحصول على معلومة محددة حول أقدمية استقرار المهاجرين.

<u>الوحدة H: خصائص المسكن</u>

من المقترح إدخال سؤال حول التجهيزات المنزلية: سيارات، هاتف، ثلاجة، تلفزيون، طبق هوائي، ماكينة غسيل، ...

السؤالAP2 - إعداد تصنيف مناسب لأنشطة مؤسسات التشغيل

السؤالان AP1 و AP2 غير كافيان لتحديد خصائص طبيعة نشاط وحدة التشغيل، فالوصف الموجود في الإجابة AP1 يمكن من تحديد المهنة دون تمييز حقيقي بينها بين النشاط.

اقترح <u>توزيع السؤال AP2 بصفة تحد من خطر الوقوع في خطأ في تحديد نشاط وحدة التشغيل.</u>

وهكذا ستكون هناك خمسة أسئلة فرعية، غير حصرية:

- AP2- a: تجارة بيع وإعادة بيع على الحالة.
- AP2- b :إنتاج زراعي أو حيواني

- AP2 - c: استخراج ومعادن
- AP2 - d: صناعة تحويلية
- AP2 - e: خدمات (بناء واشغال عامة، نقل، مواصلات، مالية، تعليم، صحة، إدارة، غيرها).

إدخال وحدة تكميلية تتعلق بالتشغيل في الزراعة والتنمية الحيو انية (تكملة الزراعة CA)

بالنسبة للمقيمين في الوسط الحضري

CA1- هل سبق لكم خلال السنة الجارية أو السنة الماضية أن مارستم نشاطا في التنمية الحيوانية أو الزراعة؟

نعم لا .

إذا نعم، هل انتقلتم إلى منطقة النشاط الزراعي أو نشاط التنمية من أجل: CA1-1a– القيام بأعمال الحقول (استصلاح التربة، بذور، حصاد)؟ نعم لا .

CA1-1b- إذا نعم كيف تتلقون أجرتكم؟ (راتب، حصة، بدون راتب وضعية مساعدة عائلية)

CA1-2a- تستلمون حصتكم من الإنتاج و تخزنونها؟ نعم لا

CA1-2b- إذا نعم، ما هي حصة الإنتاج التي قمت بتسويقها؟

بالنسبة للمقيمين الحضريين والريفيين، الذين لديهم نشاط في الزراعة أو التنمية الحيو انية:

CA2- ما هو نوع ملكية الأرض المزروعة (ملكية خاصة، ملكية جماعية، ملكية للدولة، وقف، غيرها.....)؟

إذا كانت الأرضية ملكية خاصة أو جماعية، هل تستغلونها:

CA2-1a- مباشرة أنتم بأنفسكم؟ نعم، لا.

CA2-1b- بإعطائها لجماعة حسب الحصة؟ نعم، لا.

CA2-1c- بتأجيرها؟ نعم، لا.

إذا لم تكن ملكيتكم الخاصة، هل أخذتموها:

CA2-2a- بالتأجير أو في الجماعة؟

CA2-2b- كيف تتلقون أجرتكم (راتب، حصة، بدون أجرة حالة مساعدة عائلية)؟

CA3- هل المواشي هي ملك لكم؟ نعم، لا.

CA3-a – إذا نعم، هل تستثمرونها مباشرة؟ نعم ، لا

CA3-b- بإعطائها ضمن جماعة ؟ نعم ، لا

وحدة البطالة- توسيعها لتشمل غير النشطين القابلين للتعبئة

من المقترح توسيع الوحدة إلى غير النشطين المتاحين أو المحتملين (أشخاص في سن العمل محبطين أو قانطين أو مكرهين لأسباب عائلية).

بصفة ملموسة، السؤال C1 يصبح : " منذ كم من الزمن أنتم بدون شغل؟"

نحذف المرجع إلى البحث عن التشغيل.

كافة الأسئلة الأخرى يمكن أن تبقى وتتلقى إجابة عند الاقتضاء.

الملحق الخامس: جدول يلخص الثوابت المستخدمة لتقدير ميزانية برامج خطة العمل الجاهزة .

برامج	(I) برنامج وسيط للتشغيل لدى وكالة تشغيل الشباب	(II) برنامج دعم لإنشاء مؤسسات صغرى وصغيرة ومؤسسات اقتصاد اجتماعي وتضامني		(III) برنامج تدريب وتحسين مستوى		
بنود		مؤسسات صغرى وصغيرة	مؤسسات اقتصاد اجتماعي وتضماني	قابلية التشغيل	مشرفون	متدربون
تكلفة الوحدة لكل وكيل	800000					
تكلفة الوحدة محسوبة مع التجهيز		600 000	200000			
إعانة لتكلفة التجهيز لكل مشروع		15%	45%			
ساعات تكوين (إنشاء)		400	400	160	80	200
تكلفة الوحدة لساعة التكوين		600	400	600	800	400

البرنامج الأول: تقدير التكلفة النهائية لتشغيل وكيل جاهز في وكالة ترقية تشغيل الشباب

1- تقدير التكلفة النهائية لأجور الوكلاء في أحد الفروع من 7 أشخاص

البيانات	العدد	المبلغ الشهري لكل وكيل	المبلغ الشهري	المبلغ السنوي
وكيل	3,00	12762,53	38287,59	459451,08
رئيس قسيم	3,00	16969,736	50909,208	610910,496
رئيس فرع	1,00	43843,848	43843,848	526126,176

المجموع 1	**735 761,14**	73576,114	133040,646

2. تقديرات التكلفة النهائية للمصاريف العامة لتسيير الفرع

البنود	شهرية	سنوية
الإيجار	20000	240000
لوازم النقل	0	900000
مستلزمات عمل	0	800000
كهرباء	0	150000
ماء	0	30000
لوازم مكتب ومعلوماتية	0	1700000
المجموع 2	0	3820000

الثمن النهائي السنوي لتسيير أحد فروع وكالة تشغيل الشباب: 5416487.752 أوقية جديدة .

ثمن الوحدة لكل وكيل: 773784.00 أوقية جديدة

الثابت المعتمد من أجل تقدير الميزانية: 800.000 أوقية جديدة

البرنامج الثاني: بيانات تتعلق بالتكاليف المتوسطة بتجهيز مؤسسات صغرى وصغيرة ومؤسسات اقتصاد اجتماعي و تضامني باستخدام المعلومات التي قدمها السيد: حمادي البكاي:

- 600.000 أوقية جديدة لتجهيز إحدى المؤسسات الصغرى والصغيرة.
- 200.000 أوقية جديدة لتجهيز إحدى مؤسسات الاقتصادي الاجتماعي والتضامني .

مساهمة البرنامج هي حصة من التكلفة المتوسطة لتجهيز مشروع المؤسسة .

- 15% بالنسبة لمشاريع المؤسسات الصغرى والصغيرة
- 45% بالنسبة لمشاريع مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

تكلفة الوحدة لساعة التكوين والعدد المتوسط للساعات حسب التكوين بالنسبة لبرنامج دعم إنشاء المؤسسات تم استنتاجها من البيانات التي قدمها المعهد الوطني لدعم ترقية التكوين الفني والمهني.

البرنامج الثالث: بيانات مرجعية لتحديد تكلفة التكوين قدمها محمد محمود/ مسؤول في الصندوق المستقل لترقية التكوين الفني والمهني في المعهد الوطني لترقية التكوين الفني والمهني (هاتف: 46.50.56.19)

تكاليف ساعات التكوين تتوقف على عدة عوامل من بينها، مستوى المكونين المتدخلين، مدة التكوين، عدد المستفيدين حسب عمل التكوين، طبيعة الرافعات التربوية المتوفرة، ظروف سير التكوين (في الخارج، في نواكشوط، أو داخل البلد، داخل فندق، في مركز للتكوين) ... الخ.

- بالنسبة للتكوينات التي يمولها الصندوق المستقل لترقية التكوين الفني والمهني الذي هو آلية تمويل موجودة في المعهد الوطني لترقية التكوين الفني والمهني فإن التكاليف المتوسطة للتكوينات هي:
- بالنسبة للتكوينات المؤهلة التي تستمر من 400 إلى 800 ساعة مخصصة لتكوين شباب حول مهن فإن التكلفة المتوسطة لتكوين كل فرد تناهز 200.000 أوقية قديمة (تجري هذه التكوينات بنسبة 50% من الزمن في مركز التكوين و50% في المؤسسات ويمكن اعتبارها كتكوينات بالتناوب أو بالتدريب)
- بالنسبة للتكوينات المستمرة التي هي تكوينات موجهة لتحسين خبرة الأشخاص الذين يمارسون الأنشطة، فإن المدة المتوسطة لهذه الأعمال هي 80 ساعة و التكلفة المتوسطة لعمل لصالح 12 شخص مكون في المتوسط هي 1.000.000 أوقية قديمة.

خارج التكوينات التي يمولها الصندوق المستقل لترقية التكوين الفني والمهني، المعهد الوطني لترقية التكوين الفني والمهني شارك هو الآخر مع المنظمة غير الحكومية Gret في وضع منظومة تكوين عبر التدريب مولها الاتحاد الأوربي على مستوى بعض مؤسسات التكوين لبعض الولايات.

الملحق السادس- ملاحظات حول الضبط الاقتصادي الكلي

المؤشرات المتاحة المستخلصة من بيانات المحاسبة الوطنية الموريتانية والمسح الدائم حول ظروف المعيشة والمسح المرجعي حول التشغيل والقطاع غير المصنف 2017 والإحصاء العام للسكان والمساكن لا تسمح ببناء سلاسل تقريبية ويقترح الجدول الآتي سلسلة للتشغيل على أساس بيانات سنة 2000 و سنة 2013 التي تقدم تقديرات للتشغيل على أساس معدل النمو المتوسط بنسبة 4.7%.

مؤشرات النمو الاقتصادي الكلي والاستثمار والتشغيل

البنود/ السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
FBCF 2013 الثمن	488096	410762	526309	569171	802762	932330	749717	745058
الناتج الداخلي الخام بأسعار 2013	1388894	1374420	1440033	1507771	1595147	1696294	1770745	1851181
FBCF/ الناتج الداخلي الخام	35%	30%	37%	38%	50%	55%	42%	40%
التشغيل	582179	609703	638529	668718	700334	733444	768120	804436
متغير التشغيل	26282	27524	28826	30189	31616	33111	34676	36315
معدل نمو الناتج الداخلي الخام في% / سنة	2,28	-1,04	4,77	4,70	5,80	6,34	4,39	4,54
التشغيل حسب نقاط الناتج الداخلي الخام (الأعداد السنوية)	11541	-26412	6038	6418	5456	5222	7901	7995
متغير FBCF/ التشغيل الإضافي (أوقية قديمة)	4332440	2809632	4008471	1419790	7388410	3913206	5266272-	128277-
الناتج الداخلي الخام/ تشغيل (أوقية قديمة)	2385682	2254244	2255235	2254719	2277697	2312779	2305297	2301218

اعتمادا عل معدل نمو متوسط للناتج الداخلي الخام من 2004 إلى 2013 قدره 8.2%، نستنتج مرونة في التشغيل بالمقارنة مع النمو بنسبة 0.58. حسب هذا السلوك، يتوقع أن يدر الاقتصاد الموريتاني نموا من 6000 إلى 8000 منصب شغل حسب نقاط الناتج الداخلي الخام بصفة مستقلة عن كل اعتبار حول جودة التشغيل.

وفي المتوسط سينتج كل منصب شغل قيمة مضافة تناهز 0.23 مليون أوقية جديدة أي نحو 6 مرات الرتب الأدنى القانوني الحالي.

يدور معدل الاستثمار في الاقتصاد بين 30% و50% ويتجه نحو نسبة وسيطة قدرها 40% من الناتج الداخلي الخام وباعتبار قابلية الإبقاء على عتبة للاستثمار حسب التشغيل تبعا للإكراهات الخارجية لتوازن ميزان المدفوعات يمكن تقدير إمكانية التشغيل التي يتعين خلقها.

إلا أنه من المناسب مسبقا تحليل العلاقة بين FBCF -الناتج الداخلي الخام- التشغيل ومرونة التشغيل في نسبة نمو الناتج الداخلي الخام.

يمكن إجراء هذا التحليل على المستوى الاقتصادي الكلي ثم متابعته قطاع تلو الآخر وشُعبة تلو الأخرى.

ليس من السهل كثيرا، خارج الدراسات القطاعية الدقيقة، إبراز الاتجاهات من أجل تأسيس تقديرات آفاق النمو وتحديد الاحتياجات من الاستثمار المتوسع وعصرنة وحدات الإنتاج.

قد يكون من الضروري أن نتوفر بالنسبة لكل قطاع على أعداد العمال حسب كل فئة وحجم الاستثمار المطلوب لتوسيع قاعدة الإنتاج وعصرنتها والحال أنه لا يوجد في الوقت الحالي عدد من المسوح التي تجمع هذا النوع من البيانات لدى مؤسسات إنتاج السلع والخدمات.

صيغ مرجعية لاكتتاب فريق استشاريين من أجل إعداد السياسة الوطنية للتشغيل وخطة عملها الجاهزة في موريتانيا.

أولا: السياق

على غرار الدول الإفريقية تسمح البنية الديمغرافية لموريتانيا ببروز أهمية الشباب (62%) من السكان الذين تقل أعمارهم عن 25 سنة) ورغم الأداء الاقتصادي المسجل والجهود المبذولة في إطار الإستراتجية الوطنية لمحاربة الفقر (2001-2015) و الأولوية الخاصة التي تمنحها الحكومة لمسألة تشغيل الشباب ومستوى البطالة خاصة بطالة الشباب، تبقى البطالة مرتفعة في موريتانيا.

فالبطالة تمس بشكل حاد الفئة العمرية من 15 إلى 24 سنة ونسبة الشباب العاطل بين السكان النشطين تتجاوز المعدل الوطني ويشكل هذا عاملا قويا لتهميش الشباب والنساء خاصة في الوسط الريفي، حيث توجد أعلى مؤشرات الفقر والبطالة أكثر من المعدل الوطني، كما أن السكان في سن العمل يعرف عددهم نموا سريعا، حيث يطرد من النظام التربوي سنويا 50.000 شاب من بينهم 30.000 من طالبي العمل ينزلون سنويا إلى سوق العمل.

في سياق وطني متأثر بالأزمة العالمية المستمرة وآثار التغيرات المناخية يبقى مستوى البطالة المرتفع في أوساط الشباب عاملا حادا للفقر وانعدام الأمن الاجتماعي.في غياب التشغيل الذي هو مصدر لعدم الاستقرار والهشاشة و المغامرات يشكل تهديدا للتماسك الاجتماعي ولهذا السبب تنوي سلطات البلد جعل سرعة خلق فرص التشغيل وخاصة بالنسبة للشباب والنساء، مرتكزا أساسيا في إستراتيجية تقليص الفقر و ضمان السلم الاجتماعي ويجب على الدولة أن تواجه آثار نمو اليد العاملة وضرورة تنويع اقتصاد البلاد.

إن هذه الرهانات الاجتماعية والاقتصادية تدعو السلطات العمومية الموريتانية شيئا فشيئا إلى إعادة التفكير في حدود ومضامين السياسات والإستراتيجيات الخاصة بالتشغيل من أجل إيجاد الحلول المناسبة والمستدامة لإشكالية البطالة ونقص التشغيل تكون في شكل خطط عمل جاهزة و على مدى طويل، وهكذا يشكل البحث عن الحلول المناسبة لهذه الإشكالية أحد الأنشطة ذات الأولوية لدى الحكومة اليوم.

في هذا السياق تنوي الحكومة الموريتانية بدعم من مشروع البرنامج الوطني للتشغيل و النظام الموريتاني للمعلومات و المكتب الدولي للشغل، إعداد إستراتيجية وطنية للتشغيل من أجل استجابة أفضل لتحديات التشغيل عبر إستراتيجية واضحة و هادفة تطمح إلى خلق مناصب شغل منتجة ولائقة مع حشد كافة المرتكزات التي من شأنها خلق فرص عمل بالكمية والجودة الكافية مع إشراك جميع الفاعلين المعنيين بمسألة التشغيل.

تعكس الإستراتيجية الوطنية للتشغيل التزام الحكومة بمساعدة الشباب وخاصة أولئك الذين يواجهون عقبات على طريق التشغيل، ومن أجل الحصول على المعلومات واكتساب الكفاءات والخبرة العملية والقدرات الضرورية للانتقال الناجح نحو سوق العمل.

في هذا الإطار قررت وزارة التشغيل والتكوين المهني وتقنيات الإعلام والاتصال في شراكة مع البنك الإفريقي للتنمية و مكتب العمل الدولي مباشرة إعداد إستراتيجية وطنية للتشغيل مدعومة بخطة عمل جاهزة.

ثانيا: أهداف ومدى هذه المهمة

يتعين أن ترتكز هذه الإرادة السياسية لدى الحكومة على إستراتيجية ترمي إلى: (1) ملاءمة أكثر لنظام التكوين مع سوق العمل (2) تثمين فرص الاقتصاد غير المصنف (3) الاستغلال الأمثل لإمكانات تنمية القطاعات الاقتصادية ذات الكم من القيمة المضافة في جانب الفقراء خاصة الشباب والنساء وفي هذا الإطار تندرج المهمة الحالية للدراسة التي تتخذ موضوعا لها للاستجابة للتوجيهات المحددة في النسخة 3 من الإطار الإستراتيجي لمحاربة الفقر في موريتانيا (2011-2015) من أجل امتصاص البطالة وهي تكمل أيضا الدعم الذي تلقته الحكومة من مكتب الشغل الدولي والبنك الإفريقي للتنمية.

وبالفعل يتعلق الأمر بالتكفل بإشكالية التشغيل ضمن كافة أبعادها من خلال برنامج وطني للتشغيل سيسمح بجمع وخلق إطار شامل لتدخلات مختلف الفاعلين والشركاء على أساس من تكامل المساهمات سواء كانت مالية أو فنية أو غيرها وبطريقة تسمح بتقديم استجابة منسجمة ودائمة .

الهدف الشمولي هو السماح لموريتانيا بتكييف إستراتيجيتها للتشغيل مع سوق العمل فيها التي تمتاز أساسا بتركز طلبات العمل في الشباب قليلي التكوين بالنسبة لفرص التشغيل الموجودة واستغلال القطاعات الإستراتيجية مثل المعادن والزراعة والصيد والبناء والأشغال العامة التي تشهد طفرة و تنتظر الكفاءات.

الأهداف الخاصة للمهمة تتمثل، من بين أمور أخرى، فيما يلي:

- ✓ تحديث صياغة مشروع السياسة الوطنية للتشغيل خاصة مع إدراج بيانات تتعلق بالمسوح الأخيرة حول التشغيل والأخذ في الحسبان لبعد النوع؛
- ✓ القيام بتحليل وضع المؤسسات المكلفة بتنفيذ السياسة الوطنية للتشغيل(بإدراج خارطة للأنظمة في صالح التشغيل) واقتراح بنية محدثًة مع السياق الحالي ؛
- ✓ صياغة وتطبيق ميزنة لخطة العمل الجاهزة بالنسبة للسياسة الوطنية للتشغيل طبقا للتوجهات الإستراتيجية الجديدة بجعلها تتناسب مع الديناميكية الجديدة ومتطلبات سوق العمل في موريتانيا، ..الخ.

ثالثا: مهام الخبير الاستشاري الوطني

ستكون المهمة الشمولية للاستشاري الوطني، تحت الإشراف الفني للمكتب الدولي للشغل وبالتشاور مع وزارة التشغيل والتكوين المهني وتقنيات الإعلام والاتصال في موريتانيا، هي إعداد وصياغة وثيقة للسياسة الوطنية للتشغيل مشفوعة بخطة عمل جاهزة مع إبراز التحديات التي يتعين على موريتانيا أن تواجهها في مجال التشغيل وكذلك الأنشطة الملموسة الضرورية لتنمية التشغيل ودعم القابلية للتشغيل.

الفترة المقررة للتدخل هي 40 يوم عمل موزعة كما يلي:

1- 15 يوم عمل لاستعراض الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للإطار المؤسسي وحالة سوق العمل في موريتانيا وكذا إمكانيات التقدير التي توفرها المسوح الإحصائية المتاحة والمحاسبة الوطني الموريتانية.

2- 25 يوم لإعداد مشروع وثيقة السياسة الوطنية للتشغيل وخطة علها الجاهزة مع المهام الخاصة الآتية:

- القيام بتحليل للوضعية يشمل وضع خرائط للتحديات الرئيسية في مجال التشغيل بما في ذلك القطاع الخاص و المحددات الصغرى للنمو للحد من الفقر والبيانات المرجعية والتقديرات في مجال التشغيل في إطار الإطار الإستراتيجي لمحاربة الفقر ؛

- مفصلة إستراتيجية التشغيل للقضاء على الفقر من أجل تحديد (أ) ما إذا كان الاهتمام سيكون حول نمو أكبر من أجل عدد أكبر من فرص التشغيل أو عدد أكبر من فرص التشغيل ضمن اتجاهات مستوى النمو الحالي. (ب) كيف لمردودية العمل أن تتضاعف (ج) كيف يكون خلق فرص العمل مندمجا داخل الإستراتيجية الوطنية للتنمية؛
- دراسة دور مؤسسات سوق العمل في موريتانيا بما في ذلك دور الحوار الاجتماعي وتنظيم سوق العمل وكذا السياسات النشطة في سوق العمل ضمن ترقية وخلق العمل المنتج في موريتانيا؛
- ضمان الترابط بين السياسات القطاعية للنمو الاقتصادي والتشغيل حسب مقاربة تقوم على التكوين المهني من أجل دعم قابلية التشغيل وتحليل سلاسل القيم والتقديرات حول الشُعب والمجالات الحاملة لفرص التشغيل، وسيكون من المحاور المركزية لهذه المفصلة محور لتنمية قابلية التشغيل والكفاءات التي تساعد عل الدمج الاجتماعي والمهني للشباب بما في ذلك الوسط الريفي والأشخاص ذوي الهشاشة؛
- استعراض وتحليل الخصائص الرئيسية لنظام التعليم والتكوين ومدى ملاءمته بالمقارنة مع وضعية سوق العمل.
- اقتراح تسوية مؤسسية لليد العاملة في السياسة الوطنية للتشغيل وكذا آلية للمتابعة والتقييم وإمكانية تخصيص وحدة للمؤشرات بالنسبة للإطار الإستراتيجي لمحاربة الفقر في مجال متابعة التشغيل؛
- والصياغة بالاعتماد أيضا على لاتجار بالناجحة في البلدان الأخرى، بمشروع وثيقة للسياسة الوطنية للتشغيل منفتحة على النوع مع خطة عملها الجاهزة التي تحدد النتائج المنتظرة والفاعلين المعنيين والمؤشرات والجدولة الزمنية وأنظمة التنفيذ والمتابعة والتقييم مع تحديد الاحتياجات و/أو الوسائل البشرية، والمادية و اللوجستية والمالية ويتناول هذه الجوانب الحوار مع مختلف الشركاء: الحكومة، الشركاء الاجتماعيين، الشركاء الفنيين والماليين؛

- مساعدة الحكومة ومشروع السياسة الوطنية للتشغيل ونظام المعلومات الموريتاني حول التشغيل في تنظيم وإنجاز ورشة للتصديق على وثيقة السياسة الوطنية للتشغيل مشفوعة بخطة عمل جاهزة.

ولهذا الغرض سيساعد الاستشاري الدولي استشاري آخر وطني في تنفيذ مجموع المهام وخاصة تحليل وصياغة البيانات الثانوية.

سيعمل الاستشاريان بالتعاون الوثيق مع الخبير الوطني المكلف بمشروع السياسة الوطنية للتشغيل والنظام الموريتاني للمعلومات حول التشغيل والوزارات المكلفة بالعمل والتشغيل والمالية و/ أو التخطيط وممثلي العمال وكذلك ممثلي أرباب العمل.

رابعا: النتاج المنتظرة

- نسخة نهائية من وثيقة السياسة الوطنية للتشغيل منفتحة على النوع وخطة عملها الجاهزة أخذا في الحسبان للتوجهات التي حددها المنتدى الوطني حول التشغيل ومعتمدة على الإطار الإستراتيجي للنمو وتقليص الفقر مع إبراز العلاقة بين السياسة الوطنية للتشغيل والسياسات الاقتصادية ا الكلية والقطاعية في مجال ترقية التشغيل والتكوين المهني من أجل تحديد الفئات المستهدفة ذات الأولوية .
- تشكيل وتجهيز إطار مؤسسي متعدد القطاعات للتنسيق (اللجنة التوجيهية) لمتابعة وتقييم السياسة الوطني للتشغيل و التكوين المهني.
- اقتراح خارطة طريق تشتمل على جدولة زمنية والمصادر الضرورية المحتملة لاستكمال وثيقة السياسة الوطنية للتشغيل و المصادقة عليها.

خامسا: مؤهلات الاستشاريين

سيتولى المهمة خبير استشاري دولي وخبير استشاري وطني.

سيكون الاستشاري الدولي خبيرا من مستوى عال جدا لديه كفاءات معترف بها في مجال صياغة سياسات وإستراتيجيات ترقية التشغيل وعليه أن يثبت أنه قدم الدعم على الأقل لدولة معينة في إنجاز عمل مشابه؛

يجب أن يكون متعودا على جميع الإشكاليات المرتبطة بالعمل اللائق و الروابط بين التشغيل وتنمية الكفاءات والنمو الاقتصادي والأخذ في الحسبان للتشغيل في إطار اقتصادي كلي مستقر و الأبعاد المتعددة للفقر ومن جوانبه البطالة ومسائل النوع وعليه من جانب آخر أن يكون على دراية بتسيير الأشخاص و يكون منعشا قادرا على التنشيط والصرامة والسرعة؛

يجب على الاستشاري الوطني أن يكون صاحب تجربة جيدة في سياسات التشغيل خاصة فيما يتعلق بجوانب ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومؤسسات التمويل الصغرى والدمج؛

المستوى الأدنى من الكفاءات والتجربة المهنية للاستشاريين يجب أن يشمل على الخصوص ما يلي:

- دبلوم من مستوى عال (على الأقل الباكولوريا +5 في الاقتصاد أو الإحصاء أو المالية أو تخصص مرتبط ؛
- 10 سنوات على الأقل من التخصص في المسائل المتعلقة بالتشغيل؛
- معرفة جيدة لمسائل التنمية الاقتصادية وإستراتيجيات محاربة الفقر والاقتصاد غير المصنف وخاصة الترقية الفنية والمالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- التأقلم مع البيئة السياسية والاقتصادية في موريتانيا؛
- قدرة جيدة على التحليل واستعداد لإنعاش فريق متعدد الاختصاصات والثقافات؛
- القدرة على العرض والتحرير بالفرنسية.

صيغ مرجعية لإنهاء واستكمال السياسة الوطنية للتشغيل وخطة عملها الجاهزة في موريتانيا.

أولا: السياق

على غرار الدول الإفريقية تسمح البنية الديمغرافية لموريتانيا ببروز أهمية الشباب (62%) من السكان الذين تقل أعمارهم عن 25 سنة) ورغم الأداء الاقتصادي المسجل والجهود المبذولة في إطار الإستراتجية الوطنية لمحاربة الفقر (2001-2015) و الأولوية الخاصة التي تمنحها الحكومة لمسألة تشغيل الشباب ومستوى البطالة خاصة بطالة الشباب، تبقى البطالة مرتفعة في موريتانيا.

فالبطالة تمس بشكل حاد الفئة العمرية من 15 إلى 24 سنة ونسبة الشباب العاطل بين السكان النشطين تتجاوز المعدل الوطني ويشكل هذا عاملا قويا لتهميش الشباب والنساء خاصة في الوسط الريفي، حيث توجد

أعلى مؤشرات الفقر والبطالة أكثر من المعدل الوطني، كما أن السكان في سن العمل يعرف عددهم نموا سريعا، حيث يطرد من النظام التربوي سنويا 50.000 شاب من بينهم 30.000 من طالبي العمل ينزلون سنويا إلى سوق العمل.

في سياق وطني متأثر بالأزمة العالمية المستمرة وآثار التغيرات المناخية يبقى مستوى البطالة المرتفع في أوساط الشباب عاملا حادا للفقر وانعدام الأمن الاجتماعي.في غياب التشغيل الذي هو مصدر لعدم الاستقرار والهشاشة و المغامرات يشكل تهديدا للتماسك الاجتماعي ولهذا السبب تنوي سلطات البلد جعل سرعة خلق فرص التشغيل وخاصة بالنسبة للشباب والنساء، مرتكزا أساسيا في إستراتيجية تقليص الفقر و ضمان السلم الاجتماعي ويجب على الدولة أن تواجه آثار نمو اليد العاملة وضرورة تنويع اقتصاد البلاد.

إن هذه الرهانات الاجتماعية والاقتصادية تدعو السلطات العمومية الموريتانية شيئا فشيئا إلى إعادة التفكير في حدود ومضامين السياسات والإستراتيجيات الخاصة بالتشغيل من أجل إيجاد الحلول المناسبة والمستدامة لإشكالية البطالة ونقص التشغيل تكون في شكل خطط عمل جاهزة و على مدى طويل، وهكذا يشكل البحث عن الحلول المناسبة لهذه الإشكالية أحد الأنشطة ذات الأولوية لدى الحكومة اليوم.

في هذا السياق تنوي الحكومة الموريتانية بدعم من مشروع البرنامج الوطني للتشغيل و النظام الموريتاني للمعلومات و المكتب الدولي للشغل، إعداد إستراتيجية وطنية للتشغيل من أجل استجابة أفضل لتحديات التشغيل عبر إستراتيجية واضحة و هادفة تطمح إلى خلق مناصب شغل منتجة ولائقة مع حشد كافة المرتكزات التي من شأنها خلق فرص عمل بالكمية والجودة الكافية مع إشراك جميع الفاعلين المعنيين بمسألة التشغيل.

تعكس الإستراتيجية الوطنية للتشغيل التزام الحكومة بمساعدة الشباب وخاصة أولئك الذين يواجهون عقبات على طريق التشغيل، ومن أجل الحصول على المعلومات واكتساب الكفاءات والخبرة العملية والقدرات الضرورية للانتقال الناجح نحو سوق العمل.

في هذا الإطار قررت وزارة التشغيل والتكوين المهني وتقنيات الإعلام والاتصال في شراكة مع البنك الإفريقي للتنمية والمكتب الدولي للشغل مباشرة إعداد إستراتيجية وطنية للتشغيل مدعومة بخطة عمل جاهزة. كان مسوداتها موضوع ورشة تصديق في سبتمبر 2016 .

إلا أن وزارة التشغيل ترغب في استكمال هذه الوثائق بضمان مفصلة أفضل وانسجام أكبر مع التقرير الأخير المصادق عليه حول إستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك، ومن أجل الأخذ في الحسبان الانشغالات الجديدة التي عبرت عنها الوزارة خاصة بعد اكتتاب المساعد الفني الدولي لمشروع السياسة الوطنية لتكوين وتشغيل الشباب.

في هذا الإطار طلبت الوزارة تدخلا جديدا للخبير الدولي سعد بلغازي لأداء هذه المهمة.

ثانيا: أهداف ومدى هذه المهمة

الهدف الشمولي هو استكمال وإنهاء السياسة الوطنية للتشغيل وخطة عملها الجاهزة بتحسين التقارير المراجعة الموجودة.

وتتمثل **الأهداف الخاصة** للمهمة من بين أمور أخرى فيما يلي:

- ✓ إكمال صياغة مشروع السياسة الوطنية للتشغيل خاصة مع مفصلة أفضل للمشروع مع إستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك وأخذ أفضل في الحسبان لبعد النوع؛
- ✓ اقتراح ميزنة لخطة العمل الجاهزة بالنسبة للسياسة الوطنية للتشغيل التي سيتم استكمالها لاحقا أثناء ورشات التصديق والتشاور حول التقارير؛
- ✓ الأخذ في الحسبان للملاحظات الجديدة لسياسة التكوين الفني والمهني وتقنيات الإعلام والاتصال، ..الخ

ثالثا: مهام الاستشاري

تحت الإشراف وبالتعاون الفني مع المكتب الدولي للشغل والتشاور مع وزارة التشغيل والتكوين المهني وتقنيات الإعلام والاتصال في موريتانيا سيتولى الاستشاري الدولي المهام الأساسية التالية:

1. إعداد مسودات جديدة للسياسة الوطنية للتشغيل وخطة عملها الجاهزة مع الإدراج والأخذ في الحسبان بالاهتمامات التي قدمتها وزارة التشغيل خاص مقاربة النوع وكذا ضمان مفصلة أفضل وانسجام أفضل مع إستراتيجية النمو المتسارع واقتراح لخطة العمل الجاهزة المراجعة.

2. إكمال الوثائق بعد التشاور مع الخبير المكلف بالسياسة الوطنية للتشغيل و نظام المعلومات حول التشغيل والتنسيق مع مشروع دعم تكوين وتشغيل الشباب وإدارة الشغل والمكتب الوطني للإحصاء والمكتب الدولي للشغل.

3. مذكرة منهجية حول طريقة إعداد تقديرات التشغيل التي سترد في المسودة المراجعة للسياسة الوطنية للتشغيل:

4. دراسة قواعد المعلومات المتاحة حول سوق العمل واقتراح أنشطة لتكييفها مع الحاجات لتحليل وتقدير حالة سوق العمل والحاجات من الكفاءات.

سيتعلق الأمر على الخصوص بما يلي:

1. تقدير قيمة قواعد البيانات الموجودة المنبثقة عن المسوح والإحصاءات العامة للسكان التي يتعين استخدامها كأساس لتحليل المحددات الأساسية لمؤشرات سوق العمل (معدل النشاط، معدل التشغيل، معدل البطالة ومعدل التشغيل الناقص) خاصة مع الأخذ في الحسبان للفروق في النوع والفروق حسب المناطق؛
2. صياغة توصيات تتعلق بمعالجتها و تحديثها من أجل بناء قاعدة معلومات تمكن من تحسين جودة تقديرات أهداف التشغيل وتدعم بفعالية عملية المتابعة والتقييم للسياسة الوطنية للتشغيل.

رابعا: النتيجة المنتظرة

النتائج المنتظرة هي نسخ نهائية من وثيقة السياسة الوطنية للتشغيل تشمل النوع مع خطة عملها الجاهزة بعد الإكمال والتحسين الذي قام به الاستشاري بالتشاور مع المكتب الدولي للشغل ووزارة التشغيل، مذكرة منهجية وقاعدة بيانات في صيغة Stata مبينة على التوالي في النقطتين (ثالثا) و (رابعا) من مهام الخبير الاستشاري.